



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي _ بالأغواط_

قسم العلوم السياسية

عنوان الموضوع

أثر التهديدات اللاتمائية على العلاقات الدولية (شمال إفريقيا)

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص: العلاقات الدولية

إشراف الدكتور:

مولاي مرزوق.

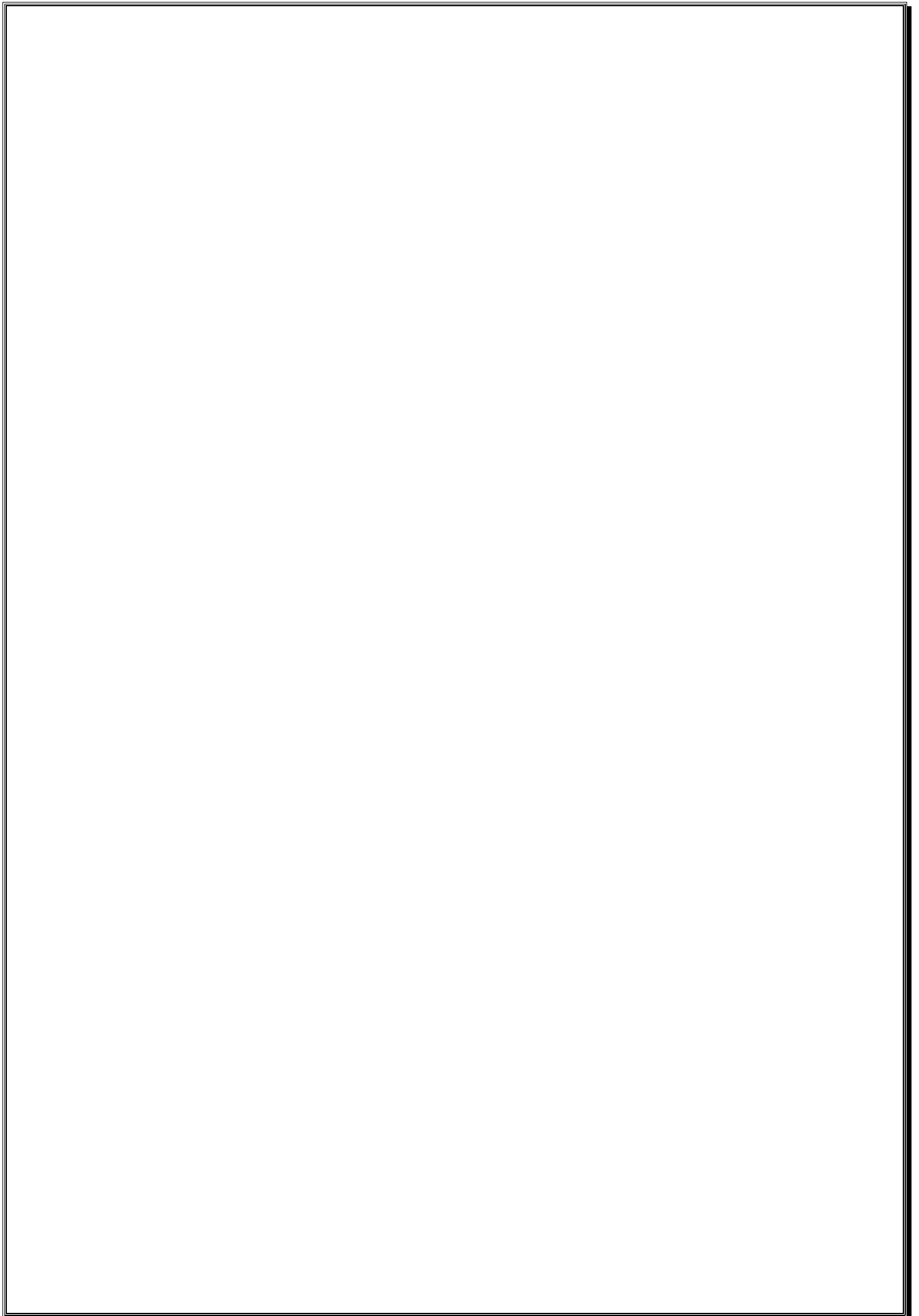
إعداد الطالب:

العقون عبد النور

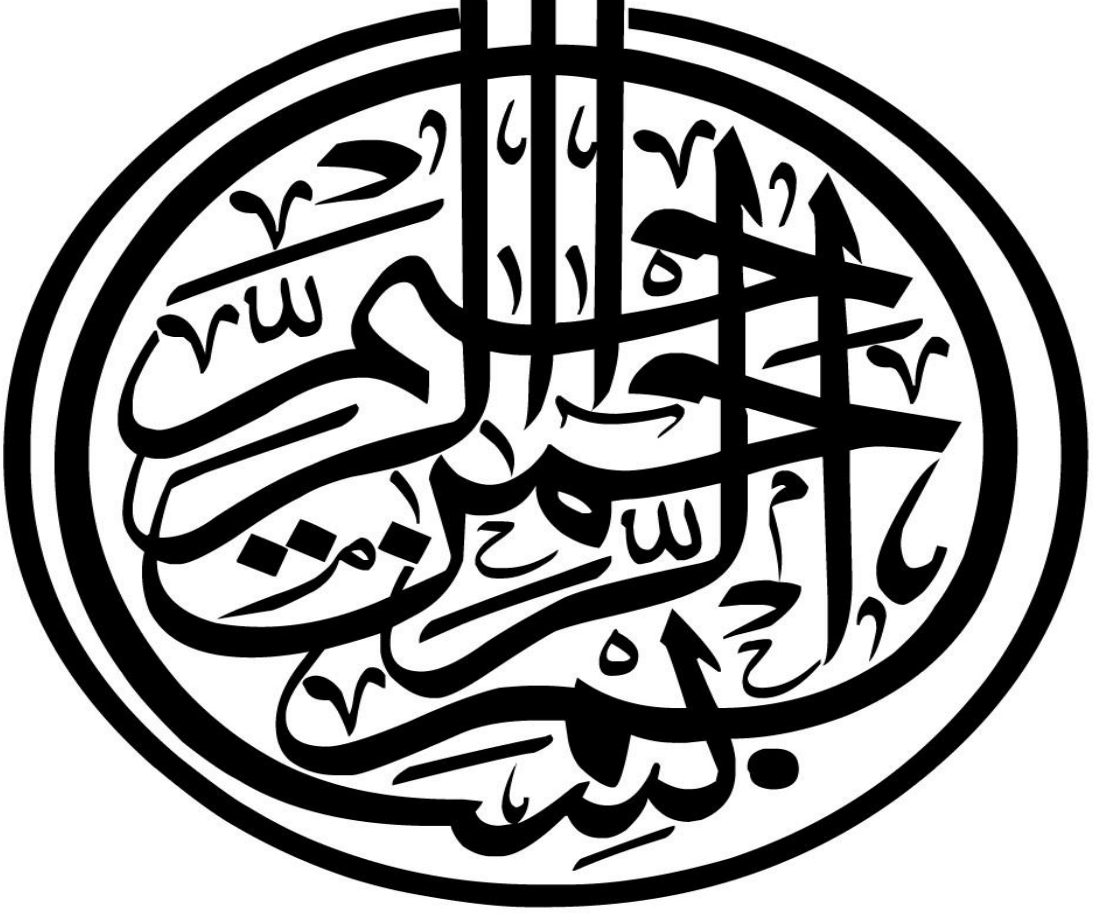
إسم و لقب الأستاذ	الملاحظة	
د. مولاي مرزوق	مشرفا
د. حماد مختار	مناقشا
د. شويحة يوسف	رئيسا

الموسم الجامعي

2022/2021



لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ



شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

قال الله تعالى في كتابه الكريم: "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه".

وفي بداية كلمتي لا بد لي من أتوجه أولاً بالشكر لله عزّ وجلّ الذي وفقني للوصول الى هذه المرحلة

العلمية العالية، ومهد لي الطريق لأن أكون بينكم اليوم لأناقش رسالتي في الماجستير.

كما أتوجه بالشكر والامتنان لكل أساتذة الأفاضل تخصص العلوم السياسية حفظهم الله ورعاهم وأطال

في أعمارهم، و أخص بالشكر الأستاذ الدكتور المشرف (مولاي مرزوق) فله الفضل في إفادتي بخبرته

للحصول على المذكرة بالشكل الذي ظهرت عليه، كما كان لتوجيهاته ونصائحه دور أساسي في إتمام

دراستي العلمية.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة تفضلهم بقبول مناقشة رسالة الماجستير هذه.

الفرداء
و

إلى من أفضّلها على نفسي، فلقد ضحّت من أجلي
ولم تدّخر جهداً في سبيل إسعادي على الدّوام إلى تاج رأسي
(أمّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه
صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليّ طيلة حياته

والدي العزيز طيب الله ثراه و أنعمه جنات الخلود.

إلى من ترافقني دربي إلى نصفي الثاني إلى من تقاسمني مساري في
الحياتي بحلاوته و مرارته زوجتي الغالية

إلى قرّتا عيني أولادي وسيم و لبني حفظهما الله و أنبتهما نباتا حسنا

إلى إخوتي إلى من هم سندي في الحياة

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي
أصعدة كثيرة

أقدّم لكم هذا البحث، وأتمنّى أن يحوز على رضاكم.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي نظري للتهديدات اللاتماثلية

المبحث الأول: اللاتماثلية مدخل مفاهيمي و التحويل في أنماط التهديدات الأمنية مقارنة نظرية.

المطلب الأول: تعريف و خصائص الحروب اللاتماثلية.

أولاً: التعريف

ثانياً: مفهوم التهديدات اللاتماثلية

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية التقليدية وفق نظرية الواقعية.

أولاً: مفهومها

ثانياً: المشهد الأمني العالمي بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الثالث: أبرز التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية وآليات مواجهتها

أولاً: الظاهرة الإرهابية

ثانياً: الجريمة المنظمة

ثالثاً: الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا

المطلب الأول: التنظيمات الإرهابية الفاعلة في منطقة الشمال الإفريقي

أولاً: أبرز الجماعات الإرهابية في إفريقيا

ثانياً: أبرز مساح العمليات في إفريقيا

ثالثاً: التحديات الهيكلية

رابعاً: انسحاب بعثة الاتحاد الإفريقي

خامساً: الاستخدام السياسي للإرهاب

المطلب الثاني: الآليات الإستراتيجية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

أولاً: التنسيق والتعاون الأمني الإقليمي

ثانياً: اتفاقية الجزائر لسنة 1999 بشأن احباط ومكافحة الارهاب

ثالثاً: بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته

رابعاً: التعاون الإقليمي مع دول الجوار (مشروع تعاون)

خامساً: تطوير الهيكل المؤسسي للقارة الإفريقية

سادساً: الآليات المربحة والاجتماعية والتنمية

المطلب الثالث: آليات الجزائر في مكافحة الظاهرة الإرهابية

أولاً : في الموقف الفردي

ثانياً: الآليات الأمنية والعسكرية

ثالثاً: على المستوى المغربي والإفريقي

رابعاً: على المستوى المتوسطي

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: أثر التهديدات اللاتماثلية على منطقة شمال إفريقيا

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشمال الإفريقي

المطلب الأول: الأهمية الجيو اقتصادية لمنطقة الشمال الإفريقي

أولاً: تعريف مناطق الشمال الإفريقي

ثانياً: الفصل التنموي في منطقة الشمال الإفريقي

المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية و تأثيرها على دول في شمال إفريقيا

التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا (منطقة المغرب العربي).

المطلب الثالث: أساليب التكيف البديلة والاستراتيجيات الفعالة.

المبحث الثاني: الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا

المطلب الأول: أسباب إنتشار التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا

المطلب الثاني: الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا

أولاً: الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

ثانياً: الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا بعد الثورات العربية

المطلب الثالث: برنامج الحماية الإقليمية في شمال أفريقيا

أولاً: نحو ميثاق عالمي بشأن المرحلين

ثانياً: بديل اتحاد المغرب العربي كهيكمل أمني محلي

ثالثاً: تكلفة عدم تحريك مستحلب الأمان

خلاصة الفصل

الخاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

يتفق العلماء والقضاة في مجال السياسة بالإجماع على أن شمال إفريقيا منطقة ذات أهمية كبيرة لأنها تربط البر الرئيسي الأوروبي بجارتها الأفريقية. وأتى مركزاً لتجميع عدد من التهديدات الأمنية من الإرهاب عبر الحدود ، وهو ما نراه في حالة تيجنيتو رين وتونس ، في حالة بن قردان ، وفي الوقت نفسه ، تخضع الحدود السائلة والوعرة للهجوم. انتشار المخاطر غير المتكافئة ، ومع التدخل الأجنبي في مالي وليبيا ، أصبحت الأمور أكثر تعقيداً بسبب تنوع الجهات الفاعلة ، وتشمل مناهج أمن الصراع دفع التعاون المحلي والتأكيد على التنمية.

وتعاني المنطقة من عدة تحديات مريحة ، فضلاً عن ضعف برامج التنمية ، وفشل العلاقات البينية بين دولها ، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية الداخلية ، والإدراك السياسي بين الدول المجاورة ، وفشل أنظمتها السياسية في تحقيقها. بورن شعوبهم ، مما أدى إلى ثورات في بعض دول المنطقة فيما سمي بالربيع العربي. كما أدى ضعف الرقابة إلى حركة متزايدة من التهديدات ، التي أصبحت سلعتها ملموسة بشكل ملموس.

ساهمت التغييرات الهيكلية والقيمة والتحويلات والتغيرات اللاحقة في التضاريس العالمية منذ نهاية الحرب الباردة في رسم مجتمع عالمي يتسم بالتعقيد والترابط والضبابية ، حيث تتباين مرونة التهديدات الأمنية بين الزيادة والانخفاض من من منطقة إلى أخرى.

لقد تغيرت هيكلية ورسم خرائط التهديدات الأمنية من النمط التقليدي إلى النمط الجديد الذي كثيراً ما يُنظر إليه على أنه "عيوب اللاتماثلية" ، كتعبير عن التعقيد الإضافي والتنقل والتنمية المستمرة التي تؤثر على معجزة أمنية في العلاقات العابرة للحدود ، ابتداءً من تجارتها مع ما يمر على أرض الواقع ، خاصة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي والمعرفي والمتخصص.

وبناءً على ذلك ، تهدف الدراسة إلى تفسير الضوء على التحولات التي مرت في طبيعة التهديدات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة ، بالإضافة إلى محاولة تشخيص أبرز التهديدات الأمنية الجديدة المدرجة في قائمة الأسبقية. من قضايا المجتمع عبر الوطني.

من وجهة نظر أمنية ، من الحساس الاقتراب من التهديدات الأمنية اللاتماثلية نتيجة الطبيعة المتغيرة للجهات الفاعلة وغياب رؤية أمنية تعاونية وعقيدة أمنية مشتركة لتحديها ، الأمر الذي يستلزم السماح

بمحاولة لتوسيع الأمن مع الحفاظ على الدولة راعية لها لتحدي هذه التهديدات المعقدة والمتناقضة والمختلفة. حقيقة مجموعة من الشروط للمساعدة في تقاوم الديناميات المنتجة للأمن.

يمكن القول إن منطقة شمال إفريقيا كمنطقة تضم أزمات أنتجت عددًا من المعضلات الأمنية التي تقامت في الأوقات الحالية بسبب ديمومة هذه الحركات غير المنتجة ، ومن بين هذه المعضلات التطرف والإرهاب حيث تؤكد عدد من الدراسات ، أن منطقة شمال إفريقيا تمثل حقلًا غنيًا لنمو وتطور الإرهاب الأفريقي ، خاصة مع ظهور مجموعة من المؤشرات المرتبطة بنمو اللامعقولية الدينية من خلال عدد من المناصرة. ومجموعات التقارير ، فضلاً عن وجود عدد من السوابق الإرهابية ، وما يضيف نوعًا من المصادقية على هذه الافتراضات هو ضعف قدرة دول غرب إفريقيا. حول مراقبة الحدود والتشغيل الأمني لأراضيها في ظل ضعف الإمكانيات وضخامة المنطقة الجغرافية تجاه هذه التهديدات اللاتمائية ، فضلاً عن ضعف الفاعلية المربحة التي أدت إلى انتشار الفقر والفساد ، ونحن في هذا البحث تأثير وتأثيرات هذه التهديدات على استقرار دولة شمال إفريقيا. التحديات وبقتراح مجموعة من النتائج المنطقية للخروج من دائرة التهديدات اللاتمائية. و من هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما أثر التهديدات اللاتمائية على العلاقات الدولية شمال إفريقيا ؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي طبيعة التهديدات اللاتماثلية التي تعيشها الدولة في شمال إفريقيا؟
- كيف اثرت هذه التهديدات على استقرار دول شمال إفريقيا؟

أهمية البحث:

تتبع أهميتها وقيمتها العلمية والواقعية من أهمية الدراسات الأمنية والاستراتيجية في العلاقات عبر الوطنية ، حيث تحاول نقل فكرة أن الأمن هو "قيمة ثابتة" في الحياة البشرية ، ويجب إنقاذها من خلال معرفة المزالق الأمنية الجديدة و وربطها بالتحولات والتطورات التي تشهدها الساحة الأمنية العالمية. التهمة هي أنها تكشف عن أشكال جديدة من المزالق الأمنية ، والتي من خلالها يمكن للمرء أن يسأل عن كيفية احتوائها والحد من تفاقمها ومخاطرها حتى يتم الوصول إلى نهج تراكمي لتأمين الأمن ، خاصة وأنا وصلنا إلى أمن معقد وغامض حقًا التضاريس التي تحكمها حالة من "عدم اليقين". وتعد الدراسة مجالًا جديدًا للاستكشاف ، حيث تتزامن مع التطورات الديناميكية التي تشهدها التضاريس العابرة للحدود ، وخاصة في المنطقة العربية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

محاولة الوصول إلى إطار معرفي لمناسب يمكن من خلاله تفسير وتحليل التهديدات الأمنية اللاتماثلية دراسة العلاقة بين متغيري التهديد الأمني والتحويلات والتطورات الحاصلة البيئة الدولية، ومدى انعكاس هذه العلاقة على الأمن العالمي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتم من خلاله تحديد ووصف خصائص وأبعاد الظاهرة قيد الدراسة بموضوعية من خلال جمع الحقائق والبيانات واستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البحث هو من عام إلى خاص ، أولاً وقبل كل شيء لتوضيح مفهوم التهديدات الأمنية، وتحديد طبيعتها وتصنيفها بشكل عام ، ومن ثم حل التهديدات الأمنية اللاتماثلية، بالإضافة إلى دراسة أبرز التهديدات اللاتماثلية. تمس الأمن العالمي بأمتلة وحجج عديدة.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي

نظري للتهديدات

اللاتمائية

المبحث الأول :اللاتمائية مدخل مفاهيمي و التحويل في أنماط التهديدات الأمنية مقارنة نظرية.

في بادئ الأمر ، من الضروري توضيح معنى الحرب اللاتمائية ، وهو ما يعني محاولة طرف عدو لمنطقة شمال إفريقيا للانتفاف على قوتها واستغلال خطاياها ، معتمدين على وسائل مختلفة تمامًا عن نوع العمليات التي يمكن أن تكون. متوقعة وغير متوازية.

بمعنى أنه يستخدم طاقة الحرب الدماغية والتهم المصاحبة لها بالصدمة وعدم الكفاءة من أجل الاستيلاء على الفعل وحرية الحركة والإرادة ، وبطريقة تستخدم وسائل مبتكرة وتكتيكات غير تقليدية وذخائر وتقنيات لديها تم التوصل إليه من خلال السماح بما هو غير متوقع وغير معقول ، وكذلك تطبيقه على جميع حالات الحرب. من الإستراتيجية إلى التخطيط ، إلى العمليات ، من خلال تقديم المتسللين الذين قد يشعرون بالخيال ولا يتبادر إلى الذهن منطقيًا ولا يقدمون أنفسهم عمليًا في التقديرات التي يمكننا تخيلها. "

المطلب الأول: تعريف و خصائص الحروب اللاتماثلية.

أولاً: التعريف:

(1) التعريف اللغوي:

لغويًا ، كلمة "تهديد" مشتقة من كلمة "هدد" ، وتعني محاولة إحداث ضرر بشيء معين بقصد الإخلال بالأمن وبالتالي فإن التهديد يتعلق بكل ما من شأنه أن يزعج الأمن ويثير الخوف لدى المشنوق.

أما تصوره من وجهة نظر إستراتيجية ، فهو "وصل تضارب المصالح العامة والادعاءات إلى مرحلة يتعذر فيها إيجاد نتيجة سلمية توفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والمريح والاجتماعي والعسكري.¹ ، مقابل افتقارها لقدراتها على موازنة الضغوط الخارجية ، مما قد يجبر الأطراف المتنازعة على اللجوء إلى القوة العسكرية ، وإخضاع الأطراف لمشكلات أخرى.²

(2) التعريف الاصطلاحي:

التهديدات أو الحروب اللاتماثلية هي تلك التي تختلف فيها الأطراف المتنازعة من حيث النوع والذخائر ، أي الحروب بين الدولة وغير الدول والتي يختلف فيها نوع الذخائر ومتوسطها وحجمها.

ارتبط مفهوم الحرب اللاتماثلية بالحرب على الإرهاب عندما أعلنت الولايات المتحدة ذلك بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 ، عندما ذكرت الخدمة الأمريكية أنها كانت في حرب غير تقليدية وغير متكافئة ضد جماعة القاعدة.³

ظهر المصطلح لأول مرة في تكوين نُشر في مجلة السياسة العالمية البريطانية بعنوان لماذا تخسر القوى العظمى حروبًا صغيرة في عام 1975 من قبل المفكر والمُختبر Landromack ، حيث أعاد التركيز على أن حرب التحرر الجزائرية وحرب فيتنام هما الأعلى. إثبات أن القوة العسكرية للدولة لا تضمن الانتصار في الحرب ، لأن التصعيد في حروب مماثلة لا يخدم القوى الخارجية ، خاصة إذا تم جرها ، فهم يستهلكون كل قواهم المربحة والمميتة للوصول إلى شيء معين.

¹ عكروم لندة: تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة، عمان، 2013م. ص 13 .

² حربي سليمان عبد الله: مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وأبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19. ص 28 .

³ David L. Buffaloe ، Difining Asymmetric warfar ، (U.S.A:THE LAND.WARFAR PAPERS)-2006_p10

أيضاً ، تُعرف الحروب للاتماثلية بالحروب التي تحدد اختلافاً في القوة ، أي أن أحد أطرافها لا يمثل دولة أو بين دولة ومجموعة داخلية غير مدمجة مع الدولة المعارضة.⁴

ثانياً: مفهوم التهديدات اللاتماثلية:

(1) تعريفها:

إنها تلك التهديدات التي تركز على فكرة الغموض وعدم القدرة على تحديد طبيعة الخصم ، لأنها بين الأطراف غير مستقرة من حيث القوة ، وهذا النوع من التهديدات يشمل الجريمة المربحة ، وتهريب الأسلحة ، إرهاب الحدود ، والجريمة المنظمة ، والنزاعات الداخلية ، والانتهاكات الواسعة للحقوق المميتة ، والإبادة الجماعية التي تجد لها مكاناً مثاليًا في الدول الفاشلة ، وظهرت على السطح نتيجة للتغيير المهم في هيكل التهديدات الأمنية من النوع المتماثل ، مع الأخذ في الاعتبار تشابه أطرافه مع "النمط غير المتماثل" بالنظر إلى عدم تناسق طبيعة أطرافه بالتزامن مع التحولات والتغييرات التي تحدث في النظام العالمي.⁵ يطلق عليه أيضاً التهديدات الهجينة ، أو التهديدات غير المتكافئة أو غير المستقرة ، وهي بين الممثلين غير المستقرين من حيث القوة. بشكل عام ، هذا النوع من التهديدات هو وسيلة للتعويض عن نقص خزائن الطرف الضعيف الذي يستغل المتاعب من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يهدف من خلالها إلى الإضرار بخطايا الطرف الأقوى، مما يعني اقتراح المشاكل الكلاسيكي للخدمة والطبيعة المشتركة بين الدول.⁶

(2) أهم خصائص الحروب اللاتماثلية.

الفرق في القوة ودرجة الذخائر بين أطراف الحرب. هذه الحرب حسب التصورات السابقة هي حرب بين دولة وواقع آخر. هناك دائماً حزب قوي وحزب ضعيف ، لكن هذا الاختلاف لا يعني بالضرورة راحة الطرف الأقوى.

(1) ⁴ Ecatrina Stepanova ، terrorisme in Asymmetrical conflict، (structure Aspects) ،U.K :

Oxford

iversity press ،2008 ،p.15.

⁵ أدمام شهرزاد: الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 1، 2013، ص.01.

⁶ جارش عادل: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المجال المغربي وأساليب المواجهة، بحث منشور في الانترنت، تاريخ

الاطلاع: 20/ 05/ 2022م، الساعة: 23:36، الموقع: www.politics-dz.com.

- أحد أطراف الحرب اللاتماثلية دولة ، وبالتالي فإن الحديث عن قوة جغرافية لمكان هذه الحرب أمر حساس ، والحروب غير المتكافئة تم تعريفها على أنها حروب فائقة الحداثة.

- أهم ما هو محدد هو أن وجود حزب واحد يعني لا مفر منه حقيقة وجود مشكلة حقيقية لواقع وأمن الطرف الآخر بسبب أركانه الأيديولوجية ، وبسبب اعتماده على الأفكار ، فإن الفكرة الأخرى تعتبر مشكلة في واقع الطرف الآخر.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية التقليدية وفق نظرية الواقعية.

أولاً: مفهومها

تعتبر الأكاديمية الواقعية المقترحات الأكثر ارتباطاً بالواقع العابر للحدود والتعبير عن شروطه. إن القوة السياسية التي تهتم بها هذه الأكاديمية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها الجماعية. ومن ثم ، فإن الحرفية تنظر إلى المجتمع عبر الوطني والعلاقة العابرة للحدود على أنها صراع مستمر من أجل إضافة قوة الدولة ، واستغلال تلك القوة بالطريقة التي تفرضها مصالحها أو استراتيجيتها ، بأي حال من الأحوال لتأثيرها على مصالح الدول الأخرى.

من أهم أساسيات الاتجاه الحرفي أن العلاقات عبر الوطنية ترتكز على حقيقة أن الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد تقريباً على المرحلة عبر الوطنية ، وأن هذه الدولة تمارس سياستها. السياسة الخارجية بعيدة كل البعد عن كونها محلية. السياسة ، وأهم مشكلة تواجه الدول هي الدفاع عن مصالحها العامة وأمنها ، وبالتالي تتدهور العلاقات بين الدول ، "المعضلة الأمنية"⁷. "الطريقة الوحيدة للحفاظ على نوع من الاستقرار هي الحفاظ على توازن القوى. يشير مورغنثاو في وصفه لمصطلح توازن القوى أن الدول تتعامل مع مشكلة الأمن عبر الوطني من خلال تغيير أنماط تحالفاتها ، والتي تعد بطبيعة الحال نظاماً عابراً للحدود الوطنية يتميز بوجود العديد من الدول المستقلة المستقلة وكل دولة بما في ذلك الحرية. للدخول في تحالفات من أجل تحقيق أقصى قدر من الأمن العام.⁸

⁷ جهاد عودة ، النظام الدولي - نظريات وإشكاليات ، دار الهدى ، مصر ، ط1 ، 2005 ، ص33.

⁸ المرجع السابق ، جهاد عودة ، ص33.

أما بالنسبة لديفيد بالدوين ، في اتجاه الواقعية الجديدة ، فهو يعتقد أنه في نهاية الحرب الباردة ، احتاجت العموميات التقليدية للأمن في الدراسات الأمنية الواقعية الكلاسيكية إلى استرجاع الماضي ، لأنها تستدعي معالجة الوضع في عالم ما بعد الحرب الباردة .

بعض المشاكل لا يمكن أن يحلها العامل العسكري ، مثل التكلفة ، رؤوس الأموال المربحة. وتنوع التهديدات يحتاج إلى توسيع جدول الأمن ، كما أكد ستيفن والتز على الأمن بالنسبة له ، لا يقتصر الأمر على الأمن العسكري ، بل يجب بناء النتائج لأكثر قدر ممكن من المشاكل التي تعيق الأمن.

ثانياً: المشهد الأمني العالمي بعد نهاية الحرب الباردة

على الرغم من كل التحولات التي أثرت على المشهد الأمني العالمي بعد نهاية الحرب الباردة ، فإن الواقعيين ، وهم يسيطرون على أدبيات المنظور العقلاني التقليدي في الدراسات الأمنية ، يرفضون صراحة أي إجراء لمراجعة أو افتراض التعبير عن المفهوم. الأمن من خارج الإطار التقليدي الضيق المرتبط بالبعد العسكري. وبقاء الدولة وسلامة حدودها وسيادتها ، وهذا ما عبر عنه ستيفن والت ، الذي وجد أن الأمن يتزامن ببساطة مع معجزة الحرب ، وإذا اعترف على سبيل المثال بالفقر أو الإيدز أو الأدوية. يمكن أن يعلق أمن الفرد والدولة ، لكنه يرفض دمجها في إشارة إلى مفهوم الأمن. قد تؤدي هذه الأعاجيب والتوسع في التهديدات إلى الحدود العسكرية إلى تكامل قضايا أخرى مثل التلوث والحقوق المميتة والنقص ، لذلك يظل مفهوم الأمن العام دائماً ضمن التصور الواقعي التقليدي ، من أجل الحفاظ على ثخانة أصل الكلمة.⁹

المطلب الثالث: أبرز التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية وآليات مواجهتها

تتميز المناطق الحدودية بطابع خاص ، وبالتالي فهي تخضع لإجراءات وقوانين خاصة لتنظيم حركة الأشخاص ، باعتبار أنها خط فاصل بين دولتين أو بين سيادتين ، وبسبب الإدراك الذي يصاحب الأمور المتشابهة. تحرص كل دولة بشكل عام على ممارسة سيادتها الكاملة على النقطة الأخيرة من الحدود التي تشترك فيها مع دولة أخرى ، ولهذا السبب غالباً ما تكون هذه المناطق مسرحاً لمناوشات أو اشتباكات

⁹ علثشة شايب الدرغ ، التحديات الأمنية الخليجية في الخليج العربي في بداية القرن الواحد والعشرين وآليات مواجهتها ، (مذكرة ماجستير) جامعة بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010 ، ص ص 5-9.

محصنة بين حرس الحدود لمجرد الوصول إلى حدود الدولة من طرف آخر ، إذا كان هذا خطأ محض ، خاصة عندما تكون منطقة متنازع عليها.¹⁰

كما أصبحت التهديدات اللاتماثلية تسيطر على نقاشات الدوائر السياسية والأمنية، ويتعلق ذلك خاصة بمثلث الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهي من أبرز المشاكل التي تخل بالسلم والأمن العالمي اليوم نظرا لحركيتها وصعوبة مواجهتها.

أولاً: الظاهرة الإرهابية:

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أخطر التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي يعرفها العالم بشكل عام ودول المغرب العربي بشكل خاص. الأحذية والقيود الفكرية من ناحية أخرى.

لا يزال البعض يعرفها على أنها "استخدام منهجي للعنف في تجسيدات الجسدية والمعنوية الملونة بطريقة تثير الرعب والخوف وتخلق خسائر مادية ، من أجل تحقيق ادعاءات سياسية أو خاصة ، بطريقة لا تتفق مع قواعد عبر الوطنية والقانون الداخلي." ¹¹

ويصفه آخرون بأنه "عنف يستخدم ضد أشخاص بقصد تخويفهم ودفع السلطات والهيئات والأشخاص المعنيين لدعم أو تطبيق المطالب أو تحقيق الأغراض التي من أجلها الأعمال الإرهابية." "

وبالتالي يسعى الإرهاب إلى تحقيق ادعاءات سياسية وراء الجرائم المرتكبة ، وقد عرفت دول غرب إفريقيا ودول الشمال الإفريقي سلسلة من العمليات الإرهابية التي تقودها الجماعات الإرهابية بقيادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، وتركزت العمليات الإرهابية. خاصة في مالي والنيجر وتشاد بالإضافة إلى ليبيا التي جاءت فيها حصناً للجماعات المتشددة.

انتشار تنظيم داعش الإرهابي ، خاصة منذ عام 2015 ، معروف في ليبيا ، وتحديداً في منطقة الهلال الزيتي ، حتى منطقة سرت الساحلية ، وينطبق الشيء نفسه على تونس ، ولا سيما المناطق الحدودية

¹⁰ بلعمري أمين: المناطق الحدودية حلقة أساسية في الاستقرار، بحث منشور في الانترنت، تاريخ الإطلاع: 28/05/2022م، الساعة: 21:03، الموقع: www.ech-chaab.com.

¹¹ حلال أمينة: التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014م. ص 178 .

الليبية. للتوسع أخيراً وإدراج دول أخرى في منطقة الشمال الإفريقي، وخاصة مالي والنيجر وتشاد وليبيا وموريتانيا، إلخ.¹²

ومن مزايا هذه الجماعات الإرهابية عدم المرونة والصلابة والمهنية، وهي تستخدم عموماً الأساليب التقليدية وتتجاوز ذلك إلى طرق جديدة وبدم بارد لتنفيذ هجماتها، مثل استخدام الشبكات الاجتماعية، والمواقع الإلكترونية، والقانون، والقرصنة، والمواد الكيميائية.، والتجهيزات الطبيعية والإشعاعية، مما يزيد من عمليات القتل والقتل ليس فقط في الموقع العام ولكن أيضاً على مستوى الموسوعات ..

باستثناء الجزائر التي لديها خبرة طويلة في مكافحة الإرهاب، فإن بقية دول منطقة شمال إفريقيا، وخاصة الشمال الإفريقي، تعاني من ضعف وهشاشة هيكلها السياسية والربحية والاجتماعية والعسكرية، مما سهل وصول هذه الجمعيات الإرهابية الخطيرة إلى هذه الدول وإضعافها وإرهاقها.¹³

ثانياً: الجريمة المنظمة: تعد الجريمة المنظمة من أخطر الظواهر الدولية التي تهدد واقع دول العالم بشكل عام ودول المغرب العربي بشكل خاص، إلا أن الجريمة المنظمة تهدف إلى تحقيق ذرائع مربحة ومالية، إذا كان الإرهاب يسعى إلى تحقيق ادعاءات سياسية.¹⁴ جميع الجهات الأمنية في الدول والمؤتمرات والمجالس المنعقدة في هذا المجال والمتخصصين في مجال الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى ترسيمات الإنترنت والولايات المتحدة الأمريكية وتشريعات قناة السويس واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الدولية. اتفقت على أن الغاية النهائية هي "مجهود إجرامي منظم يعتمد على التخطيط كأساس للعمل. ويقوم بتنفيذها عدد من الأفراد الجيدين ذوي الخبرة العالمية لتحقيق أرباح مالية سريعة من خلال استخدام وسائل وطرق متقدمة وغير محظورة.¹⁵

وبالتالي فإن الجريمة هي جمعية إجرامية تضم أفراداً أو مجموعات تنشط بطريقة منهجية للحصول على منافع مالية من خلال ممارسة التكييف غير القانوني، ويعمل أعضاؤها من خلال هيكل تنظيمي دقيق ومعقد مماثل لما هو الحال في المؤسسات المربحة، وتشمل جرائم السرقة، والسرقة، والنهب

¹² بن خليف عبد الوهاب: جيو سياسة العلاقات الدولية المتغيرات، القواعد، والأدوار، دار قرطبة، المحمدية، الجزائر، ط1، 2016م.ص15.

¹³ المرجع نفسه،ص16

¹⁴ المرجع نفسه،ص17

¹⁵ عثمان علي حسن: الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي، كردستان، مطبعة مناره

،2006م.ص111

الاجتماعي والمربح ، والتهريب والأدوية ، والاتجار بالبشر ، والاحتيايل الاصطناعي ، والخداع ، والاحتيايل ، والاتجار بالأعضاء البشرية ، وأي فعل محظور بموجب القانون المحلي وعبر الوطني المرتكب في بطريقة منهجية ومعدة مسبقاً من خلال التخطيط والمراقبة والتصميم.

تجتمع الجريمة المنظمة مع الإعجاز الإرهابي في عنصر الارتباط والعمل غير المشروع ، ويختلفان من حيث الشيء ، حيث يهدف الإرهاب إلى تحقيق شيء سياسي وأيديولوجي من خلال العنف ونشر الخوف والترهيب ، بينما تهدف الجريمة المنظمة إلى تحقيق الربح المادي . ، وهم يتميزون بواقع ذات طبيعة علائقية من حيث التعاون الوظيفي من خلال تبادل moxie المتخصص ، على غرار تزويد عصابات الجريمة المنظمة للجماعات الإرهابية بأسلوب تزوير الأفراد ، وكذلك الأماكن من خلال تبادل نشط. الأفراد ، وعصابات الجريمة المنظمة تمنح الجماعات الإرهابية الأثرياء والذخائر ، بينما تعمل الجماعات الإرهابية على تغطيتها.¹⁶

ثالثاً: الهجرة غير الشرعية:

لقد أتت الهجرة غير الشرعية كظاهرة عالمية ازدادت نسبتها وتوسعت من حيث الحجم والانتشار ، واختلفت أشكالها ، لا سيما في العقود الأخيرة بسبب عوامل الدفع الملونة التي تحركها عوامل دماغية واجتماعية ومربحة سلبية ، و عوامل الجذب التي تجذب المهاجرين بحثاً عن حياة أفضل في البلد الذي لم يولد بعد¹⁷. تُعرّف الهجرة غير الشرعية (الهجرة السرية) على أنها "حركة فرد أو مجموعة من مكان إلى آخر بطريقة سرية في انتهاك لقانون الهجرة كما هو مُشرّف دولياً.

ويعني أن المهاجرين يدخلون بشكل غير أخلاقي بدون تأشيرات أو بدون إذن مسبق للدخول للوصول إلى الدول الصناعية من خلال التضيق بمقاولي التهريب المهاجر والتسلل عبر الحدود والزواج الرسمي الذي يهدف المهاجر للعيش من خلاله ، ويستخدم البعض وثائق وجوازات سفر مزورة وغيرها.

¹⁶ المرجع السابق، عثمان علي حسن، ص112/111.

¹⁷ محمود عبد اللطيف: الهجرة وتهديد الأمن القومي المغربي ، مركز الحضارة العربية، القاهرة، د ط ، 2003م.

تم تسمية الهجرة غير الشرعية أو السرية في الجزائر بـ "الحراقة" ، وهو مصطلح يستخدم بشكل عام في بلاد المغرب الأقصى والجزائر على وجه الخصوص¹⁸.

تعود أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أسباب سياسية ، بما في ذلك الإدارات الديكتاتورية والأسباب المربحة ، وفي مقدمتها المكانة العالية لإنهاء الخدمة ، والمكافآت المنخفضة ، وضعف القوة الشرائية ، والأسباب الاجتماعية ، بما في ذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني بطريقة غير مألوفة. تتناسب مع معدلات النمو المريح وانتشار الفقر والأمراض.

ما لوحظ هو أن الهجرة غير الشرعية كمشكلة أمنية غير متكافئة قد حان الوقت كعامل مزعج للبلدان ، سواء كانت تدخل أو تنقل البلدان ، بل وفي الواقع دول نقل مثل منطقة المغرب العربي.

من الناحية الأمنية ، يُرجح أن يرتكب المهاجرون غير الشرعيين جرائم وأعمال عنف وأعمال إرهابية محتملة ، نتيجة عدم توفر الوظائف المناسبة لهم ، أو قد يتم استغلالهم من قبل الجماعات المحصنة مثل القاعدة ، و ثراء المهاجرين يؤثر على البنية الديموغرافية والاجتماعية والثقافية للبلدان الداخلة ، خاصة إذا كان المهاجرون يتشبثون بثقافتهم ، وهو ما يزعج الأمن الاجتماعي والفني.

أما الجانب المريح فيمكن القول إن المهاجرين هم الإسفنج الذي يمتص التنمية بحسب بعض القضاة ، لأن تقدم الفقراء نحو الدول المتقدمة بأرقام كبيرة يزيد من عبء الانفصال ويزيد من مكانة المنافسة بين المواطنين. من الوافدين والمهاجرين ، خاصة في حالة الركود المريح الذي يولد التخمر داخل البلاد.¹⁹

¹⁸ المرجع السابق، محمود عبد اللطيف، ص138

¹⁹ مرجع سابق الذكر، عكروم لندة، ص109

المبحث الثاني:التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا

تناولت دراسة صادرة عن المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية الجمعيات الإرهابية في القارة السمراء. شهد عام 2019 زيادة كبيرة في جهود الجمعيات الإرهابية في إفريقيا. وطبقا لتقارير الاستكشاف ، فقد خضع البر الرئيسي لنحو 471 هجوما إرهابيا أدى إلى ما يقرب من 460 حالة وفاة. يرتبط هذا المجهود العنيف من قبل الجمعيات الإرهابية بمساراتها الجديدة ، بعد تراجع نشاطها في الشرق الأوسط ، لذلك كان الانتقال الاستراتيجي إلى إفريقيا. تسعى هذه الورقة إلى استعراض أبرز الجمعيات الإرهابية في إفريقيا ، والضغط على أهم مجالات عملها في محاولة لفهم مستجدات ساحة الإرهاب في البر الرئيسي.

المطلب الأول: التنظيمات الإرهابية الفاعلة في منطقة الشمال الإفريقي

أولاً:أبرز الجماعات الإرهابية في إفريقيا

واستعرضت الدراسة أبرز الجماعات الإرهابية في إفريقيا ممثلة بجماعة دعم الإسلام والمسلمين ، والتي تعتبر من أخطر التجمعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء ، حيث تضم أكبر تحالف يدين بثبات تنظيم القاعدة. . تأسست في عام 2017 ، وتضم 4 مجموعات إرهابية هي "لواء المرابطون" و "إمارة الصحراء الكبرى" و "جماعة أنصار الدين" (معظم عناصرها من الطوارق شمال مالي) و "جماعة أنصار الدين". جيوش ماسينا لتحرير " (معظم أصولها من سلالة الفولاني في وسط مالي. تعلن المجموعة أن خصمها الرئيسي هو فرنسا ، وهي منتشرة بشكل كبير في مالي ، لكنها تشكل مشكلة للبلدان المجاورة (تشاد والنيجر وبوركينا فاسو) وقدرت التقارير الأمنية والعبارة للحدود عدد أعضاء الجماعة الإرهابية بما يتراوح بين 500 و 200 من مختلف الأعراق. وأعدت التقارير الاستخباراتية العبارة للحدود الوطنية تركيزها على التجربة العسكرية لقادة الجماعة الإرهابية ، خاصة وأن بعض هؤلاء القادة انشقوا عن الجيش المالي والمشاركة في عمليات إرهابية متعددة الطوائف.

ومن بين تلك الجمعيات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يعتبر من أقدم الجمعيات الإرهابية في إفريقيا كونه امتدادا لـ "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الجزائرية. وقد تم ابتكاره بين عامي 2006 و

2007،²⁰ بعد أن أعلن زعيم الجمعية "عبد الملك درودكال" (الملقب "أبو مصعب عبد الودود") عن تعهده بالثبات لجمعية "القاعدة". ادعاءات الجمعية هي إقصاء النفوذ الغربي في شمال إفريقيا وإقامة الحكومات "المرتدة". امتد تكييفه من الجزائر إلى تونس ومالي والنيجر وساحل العاج.

ومن الجماعات الإرهابية حركة الشباب الصومالي ، وهي أكبر وأهم جمعية إرهابية محصنة في الصومال. يقودها حاليًا "أحمد عمر" ، المعروف أيضًا باسم "أبو عبيدة الصومالي" ، وهي متدينة للقاعدة منذ عام 2012. وتشكلت عام 2004 وتشكلت جهودها في عام 2006 ؛ وصُنف على أنه "الذراع العسكري" لاتحاد المحاكم الإسلامية الذي كان يسيطر على العاصمة الصومالية "مقديشو" في ذلك الوقت ، لكنه ندد بإهماله في عام 2007 ، بعد تحالفه مع المعارضة الصومالية. مع صباح تشكيلها ، نجحت في تحقيق النخيل على الأرض ، لكنها سرعان ما تكبدت خسائر بعد التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال. مع ذلك ، مع انسحاب القوات الإثيوبية في عام 2009 ، استعادت نفوذها ونفوذها مرة أخرى. وعلى الرغم من تراجع مجهوده من 2011 إلى 2016 ، إلا أن الفترة 2017 شهدت "صحو جديدة" للحركة ، حيث زاد تواتر هجماتها الإرهابية ، وكان هناك توسع جغرافي في بوصلة الاستهداف.

تشمل الجمعيات الإرهابية بوكو حرام ، وهي واحدة من أقدم الجمعيات الإرهابية وأكثرها دموية في العالم وأفريقيا. وقد نشأ في عام 2002 في نيجيريا على يد "محمد يوسف" ، حتى تولى "أبو بكر شيكاو" قيادة الجمعية بعد وفاته. في مارس 2015 ، تعهد شيكاو بالثبات على داعش وغير اسم الرابطة ليصبح تنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا. وفي صباح آب / أغسطس 2016 ، تم عزل "شيكاو" من قيادة الجمعية لتجاهل أوامر تنظيم الدولة الإسلامية واستهداف الكركس والمدنيين المسلمين ، بينما تولى "أبو مصعب البرناوي" القيادة حتى آذار / مارس 2019 عندما اعتقل من قبل آخرين. الثوريون الذين سيطروا على الجمعية واستبدله بـ "با إدريسا" كزعيم للجمعية.

ومن بين تلك الجمعيات ، بحسب الدراسة ، داعش ، الصحراء الكبرى ، حيث ظهرت الجمعية مع "عدنان أبو الوليد الصحراوي" (قيادي في جمعية المرابطون) الذي تعهد الثبات للبغدادي. -2015.²¹ آثار هذا التعهد غضب "مختار بلمختار" (زعيم بارز في الحركة). جمعية "المرابطون" التي تحققت من أن تعهد

²⁰ محمد إسماعيل - أحمد عرفة، مقالة: دراسة ترصد تحركات التنظيمات الإرهابية في القارة الأفريقية.. وتكشف أبرز 5

جماعات متطرفة تنشط بالقارة السمراء وأهم مسارح العمليات في أفريقيا.. وتؤكد: تركيا تسعى للتوظيف السياسي للإرهاب بالقارة، نشرت يوم: الخميس، 12 مارس 2020.

²¹ المرجع السابق،²¹ محمد إسماعيل - أحمد عرفة.

الصحراوي بالثبات لداعش جاء كقرار فردي ، أعاد انقسام جسد دعما لـ "القاعدة" بقيادة "بلمختار" وجهاز آخر. دعما لداعش بقيادة الصحراوي. "الصحراء الكبرى". بعد فترة من الخمول قرابة نصف الوقت ، نجح تنظيم الدولة الإسلامية في نشر نفسه بقوة من خلال سلسلة من العمليات البارزة في نهاية عام 2016.

ثانياً: أبرز مسارح العمليات في إفريقيا

وأشارت الدراسة إلى أن المجهود الإرهابي يتركز إلى حد كبير في خمسة مسارح رئيسية في إفريقيا ، بما في ذلك المسرح الصومالي ، حيث تتولى جماعة "الشباب الصومالي" المسؤولية عن أقصى العمليات الإرهابية في الصومال ، إلا أن نشاطها شهد انخفاضاً بين عامي 2018 و 2019. ما يقرب من 246 هجوماً إرهابياً خلال عام 2019 ، بعد أن كانت مسؤولة عن حوالي 286 هجوماً إرهابياً خلال عام 2018 ، ونحو 372 خلال عام 2017. ويمثل المجهود الإرهابي الذي تقوم به حركة الشباب الصومالية حالياً ما يقرب من 38 من إجمالي الجهود الإرهابية المرتبطة بالجمعيات الإرهابية في إفريقيا. ومن بين المسارح أيضاً مسرح الشمال الإفريقي ، حيث شهدت منطقة الساحل (تحديداً بوركينا فاسو ومالي والنيجر) في عام 2019 زيادة كبيرة في ممارسة الجمعيات الإرهابية حيث خضعت تلك المنطقة لما يقرب من 800 هجوم إرهابي ، و وقدر عدد القتلى جراء هذه العمليات الإرهابية بنحو 600 شخص ، أي ضعف عدد القتلى في عام 2018. وترجع هذه الاعتداءات إلى ثلاث جمعيات رئيسية هي جماعة "أنصار الإسلام" و "أنصار الإسلام". نصره الإسلام والمسلمين "و" الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى.

كما تضم مسارح الجمعيات الإرهابية مسرح بحيرة تشاد ، حيث تضم منطقة بحيرة تشاد أربع دول وهي نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد. "بوكو حرام" و "دولة غرب إفريقيا" هما الجماعتان المسؤولتان عن المجهود الإرهابي في منطقة حوض بحيرة تشاد ، حيث تعرضت المنطقة لحوالي 765 حادثة إرهابية في عام 2019 بزيادة 35 عن عام 2018. على الرغم من مسؤولية "بوكو حرام" "جمعية نضج الهجمات الإرهابية موجودة في المنطقة ، لكن عام 2019 شهد زيادة في المجهود الإرهابي من قبل "دولة غرب إفريقيا". بلغت الوفيات المنفذة من العمليات الإرهابية لكل من "بوكو حرام" و "دولة غرب إفريقيا" حوالي 225 حالة وفاة ، بزيادة قدرها 4 عن عام 2018. كما شهدت الكاميرون والنيجر وتشاد نمواً كبيراً في الجهد الإرهابي في عام 2019 مقارنة إلى 2014. 2018 ،²² بجانب مسرح شمال إفريقيا ، حيث لم يختلف عدد الهجمات الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا في عام 2019 عن عام 2018 ؛ وبلغ عدد

²² المرجع السابق، محمد إسماعيل - أحمد عرفة.

العمليات الإرهابية في عام 2019 نحو 347 عملية إرهابية ، بينما بلغت في عام 2018 نحو 345 عملية إرهابية. يرجح أن يكون انعدام الأمن المتواصل في ليبيا حافزاً لتصعيد المجهود الإرهابي في منطقة شمال إفريقيا ، لا سيما في ظل رغبة الحكومة التركية في استعادة داعش في ليبيا ، بعد إبرام اتفاقيتين مشبوهتين مع حكومة الوفاق الوطني ، إحداهما. منها مجتمعة مع جماعة الإخوان المسلمين. قيام البحرية بتقسيم الحدود البحرية والعظام الأمنية ، وإطلاق النار على الكلاب والعتاد العسكري على البيوت الليبية ، من أجل محاربة الجيش الوطني الليبي ، حتى لا يتمكن في نهاية المطاف من السيطرة على النظاميين المسيطرين على طرابلس ورعاية وجود الحكومة. التوافق الوطني وكذلك الوجود التركي ، ومسرح شمال موزمبيق ، حيث حدثت زيادة كبيرة في معدلات الإرهاب في شمال موزمبيق خلال عام 2019 ، حيث عانت المنطقة من حوالي 200 حادث إرهابي ، أدت إلى مقتل 710. وفي نفس البيئة ، شهدت موزمبيق حوالي 62 هجوماً إرهابياً في عام 2018 ، تسببت في مقتل حوالي 131 شخصاً. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن هناك مجهود إرهابي في موزمبيق حتى عام 2016. ومع ذلك ، استغلت الجماعات الناشطة في هذه المنطقة الشعور بالتهميش واستثمرت في المظالم الاجتماعية ، ووسعت تكييفها في ظل فشل النتائج الأمنية في التعامل معهم.

وبينت الدراسة أن هناك عدداً من التطورات على الساحة الإرهابية في إفريقيا ، بعضها مرتبط بداعش ، وبعضها محصور بالقاعدة ، وبعضها يتعلق بكلا التنظيمين ، ومن بين المستجدات ما يلي: تهجير داعش ، حيث سعى تنظيم داعش إلى البحث عن مناطق نفوذ جديدة وساحات لا غنى عنها بعد أن فقد قلاعه الرئيسية في سوريا والعراق ، لذا فإن الانتقال الاستراتيجي إلى إفريقيا كان بسبب عوامله المحفزة للإرهاب وعدم معقولية. والمركزية هناك ، إضافة إلى وعورة التضاريس ، وانتشار الصراعات العرقية ، وتغلغل جرائم الاتجار المميتة. وشنت أساسيات الرابطة في النيجر ونيجيريا وبوركينا فاسو ومالي سلسلة من الهجمات شملت أهدافاً خدمية ومرترقة ، عقب إطلاق الجمعية ما أسمته "معركة الانتقام لأبي بكر البغدادي وأبو الحسن الحسن". مهاجر. ولمدة شهرين تقريباً ، كانت إفريقيا هي التسمية التوضيحية لمراجعة داعش ، النبأ.

تشير تقديرات مراكز الاستكشاف الغربية إلى أن عدد الذين التحقوا بداعش من إفريقيا منذ ظهورها وحتى الآن يزيد عن 6 آلاف مقاتل ، وعودة الباقين إلى إفريقيا تمثل مشكلة كبيرة لأمن البر الرئيسي خاصة. لأن العديد منهم شباب²³. في ضوء الخسائر التي لحقت بالجمعية ، جاءت إفريقيا في المرتبة الأولى والانسحاب المناسب ، وقد تحقق ذلك من قبل وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" ، في تصريحاته لـ "فوكس بيزنس"

²³ المرجع السابق، محمد إسماعيل - أحمد عرفة.

في فبراير 2019 ، والتي صرح فيها ، مقاتلو داعش بعد الهزيمة معهم سيزحفون من سوريا إلى دول أفريقية. "

ثالثاً:التحديات الهيكلية

وبحسب الدراسة ، فإن كلاً من جمعيات "داعش" و "القاعدة" يمرون بتحديات هيكلية كبيرة ، أولها يتعلق بالمصالح المختلفة لفرعي تنظيم "داعش" في إفريقيا. مصالح "دولة غرب إفريقيا" (التي تريد السيطرة على محيط بحيرة تشاد التي تسكنها مجموعات عرقية مماثلة لبودوما في جزر بحيرة تشاد والهوسا في شمال نيجيريا وجنوب النيجر). يتطرق البديل إلى الانقسامات الداخلية في جمعيتي «القاعدة» و «داعش». بالنظر إلى جمعية "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" نجد أنها تمر بصدع داخلي وانشقاقات بين أعضائها. وفي نهاية شهر يناير الماضي نقل "أبو مصعب عبد الوود" (زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) مذكرة إلى "أبو محمد المقدسي". (فيلسوف القاعدة) ذكر فيه أن الجمعية مليئة بالمنفيين ، مما يؤكد الأخبار المتداولة عن تقصير أعضاء من جبهة تحرير ماسينا وانضمامهم إلى داعش. في نفس البيئة ، في مارس الماضي ، هاجرت أساسيات من غرب إفريقيا إلى جمعية الأنصار. والثالث يتعلق باستهداف عدد من القادة البارزين في كل من الجمعيات والجماعات المرتبطة بهم في إفريقيا. استُهدف عدد من قيادات تنظيم الدولة الإسلامية ، حيث أعلنت السلطات في النيجر ومالي في شباط / فبراير الماضي أن العمليات العسكرية تتم بقيادة القوات الفرنسية وبالتعاون مع جيشي البلدين ، الأمر الذي أعاد القضاء على أكثر من 230 إرهابياً. معظمهم من مقاتلي داعش في الصحراء الكبرى.

وتابعت الدراسة أن العملية استهدفت منطقة تنشط فيها "جبهة تحرير المسينة" مع تنظيم القاعدة ، وأعادوا القضاء على 30 من مقاتلي الجبهة. كما استهدفت القوات الفرنسية في مالي قيادات بارزة في "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي". الذي كان ناطقاً باسم جمعية "المرابطون".

وأعادت الدراسة التركيز على أن الساحة الإفريقية تشهد حالة من تصعيد المنافسة الجهادية بين تنظيم «القاعدة» و «داعش» ، في ظل الخسائر التي تكبدها التنظيمان ، كونهما في حالة من المنافسة في المناطق. من النفوذ المشترك في رغبة في تعزيز صورتهم الجهادية ، والسعي لتأكيد النفوذ²⁴ ، واستقطاب

²⁴ موقع إلكتروني، <https://www.youm7.com/story>، تم الإطلاع عليه يوم: 2022/07/12 الساعة 23:08

المقاتلين. في صباح شهر كانون الثاني الماضي هاجم "عبد الحكيم" (الرجل المناوب في جمعية "داعش في الصحراء الكبرى") مواقع لـ "جبهة تحرير المسينة" و "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي". تصاعد الهجوم مرة أخرى في مكافأة اثنين من مقاتلي "جبهة تحرير ماسينا". وسبعة مدنيين. وبالتالي ، تم تداول اتفاقية عدوان بين القاعدة وداعش في تلك المنطقة من إفريقيا ، مما يفتح الباب أمام الصدام بين الجمعيتين. كما اندلعت اشتباكات بين "بوكو حرام" و "ولاية غرب إفريقيا" بعد أن هاجمت في نهاية المطاف معسكر السابق واختطفت حوالي 13 امرأة في أواخر يناير. ناهيك عن استمرار حالة الصراع بين "حركة الشباب الصومالي" وفرع "داعش" في الصومال على بناء النفوذ والتوسع جغرافياً.

رابعاً: انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي

وأشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من نجاح هذه القوات بالتعاون مع الجيش الصومالي في تحرير أكثر من 70 منطقة صومالية كانت تحت سيطرة حركة "الشباب الصومالي" ، إلا أن انسحابها بحلول عام 2021 يمثل تحدياً كبيراً. التي تواجه الدولة الصومالية ، حيث توجد حالة من القلق من استمرار التقدم المحرز لضمان الاستقرار والأمن فيها ، في ظل استمرار قدرة حركة "الشباب الصومالية" على تنفيذ الهجمات رغم ضياعها للمنطقة. بالإضافة إلى انتقار قوات الأمن الصومالية إلى القدرة على تنفيذ جميع المسؤوليات الأمنية على المديين القصير والمتوسط.

خامساً: الاستخدام السياسي للإرهاب

أعادت الدراسة التركيز على أن الحكم التركي يسعى لإيجاد قاعدة في البر الأفريقي الرئيسي ، مع نهاية تحقيق تصميم محلي قائم على توسيع نفوذ تركيا. في هذه البيئة ، استخدمت الحكومة التركية الجمعيات الإرهابية كأداة لتحقيق طموحاتها ونواياها. وقد دعمت جهود الجمعيات الإرهابية في أكثر من بلد أفريقي ، من خلال تقديم الدعم المالي واللوجستي ، وتيسير حركة أعضائها عبر البلدان المتنازعة ، في مشكلة تقويض المؤسسات العامة للبلدان وتمكين الجمعيات الإرهابية باعتبارها وسيلة. إرادة للدول العامة. تشكل هذا الدعم بنقل تركيا حوالي ألف إرهابي إلى طرابلس مع نهاية جر الصراع الليبي ، ناهيك عن التقارير التي تفيد بأن المخابرات التركية حولت أموالاً إلى "حركة الشباب الصومالية" في مأزق للضغط على "مقديشو"

، فضلا عن ضبط عدد من مخازن الذخائر التركية التي كان مصيرها الرابطة الإرهابية. بوكو حرام يريد استنفاد الدولة النيجيرية.²⁵

المطلب الثاني: الآليات الإستراتيجية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

أولاً: التنسيق والتعاون الأمني الإقليمي:

أصبح التعاون الأمني الإقليمي أداة لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء نتيجة عدم قدرة دول المنطقة على تحدي كل هذه التهديدات الأمنية وجعلها بمفردها. وبالتالي ، فإنهم يسعون إلى العمل مع المجتمع عبر الوطني في إطار من التعاون والتعاون ، من أجل إيجاد نتائج لمشاكل البر الرئيسي الأفريقي. من خلال تشكيل كتلة أصلية تعمل فيها كسائق السيارة الرئيسي ، وتبنى الجزائر هذه الرؤية القائمة على مرجعين رئيسيين:

1_ من خبرتها العميقة التي اكتسبتها في مجال مكافحة الإرهاب.

2 -و من الثوابت التمهيدية للسياسة الخارجية الجزائرية تتمثل هذه الثوابت في مبدأ حسن الجوار الإيجابي ، القائم على المساهمة في الجهود لإنهاء النزاعات الأهلية وتعزيز نسيج التعاون المحلي ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ، مبدأ عدم انتهاك الحدود واحترام وحدة أراضي الدول ، ودعم حق الشعوب في تقرير ثروتها.

عملت الجزائر على تعزيز علاقاتها السياسية والسياسية مع دول الساحل والصحراء ، والتي تركز على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال

1 -تحريك آليات العمل الأفريقي في منطقة الساحل والصحراء

عملت الجزائر ، بالتعاون مع بلدان الساحل والصحراء ، على تطوير الهيكل المؤسسي لهيكل العمل المحلي المشترك ، بطريقة تعمل على تحدي التهديدات الأمنية غير المتكافئة في المنطقة²⁶.

²⁵ المرجع السابق.

²⁶ بومدين عربي، قاسي فوزية، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية

الإنسانية، المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 456، فيفري 2017، ص 9

2 - تقوية الجهود الأهلي لمحاربة الإرهاب

- عمل الاتحاد الإفريقي للتعامل مع الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء. بدايات العرق الإفريقي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية عام 1992 ، من خلال تخصيص قرار يتعلق بالتعاون والتعاون بين الدول الإفريقية من أجل تحدي التهديدات الأمنية التي تواجه دول المنطقة.

ومع ذلك ، فإن هذا العرق كان محصوراً في تعاون السكان الأصليين وتعاونهم لمكافحة معجزة الإرهاب والجريمة المنظمة في المرحلة الأولى ، والعرق السياسي والقانوني مع نهاية تقنين وإضفاء الطابع المؤسسي على عملية مكافحة هذه الأعاجيب في إطار قانوني ومؤسسي ، بالإضافة إلى إنشاء الآليات وإنشاء المؤسسات التي تتخذ تدابير واقعية قابلة للتطبيق لمكافحة المخاطر وتوقعها ، والمساعدة من النزاعات والعمليات لضمان حلها سلمياً²⁷.

لكن الإجراء الذي كان فعالاً هو التوقيع على معاهدة مساعدة ومحاربة الإرهاب التي أبرمت في الجزائر في يوليو 1999. وكانت ديباجة الاتفاقية مرتبطة بمعجزة الإرهاب وأنها تمثل قيماً أمنياً يؤثر على تماسك الإرهاب. المجتمع عبر الوطني ككل ويؤثر بشكل كبير على الحقوق المميتة. - ضرورة التنسيق بين الدول الإفريقية في المجالات الأمنية وتبادل المعلومات والامتيازات ووقف ظهور أي خزائن أو ذخائر مالية للجماعات الإرهابية ، وعدم السماح باستخدام منازلها كقاعدة للتخطيط لهذه الجماعات.

في إطار الاتحاد الإفريقي ، استضافت الجزائر اجتماعاً رفيع المستوى في 11-14 سبتمبر 2002 في نادي باينز ، خصص لبحث سبل مساعدة ومحاربة الإرهاب ، وكيفية تطبيق أحكام اتفاق الجزائر. الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب "التي صادقت عليها الدورة الخامسة والثلاثون الذروة لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في الجزائر في يوليو 1999.²⁸

²⁷ المرجع السابق، بومدين عربي، قاسي فوزية، ص10/9

²⁸ أوغن سمية، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009-2010، ص73

ثانياً: اتفاقية الجزائر لسنة 1999 بشأن احباط ومكافحة الارهاب

توفر هذه الاتفاقية الإطار القانوني لمنع ومكافحة الإرهاب في الموقف الأفريقي. ويحدد عددا من الجرائم الإرهابية ومجالات التعاون بين الدول الأعضاء. كما يتضمن تحقيقات مفصلة حول الإعادة إلى الوطن ، والامتحانات خارج منازلهم ، والدعم القانوني الجماعي. النظام القانوني الفعال الذي يتعامل مع المسائل المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة هو ملك الكتب المدرسية القانونية القادرة على اختراق الحدود المشتركة للبلدان. عدم التعرض لجهة البوليساريو.

كما تعهدت الدول الأعضاء بموجب الاتفاقية بمراجعة قوانينها العامة وفرض عقوبات جنائية على الأعمال الإرهابية. كما تعهدوا بالامتناع عن أي أعمال تهدف إلى تنظيم أو تحويل أو ارتكاب أو التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية أو توفير ملاذ للإرهابيين ، كما تعهدوا بالتعاون مع بعضهم البعض لمساعدة ومكافحة الإرهاب من خلال تعزيز تبادل المعلومات والدعم الجماعي. فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بضبط الأعمال الإرهابية والقبض على الإرهابيين وتبادل الدراسات والاستكشاف وتقديم الدعم المتخصص.

ومن أهم الآراء التي خرجت بها هذه الاتفاقية هي "خطة العمل" التي تسمح بتعزيز القدرات المتاحة من خلال التعاون بين الحكومات لمكافحة الإرهاب عبر الحدود.²⁹ من جهة أخرى ، دعت الجزائر دول الساحل والصحراء ، في سعيها للبحث عن سبل لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى:

1- تعزيز الضوابط الحدودية من خلال إنشاء منظمة الدرك الأفريقي في عام 2003. وتشمل عملية حماية الحدود ومراقبتها تشديد الرقابة على ملاءمة الطاقة والمخدرات وبعض الأجهزة المشابهة للتحيز في تحديد المواقع عبر الأقمار الصناعية ، وفي إطار تعزيز الجيش والرقابة. علاقات التعاون الأمني بين دول المنطقة.

2- إعادة تأهيل الأجهزة الجمركية والأمنية وتدريبها على تغطية الحدود وتزويدها بأساليب حديثة لتتبع الإرهابيين ، بالإضافة إلى تداول المعلومات بين الدول المجاورة حول حالة الحدود.

3- إنشاء حاميات عسكرية وقائية في مواقع استراتيجية منتشرة عبر الصحراء.

²⁹ عادل حسن علي السيد، التعاون الإقليمي والدولي لإحتواء التهديدات الإرهابية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض،

4- تقديم المزيد من الدعم الأمني للدول التي تسعى مواطنو شمال مالي إلى التراجع فيها لمساعدة معسكرات المنفى في النيجر وموريتانيا من التحول إلى بؤر لاستعادة الإرهابيين.³⁰

5- ستشارك الجزائر مساعدات عسكرية من آليات وذخائر فردية لمالي والنيجر وموريتانيا.

6- إنشاء قاعدة بيانات موحدة تضم كافة المعلومات المتوفرة عن الجماعات الإرهابية وتحركاتها وحق الدول المعنية في استغلال قاعدة البيانات بشكل فعال ، وتلتزم الدول بإعطائها مع كل المعلومات الحديثة.

7- وضع قوانين بموقف الجمعية تحظر دفع الإنقاذ. لعبت الجزائر دورًا حاسمًا في موقفها في منظمة الاتحاد الإفريقي ، حيث سادت الدول الإفريقية والمغربية لترتد لصالح مشروع قانون قائم على عرض جزائري يجرم دفع الإنقاذ مقابل إطلاق سراح الرهائن.³¹

ثالثاً: بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته

تم التوقيع على هذا البروتوكول في يوليو 2004 مع انتهاء تعزيز تطبيق اتفاقية مكافحة الإرهاب. دعا البروتوكول إلى ضرورة تنسيق الجهد المغربي والدولي في مجال إحباط ومكافحة الإرهاب ، والتزمت الدول بفرض قيود الاتفاقية بشكل كامل واتخاذ مجموعة من السبل لتعزيز تبادل المعلومات حول تحركات الجماعات الإرهابية. .

رابعاً: التعاون الإقليمي مع دول الجوار (مشروع تعاون)

منذ عام 2016 ، عززت الجزائر تعرقها السياسي الهادف إلى تنسيق العرق مع دول الجوار لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء ، وفي هذه البيئة جاءت المؤسسة الدولية الفعالة لمكافحة الإرهاب ، المتجسدة في عمل دول المجال ، التي ظهرت منها عدة أقمشة عسكرية وأمنية لتحدي نمو الحركات الإرهابية. في المنطقة.

خامساً: تطوير الهيكل المؤسسي للقارة الإفريقية³²

³⁰ المرجع نفسه، ص113

³¹ طالب أبصير أحمد، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إستراتيجية ومستقبلات، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص35

³² قسوم سليم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2018، ص6

1- مجلس السلم والأمن الأفريقي (PSC)

تأسس مجلس السلم والأمن كوسيلة لإحباط النزاعات والاتفاق السلمي فيما بينها في الداخل الإفريقي ، بما في ذلك المغرب العربي ، واستجابة للمتغيرات الجديدة في المجال الأمني الإفريقي ، وجاءت هذه الهيئة بمهمة مكافحة الإرهاب. من استغلال هذه الوسيلة لاستخدامها كإطار تعاوني للقضاء على الظاهرة، ولحصر إمكانية إقامة قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي الإفريقية ، وخاصة القاعدة الأمريكية لأفريكوم الإفريقية التي رشحتها الصحراء الجزائرية لتأسيسها. كما استضافت الجزائر اجتماعا رفيع المستوى - في إطار الاتحاد الإفريقي يومي 11 و 14 سبتمبر 2002 في نادي باينز ، خصص لبحث سبل مساعدة الإرهاب ، وكيفية تطبيق بنود اتفاقية الجزائر الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب. الإرهاب "المصادق عليه في القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في الجزائر في يوليو 1999.³³

2- المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (ACSRT) : المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب مؤسسة مدمجة مع مفوضية الاتحاد الإفريقي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي. تأسست في عمل الجزائر. وجاء قرار إنشاء المركز بعد القمة الإفريقية في يوليو 2003 التي افتتحها الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" في 14 أكتوبر 2004 خلال الاجتماع الحكومي البديل رفيع المستوى لمساعدة ومكافحة الإرهاب في إفريقيا. وتتمثل مهامها في تقييم مشكلة الإرهاب في إفريقيا وتعزيز التعاون الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب ، بالإضافة إلى الإشراف على التدريب والدراسات وإعداد قاعدة بيانات لجمع المعلومات وتبادلها وتشريحها وتنفيذ مهمة التنبيه والإنذار في الدولة. مجال الإرهاب³⁴.

3- إنشاء لواء القدرات الشمال أفريقي: في القمة الرابعة للاتحاد الإفريقي في أبوجا بنيجيريا عام 2005 ، صدر قرار باستعارة "احتجاج الاتحاد الإفريقي على سياسة الدفاع والأمن المشتركة" ، والتي سلمت بتشكيل قوة مكونة من خمسة جيوش عسكرية متمركزة في الشمال والجنوب والشرق والغرب والوسط من البر الرئيسي ، وأخذت الجزائر التصميم وسعت إلى تجسيده على الأرض ، من خلال مطاردها المحمومة لاستضافة مقرات الفرق ومراكز التدريب ، وبالتالي جاءت الفرقة العسكرية الأولى من الجيوش الخمسة التي سيتم إنشاؤها ضمن آليات القوة الإفريقية الجاهزة.

³³ المرجع السابق، قسوم سليم، ص7/6

³⁴ الوحيشي، علي مصباح محمد، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، جانفي 2017، ص5.

4- أفربول: ويعتبر من التحيز الذي سعت الجزائر لإثارة شرارته ، نظرا لأهمية مثل هذا الجهاز في تنسيق الجهد الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

استضافت الجزائر اجتماع أفربول في 14 ديسمبر 2015 ، حيث قرر المؤتمر استضافة مقره في الجزائر ، والذي سيبدأ العمل اعتبارًا من يناير 2016 ، بمهام استخباراتية ستستفيد منها الجزائر ، خاصة أنها ستكون منبرًا للتحريض ، تتبع وإصدار الأوامر للتنفيذ عبر الوطني لأساسيات نشطة في الجماعات الإرهابية ، فضلا عن أعضاء العصابات الجريمة المنظمة.

5- التأكيد على النتائج السلمية للرؤوس الملونة لحي السكان الأصليين

تعمل الجزائر بكل ثقلها السياسي والمريح لتسوية التطرف الليبي سلميا من خلال وسيط الاتفاق الذي أكده وزير الخارجية والتعاون الدولي الأسبق رمضان لعامرة ، أن الجزائر “شرعت في اتفاق بين الفاعلين الليبيين. قبل أن تسلم المشتعل إلى الأمم المتحدة ، تنصح بأن أي فراغ سيكون وضعًا سياسيًا خطيرًا ، وأن دول الجوار هي الأشد احتياجًا لليبيا ، عندما يكونون في سلام مع أنفسهم كما هو الحال مع الآخرين. حل قضية الطوارق ، من خلال اتخاذ موقف يهدف إلى الحفاظ على وحدة أراضي مالي ، والتأكيد على أن سكان الطوارق ليسوا محرومين ومهمشين. كان السبب وراء اتخاذ هذا القرار هو المساهمة في إحداث نتيجة سياسية للصراع المالي ، من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار في هذا البلد الحيوي.

هذا ، وقضية الطوارق تشكل امتدادًا رئيسيًا للأمن العام الجزائري خوفًا من احتمال ما يعرف بالعدوى العابرة للحدود ، حيث تشكل هذه المنطقة بؤرة للضغط وانعدام الأمن بسبب تمرد الطوارق الذي توقف للانفجار مرة أخرى ، منذ استقلال دولة مالي في المدينة الضخمة (1966) وتمرد الطوارق على حكومة وسط باماكو ، لكن الوضع خرج عن السيطرة بعد التمرد المحصن الذي عرفته البلاد منذ عام 1990 ، والذي حث الجزائر على الانخراط وسيط في أقصى الحدود بين الطرفين ، بدءًا باتفاقية الجزائر عام 1991 وانتهاءً بخريطة الطريق للجزائر أو ما يُعرف باتفاقية الجزائر التي عقدت في مارس 2015³⁵ .

سادساً: الآليات المربحة والاجتماعية والتنمية

³⁵ بن حليف عبد الوهاب، الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي التهديدات والحلول، ورقة مقدمة إلى الملنقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، المنعقد يومي 24-25 نوفمبر 2015، جامعة قالم، الجزائر، ص117.

إن الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء ، في ظل التحديات الأمنية والتهديدات التي تؤسسها ، تركز على مبدأ تبني نهج تنموي لتحدي هذه التحديات التي تعرفها المنطقة ، تقديراً لأهمية العلاقة بين الأمن وعملية التنمية. خاصة وأن الفقر وغياب النمو الفاني من أهم مصادر عدم الاستقرار وتصاعد الظاهرة الإرهابية في المنطقة ، حيث تشير دراسات عديدة إلى أن تدني مستوى المعيشة وحالات الفقر والحرمان المادي والمعنوي كلها أسباب الأمر الذي أدى إلى ظهور اللامعقولية وانتشار معجزة العنف البنيوي الذي انتشر في جميع البلدان في إفريقيا ، بما في ذلك دول الساحل والصحراء ، يعتقد وزير الخارجية الجزائري الأسبق مراد مدلسي أن "النتيجة لمشاكل هذه المنطقة تكمن من خلال استقرار وضع السكان ، الذي يجب أن يكون صندوق ودائع آمن وظروف معيشية كريمة. "لحظة ، في منطقة الساحل والصحراء ، بعيداً ، يكون الرد على التهديدات الأمنية غير المتكافئة أولاً من خلال التنمية الاجتماعية والمربحة ، وأيضاً من خلال العدالة الاجتماعية والتوزيعية والتعاون الأمني ، بدءاً من الإطار العسكري لمعالجة معجزة الإرهاب ، مثل إنها قضية معقدة ومتكاملة. في نفس الوقت³⁶.

أ- النيباد كوسيلة للتنمية الشاملة في دول الساحل والصحراء

الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) هي عمل إنمائي بحدود متكاملة وخطوة مهمة في تحقيق التنمية الشاملة في البر الأفريقي ، بما في ذلك بلدان المغرب العربي ، في ضوء الأهداف المحددة في برنامج عمل نيباد. جاء تحرك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في بيئة من العرق الأصلي والمحلي لتحدي التحديات التي تواجه البر الرئيسي الأفريقي ، وهو إجراء اقترحه رؤساء دول أفريقية تابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، أو الرئيس الجزائري الأسبق عبد العزيز بوتفليقة ، أو الرئيس النيجيري ليسجون أو باسانجو ، أو الرئيس النيجيري. الرئيس السنغالي "عبد الله واد" ورئيس جنوب أفريقيا. ثابو مبيكي والرئيس المصري "حسني مبارك" في يوليو 2001 ، وهي خطة عمل مفصلة لإخراج البر الأفريقي من الفقر والتهمة ، وتعهد القادة الأفارقة بالالتزام بالحكم الرشيد والحقوق الجمهورية وحقوق الإنسان³⁷ ، و العمل على تحقيق السلام والأمن كأساس لتجسيد هذا التعاون القائم على المشاركة مع الأطراف الخارجية وليس على المساعدات. وتهدف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أيضاً إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع

³⁶ المرجع السابق، بن حليف عبد الوهاب، ص17/118

³⁷ حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010 -

2011، ص42

مجموعة من الشروط ممثلة في خمس مؤسسات وهي: مبادرة السلام والأمن ، ومبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية ، ومبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت ، ومبادرة تقييم الخزائن البشرية. كما ركز عمل التضاريس على مبدأ المشاركة ، باعتبارها القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي ينبغي أن يكون لها ارتبطت الأسبقية بربطها بجذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها vate لها ، videlicet ، التكنولوجيا الجديدة وقطاع المعلومات والإرساليات وتعزيز الأمن. وانضمت مصر أخيراً إلى هذا العمل ، فضلاً عن توسيع مبادرة الشراكة لتنمية إفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة للبر الأسود الرئيسي وتقليل الفارق الذي يفصله عن الدول المتقدمة اقتصادياً سياسياً واجتماعياً ، والعمل على إيجاد سبل لتكامل إفريقيا. في الاقتصاد العالمي ، وهو عقد لأحد أطراف إفريقيا ، والذي يتعهد من خلال هذا العمل بتكريس مبادئ الحكم الرشيد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من قبل الدول المتقدمة.

كما يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في البر الأفريقي ، وفق إجراءات النيباد ، استيفاء مجموعة من الشروط ، أهمها إحلال السلام والأمن في إفريقيا ، بما في ذلك دول المغرب العربي ، لأن هذين الأمرين. شروط ضرورية لتحقيق التنمية ، وتحقيق التنمية يؤدي لا مفر منه إلى إرساء الأمن والاستقرار ، وبما أن إفريقيا هي أرض تتميز بوفرة الصراعات والاستقرار وانتشار الفقر والظروف والأوبئة ، يجب على بلدانهم تلبية هذه الشروط تحديات لتحقيق التنمية السياسية والمربحة من أجل إحلال الأمن والسلام في جميع أنحاء البر الرئيسي.

عمل هذا الإجراء أيضاً على معالجة مشاكل البر الأفريقي ، بما في ذلك منطقة الساحل والصحراء ، من خلال ربط التنمية المستدامة من زاوية مربحة واجتماعية ، بالتنمية السياسية المرتبطة بالتنمية الشعبية من خلال إقامة دولة القانون والمؤسسات والحكم الرشيد و احترام حقوق الإنسان ، وهذا يؤدي إلى تحقيق الاستقرار. والأمن وأيضاً تحقيق تضاريس آمنة للناس في إفريقيا ، بما في ذلك منطقة الساحل والصحراء ، وكذلك تحقيق الأمن والسلام الشاملين في البر الرئيسي ، من خلال تطوير خزائن مميته ، وتعزيز البنية الأصلية ، وتحقيق التكامل المريح³⁸ ، وتشجيع التجارة بين البلدان الأفريقية ، وتعزيز الصادرات الأفريقية في الطلبات عبر الوطنية ، من خلال تشجيع البلدان الأفريقية على تخصيص مزيد من النفقات الاستثمارية لتمويل أنظمة التنمية ، بدلاً من الاعتماد بشكل كبير على المساعدات الأجنبية المربحة ، مع الالتزامات التي تفرضها ، والتي قد ترقى إلى إعاقة الشؤون الداخلية للبلدان الأفريقية.

³⁸ المرجع السابق، حمزة حسام، ص43/42

ب . التعاون التنموي بين دول المجال

يشكل التعاون التنموي بعداً أساسياً في إطار استراتيجية دول المجال لإقامة تعاون متشابك لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء ، وانطلاقاً من رؤيتها المشتركة ، تعمل على تحسين ظروف التنمية. في المنطقة من خلال المشاريع والآراء المأخوذة في إطار الاجتماعات الكتابية التعاونية التي ينظمها وزراء خارجية الدول الأعضاء ، من خلال إنشاء أنظمة أحياء صغيرة لصالح السكان الأصليين لمكافحة الفقر وتطوير النظم الهيكلية والتمهيدية. ج- دور الجزائر في تطوير البنية الربحية والاجتماعية لدول الساحل والصحراء أدركت الجزائر منذ الصباح هشاشة الهيكل المريح الذي تعاني منه دول الساحل والصحراء وتأثيرها المباشر على الظروف المربحة والأمنية.³⁹

1- تعزيز التعاون المريح مع دول الساحل والصحراء : عملت الجزائر على تعزيز علاقاتها مع دول الساحل والصحراء من خلال إنشاء شبكة تبادل مربحة مع هذه البلدان ، في إطار دعم التعاون بين الجنوب والجنوب ، بدءاً من إنشاء إطار للتعاون المحلي يسمى ندوة التعاون الصحراوي . ، وتعزيز التكامل المحلي وتطوير شبكة اتصالات من خلال إقامة منشآت أساسية مماثلة لتصميم طريق عبر الصحراء . الجزائر - لاغوس - النيجر يرافقه تصميم قناة غاز من نيجيريا إلى أوروبا مروراً بالجزائر من خلال اتفاقية بين شركة البترول الوطنية النيجيرية NNPC وشركة البترول الوطنية الجزائرية سوناطراك في 14 يناير 2002 ، وهي جزء من تعظيم الاستفادة من الشراكة الجديدة من أجل التنمية الإفريقية نيابة التابعة للاتحاد الإفريقي والتي من خلالها من المتوقع أن تقوم الجزائر بتصدير الغاز إلى إسبانيا بعد توتر علاقاتها مع المغرب في الآونة الأخيرة. في المقابل ، حاولت الجزائر تسريع استكمال تصميم الطريق السريع العابر للصحراء الذي يربط الجزائر ومالي والنيجر ونيجيريا وتشاد وتونس في الجزء الشمالي من البر الأفريقي ، والذي يهدف إلى المساهمة في إضافة مبادلات تجارية بين هذه البلدان.⁴⁰ من خلال تشجيع الاستيراد والاستيراد بين دول المنطقة ، وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة ، وكسر عزل المناطق الصحراوية ، وتطوير التبادل التجاري والفني بين شعوب الجوار ، ومن الجانب الاستراتيجي عبر الصحراء . الطريق سيساهم في الأدوية الأصلية لبلدان البر الرئيسي.

³⁹ المرجع السابق، حمزة حسام، ص43

⁴⁰ منصور سفيان، أفاق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه في

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة 1، 2016-2017، ص22/23

كما شكلت الجزائر ونيجيريا وتونس ومالي والنيجر وتشاد "لجنة ربط الطريق العابر للصحراء" ، والتي سميت أيضاً "طريق الوحدة الأفريقية" ، على مسافة 9900 كيلومتراً ، وذلك بسبب السياسة و الظروف المربحة التي تحملتها دول المجموعة ، استمر التصميم في التقدم ببطء على مدار 6 عقود كاملة ، قبل أن يتحرك بشكل متعرج من جانب الجزائر خلال العقدین الماضیین بفضل المادة المالية للرسم الزيتي ، والجزائر انتشرت مؤخراً أضرار الطريق في يونيو 2021 ، حيث يمثل الصدع الذي يربطه مع لاغوس العمود الفقري للتصميم بمسافة 4500 كم ، مروراً بالنيجر. في هذه البيئة كشفت الحكومة الجزائرية التي أنفقت على نصيبها 2.6 مليار دولار ، أن الطريق سوف يتضاعف بقناة تسمح باستيراد الغاز النيجيري عبر مراسي الجزائر إلى أوروبا بشكل خاص ، وإلى بقية العالم بشكل عام ، بالإضافة إلى استكمال الألياف الضوئية. خط يربطها بنيجيريا ، مع تحولها التدريجي إلى طريق سريع ، ولممر التصميم عبر منازل الدول الخمسة الأخرى 295 كم في تونس ، 688 كم في مالي ، 597 كم في النيجر ، 299 كم في نيجيريا و 643 كم في تشاد.⁴¹

2- المقابلة الاجتماعية والفنية:

عملت الجزائر على كسر مشاكل الساحل والصحراء من خلال منع الفقر والتهميش والرفض الذي تعاني منه شعوب المنطقة ، والعمل بمشكلة الطوارق ، بحيث يكون موضوع المشاركة في الثروة والسلطة على أساس العدالة. والمواطنة هي المدخل المناسب لإعادة بناء الدولة العامة. إعادة الإعمار لصالح السكان الأصليين ، والذي تم التحقق منه في اتفاقية السلام الموقعة في الأول من مارس 2015 في العاصمة الجزائرية وإنشاء صندوق لدعم تكييف إعادة الإعمار ، ومؤخراً تم الإعلان عن تقديم مساعدات للصندوق تصل إلى 176 مليون أورو من الجزائر ومالي والإعانات عبر الوطنية.⁴² يتولى التعاون والمتابعة المؤقتان من السكان الأصليين ، الذين يتم تسمية أعضائهم بطريقة متفق عليها ، مسؤولية شؤون التنمية والإشراف على الميزانية الأصلية وجميع جوانب الأمن في المنطقة في المواقف المربحة والاجتماعية. دخلت الجزائر في موجة كبيرة من المرحلين الماليين بسبب الحرب في شمال مالي ، والذين قدر عددهم بنحو 3000

⁴¹ شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والأفاق، رسالة ماجستير في

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة 1، 2010/2008، ص66

⁴² المرجع نفسه، ص69

مُرحل. التركيز على جانب اليقظة في ضوء انخراط شباب المنطقة في فئة الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة ، حيث استضافت العديد من اللقاءات والمنتديات الدينية والعلمية في هذا الصدد.⁴³

المطلب الثالث: آليات الجزائر في مكافحة الظاهرة الإرهابية

تبنّت الجزائر عدة آليات لمكافحة الظاهرة الإرهابية ، تتراوح بين الآليات السياسية والآليات الأمنية والعسكرية ، والآليات المربحة والاجتماعية ، وكذلك من خلال العمل السياسي والسياسي ، من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات والمنتديات العابرة للحدود الوطنية التي أكدت فيها الجزائر على ضرورة محاربة الظاهرة الإرهابية باعتبارها معجزة دولية لا تتماشى مع الحدود. مجتمعات.

أولا : في الموقف الفردي

-الآليات السياسية والقانونية الجزائرية حسبت العديد من الأساليب السياسية والقانونية لمكافحة الإرهاب وتحديه ، وكان هذا منذ صباح العمل الإرهابي في الجزائر في نهاية التسعينيات ، حتى أن المجلس الأعلى للدولة رأى ضرورة استعارة سياسة الحوار لاحتواء التطرف. ضرورة إتباع سياسة الحوار التي تشارك فيها الأحزاب السياسية التي تندد بالعنف والإرهاب والجريمة ضد الدولة وعملائها ورموزها ومؤسساتها ، كما تم تنصيب وزير الدفاع اليمين زروال رئيساً للدولة في تموز 1993 ، والذي متشككاً أن الجيش يدعم سياسة الحوار ويرفع شعار حوار بلا رفض.

اما الآليات القانونية فـدستور 12- 95 متضمنة تدابير الرحمة. وكان سولون الجزائري يخشى شروط التكوين 40 للمرسوم التشريعي رقم. 92-03 والتي لم تؤد إلى نتائج ميدانية. وهكذا ، ولتشجيع عودة الأمن المدني ، اتخذت الجزائر تدابير رحمة للأشخاص المتورطين في العمليات الإرهابية. والسماح لهم بالعودة إلى القانون والحق حسب الأمر رقم. 95-12 وبذلك صدر قانون الحوالات لصالح الاعتذار حيث اشتمل على عدة إجراءات من بينها الامتناع عن متابعة تخفيف العقوبة بشكل كبير .

صدر قانون الوثام المدني عام 1999 تحت رقم. 99-08 المتعلقة باستعادة الوثام المدني ، تهدف إلى وضع تدابير خاصة من أجل إعطاء نتائج قابلة للتطبيق للأشخاص المتورطين في أعمال الإرهاب والتخريب ، من خلال منحهم فرصة للاندماج المدني في المجتمع ، ويجب على الأشخاص المذكورين أدناه إخطار الجهات المختصة بما تتوصل إليه من عمل إرهابي وحضور أمامه.

⁴³ المرجع السابق، شاعر ظريف، ص69.

في وقت 2005 جاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ، والذي يهدف إلى تطوير مجموعة من الإجراءات والآليات القانونية لاستعادة السلام والأمن في الجزائر. تضمن الميثاق خمسة محاور رئيسية بالإضافة إلى الديباجة. جاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بعد عدة أحكام رئاسية لتطبيق سياسة المصالحة العامة ومنها مرسوم إداري رقم 06-93 المؤرخ في 28 فبراير 2006 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة العامة. مرسوم 06-94 المؤرخ في 28 فبراير 2006 المتعلق بمساعدات الدولة للأسر المحتاجة التي يشارك أبناء عمومته في الإرهاب.

-مرسوم القرار رقم 95 - 06 المؤرخ في 20 شباط 2006 المتعلق بالاحتجاج المنصوص عليه في الفقرة 13 من الأمر المتضمن تطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية⁴⁴.

عملت الجزائر أيضاً على قطع طرق دعم الإرهاب ، حيث تنص الفقرة 87 مكرر 4 على أن كل من يشيد أو يشجع أو يمول الأعمال الإرهابية أو التخريبية بأي وسيلة يعاقب بالسجن من خمس (5) إلى عشر (10) مرات ، ومصادرة من 000 إلى DA. 000 كان ، أو الحبس المؤقت بتهمة دعم الإرهاب ، من العقوبات الجنائية الأصلية حسب التركيبة 05 من قانون العقوبات.

ثانياً: الآليات الأمنية والعسكرية:

إن الجماعات الإرهابية المحصنة التي واجهتها الجزائر ليست خصماً تقليدياً لأنها لم تكن مليئة بالأساليب التقليدية. وبالتالي ، فقد احتاج الجيش الجزائري إلى التأقلم والتأقلم مع الأساليب التي تتبناها الجماعات الإرهابية ، والتي تتميز بسلوك بغيض محدود ضد الأفراد أو المواقع أو المؤسسات ، مثل الاغتيالات الفردية والجماعية.⁴⁵ ونصب الكمائن والجدران ذات التأثير الدماغي ، ومنذ عام 1993 تم تكليف الجيش الوطني الشعبي بمهمة إدارة عملية مكافحة الإرهاب والتخريب ، وتم إنشاء مركز التعاون لمكافحة الإرهاب في الجزائر ، وكذلك الوحدات المتخصصة في مكافحة الإرهاب ، من أجل إعادة تشكيل وتنظيم وحدات عسكرية تتميز بقدرة عالية على التعامل مع هذا النمط. المعركة الجديدة ، مع التخلي عن التدريبات الخاصة وتوفير المعدات والذخائر بما يتماشى مع نوع القتال الذي يقيمه الإرهاب. اتسمت الآونة الأخيرة ، وخاصة في

⁴⁴ أدري كرم: الأفرقة يتباحثون آفة الإرهاب... ويعتمدون اتفاقية الجزائر، مجلة الشرطة، العدد 68، فيفري 2003م، ص16

⁴⁵ بن مغنية سعادة مختارية: التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، م ذكرى لنيل شهادةالماستر في العلوم

السياسية، تخصص: دراسات مغربية، جامعة د. الطاهر مولاي، كلية الحق وقوالعلوم السياسية، 2015م. ص 132

2011 إلى 2017 ، بوفرة من التهديدات الأمنية ، لا سيما تفاقم معجزة الإرهاب ، وانتشار النظاميين المحصنين وفوضى السلاح في المنطقة نتيجة التطرف في ليبيا. ومالي ، الأمر الذي أثر بشكل كبير على الأمن العام الجزائري ، وهذا ما دفع الجيش إلى استعارة مقاربة أمنية لتأمين الحدود من خلال تكليف العديد من وحدات الجيش الشعبي بتأمين الحدود المتوترة والسيطرة عليها ، خاصة الشرقية. والجوانب الجنوبية ، وهي الحصون الرئيسية للجماعات الإرهابية التي تحاول الوصول إلى الحدود الجزائرية ، والدليل الأنيق على ذلك هو حادثة تيغنتورين في 16 يناير 2013. كما تأقلم الجيش الوطني الشعبي مع عصر المعلومات والعولمة ، من خلال الجهود على مدى العقود الماضية ، كان من المهم دمج وسائل الإعلام الجديدة والاتصالات في سياستها الأمنية. لحظة ، أصبحت عملية أمن الحدود القائمة على التكنولوجيا أمراً حتمياً ، نظراً لتوفير التقنيات الحديثة للغاية ، والرقمنة الإلكترونية ، وكذلك المعلومات الجغرافية للبيانات الأمنية وخدمات المعلومات اللازمة لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية ، على غرار العد. على أنظمة GPS وغيرها

46..

ثالثاً: على المستوى المغربي والإفريقي : أعرب وزراء خارجية المغرب في اجتماع الجزائر بتاريخ 2012/09/07 الذي عقد بالاتفاق مع التوصية الصادرة عن الدورة الثلاثين لوزراء خارجية اتحاد المغرب العربي المنعقدة بالرباط في 18 فبراير 2012 بشأن مناقشة " مشكلة الأمن في المغرب العربي " حيث خرجت مع " بيان الجزائر ". وأشار البيان إلى أن التهديدات التي يمكن أن تقوض الأمن في المنطقة المغربية تمت ملاحظتها ، وشدد البيان على ضرورة العمل على مكافحة هذه المشاكل ، وشدد على أن تحدي هذه المشاكل يتطلب الاعتماد على نهج متكامل ومتكامل ووقائي ومنسق بين الدول. للاتحاد وانطلاقاً من البعد التنموي. أما بالنسبة للتعاون الوظيفي بين الجزائر والدول المغربية المجاورة في مجال الأمن وأمن الحدود ، خاصة مع تونس وليبيا ، فإننا نجد عدة أشكال من هذا التعاون ، خاصة بعد التغييرات السياسية التي حدثت في البلدين والأداء الأمني. التطورات على حدودها مع الجزائر التي عقدت في الجزائر في مارس. 47 ورشة عمل 2010 لندوة التنسيق الوزاري لدول الساحل ، بمشاركة وزراء خارجية وممثلي دول الساحل ، لبحث القضية الأمنية في المنطقة وضرورة التعاون في تحدي معجزة الإرهاب والجرائم المنظمة الدولية الملونة التي تعيق أمن واستقرار المنطقة.

46 المرجع السابق، بن مغنية سعادة مختارية،ص133.

47 جارش عادل: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المجال المغربي وأساليب المواجهة، بحث منشور في الانترنت، تاريخ

الاطلاع: 28/ 07/ 2022م، الساعة: 12:22، الموقع: www.politics-dz.com.

لقد أثبتت الجزائر تجربتها وكرمتها في مجال مكافحة الإرهاب والعنف اللامعقولية ، حيث تم ذكرها باستمرار كنموذج في هذا المجال في تقرير قدمه مجلس السلم والأمن حول تكييفها وحالة السلم والأمن في إفريقيا. بمناسبة الندوة الثلاثين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا. تعرق الجزائر في محاربة الإرهاب واللامعقولية العنيفة في ظل كل العمل الذي قبلته في هذا المجال واستجابتها لمشاركة تجربتها مع دول البر لمكافحة هذه المعجزة الدولية وكافة فروعها. وجاء في مضمون "النتائج الواقعية والمستمرة لمكافحة الإرهاب مقارنة محلية" ، مشيرة إلى أن هذا المنتدى اقترح مقاربة لمنع الإرهاب ومكافحته بالثبوت على الظروف التي تشجع الإرهاب ، ومحاربة الوصية العنيفة والعمليات المتكاملة للحفاظ على الاستقرار ودعم السلام.

كما تمت مناقشة المجلس الذي نظمه في الجزائر في أغسطس 2017 المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب المتمركز في الجزائر العاصمة بشأن عمليات الاختطاف ومدفوعات الإنقاذ ، وأشار المجلس إلى أن هذا الاجتماع سمح بتقييم الوضع الحالي للإرهاب. الإرهاب في البر الرئيسي ، والموافقة على الخطة الإستراتيجية 2018-2020. تنسيق السلوك ووضع استراتيجية لتحقيق ادعاءات مكافحة الإرهاب في البر الرئيسي من خلال العمل المشترك الملموس.

وخلال الفترة نفسها ، عُقد اجتماع آخر لزميل من السكان الأصليين في مجال مكافحة الإرهاب في الجزائر العاصمة ، مع نهاية الترويج لردود فعل نموذجية للشعوب الأصلية والشعوب الأصلية على الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية من خلال برامج موحدة لتعزيز التعاون بين المناطق ، وضمان الانسجام في العمليات وتعزيز القدرات.⁴⁸

رابعاً: على المستوى المتوسطي

، حاولت الجزائر الدخول في شراكات واسعة ومشاريع مع دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ، لضمان سلامة حدودها البحرية ، سواء من الجوانب الملونة للجريمة البحرية ، وما شابه ذلك. مثل الهجرة غير الشرعية ، والصيد غير القانوني ، والإرهاب ، وتغلغل السيادة البحرية. من بين هذه المشاريع ما يلي

05 05 -الدفاع" من أجل الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال المؤتمر الخامس عشر لوزراء داخلية دول غرب المتوسط (05 05) الذي عقد في الجزائر في أبريل 2013 ، أكدت الجزائر موقفها من

⁴⁸ المرجع السابق، جارش عادل.

تجميد وتجفيف منابع المساندة الإرهابية لتحقيق نتائج حقيقية في مكافحة الإرهاب ، حيث إن رفض دفع الإنقاذ المطلوب هو سبيل لتجفيف مصادر الدعم الإرهابي.

في إطار التعاون عبر الوطني والمحلي في مجال مكافحة معجزة الإرهاب ، صادقت الجزائر على العديد من القوانين العابرة للحدود الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ، حيث قامت بتأقلمها كقانون داخلي ، خاصة. -اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمواد المهلوسة ، التي أقرتها الجزائر في 20 ديسمبر 1988 ، وصادقت عليها الجزائر في 28 يناير 1998.

-الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، المبرمة بالقاهرة في 1998/22/04 ، وصادقت عليها الجزائر في 1998/7/12.

الاتفاقية الدولية للقضاء على الإرهاب التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1999/09/12 وصادقت عليها الجزائر بتاريخ 2000/12/23.⁴⁹

⁴⁹ رواجي كمال: التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، التخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المسيلة، 2017-2018م.ص 103

خلاصة الفصل:

جعلت التغييرات الجوهرية في منطقة المغرب العربي ساحة الهديدات غير التقليدية التي أثرت على الموقع الجيوسياسي للوحدات النشطة الملونة في المنطقة. كانت البلدان الأكثر تأثراً بهذه الأحداث والتغييرات.

أدى عدم الاستقرار وتدهور القدرات العسكرية للدول التي كانت مسرحاً لأحداث "الربيع العربي" إلى تفاقم التهديدات غير المتكافئة وعقد بوصلة السيطرة عليها ، والتنسيق بين الدول المعرضة للإستراتيجيات والخطوات. برامج هذه الحركات. حيث لا تتلاءم مع الحدود ولا تتوقف عندها ، بل يزداد تشابك عواملها ، ودرجة الثقة بينها. ربما تكون الآليات الأنيفة لتحدي هذه التهديدات آليات مربحة واجتماعية ، قبل أن تكون آليات عسكرية وأمنية ، والتي ثبت أنها غير مربحة في العديد من المواقف المتطرفة وعبر المراحل الحرفية الملونة.

إن نجاح أنظمة التطوير بأشكالها الملونة ، واحترام الحقوق البشرية يضمن تصنيع تحوط قوي لديه القدرة على تحدي هذه التهديدات وضربها ، وبالتالي الاستثمار في البناء ، وهو الأكثر حساسية والأكثر أهمية ، والوحيد. يستطيع الحكيم أن يفعل ذلك بخلاف الاستثمار في الطمس الذي يحسنه الجميع ولا يقف أمامه. الضعف.

الفصل الثاني

أثر التهديدات اللاتمائية على منطقة شمال إفريقيا

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشمال الإفريقي

المطلب الأول: الأهمية الجيو اقتصادية لمنطقة الشمال الإفريقي

أولاً: تعريف مناطق الشمال الإفريقي

تتمتع منطقة الشمال الإفريقي بأهمية كبيرة ، حيث تتميز بموقعها الاستراتيجي ، حيث تربط شمال ووسط إفريقيا ، وتمثل شريطاً من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ، حيث تتحكم في الطرق البرية.

بالإضافة إلى خزائنها الطبيعية والمعدنية التي ترشحها لتكون جهة فاعلة عالمية ومحلية بارزة ومريحة إذا تم تخصيصها لصالح التنمية الفعالة. تضم هذه المنطقة نظام الخزائن الطبيعية التي تشكل احتياطات عالمية رائدة مثل اليورانيوم والنفط والغاز والبوبي والألماس والكوبالت التي لم يتم استغلالها حتى الآن ، واحتياطات ضخمة من الحديد في موريتانيا والذهب والزنك والرخام في تشاد واليورانيوم في النيجر.

1_ أهم ثروات منطقة الشمال الإفريقي:

تتمتع منطقة الساحل بأهمية كبيرة بسبب مركزية هذه الثروات في الاقتصاد العالمي. تقدر الاحتياطات القوية بأكثر من 100 مليون طن في موريتانيا واحتياطات كبيرة من اليورانيوم النيجيري تقدر بأكثر من ألف طن تتحكم في الاجتهاد الشديد في فرنسا ، بالإضافة إلى مساعدة الكهرباء بأكثر من 90. تشاد تزود الولايات المتحدة الأمريكية بمزيد من أكثر من 250 ألف برميل من الرسم الزيتي في اليوم ، وتتفرد منطقة الشمال الإفريقي بخزائن مائية ضخمة ، مصدرها النيجر ثالث أكبر بقعة مائية في إفريقيا بعد نهر النيل ونهر الكونغو ، بطول 4160. كم ومساحة الوعاء الأخضر الخاص بها أكثر من 2 مليون كم 2 ، مما يشكل استقراراً لملايين السكان ، بالإضافة إلى تربتها الغنية عالية الجودة ، وممر منها سالك ، خاصة بين

كورونا وبامكو ،⁵⁰ وبالتالي فإن الخدمات أنه يوفر تجاريا بين دول الساحل وخاصة في عصور المطر. أما السنغال فهي السادسة في العالم من حيث الطول والخامسة من حيث عرض وعاءها. المياه منخفضة في السموم وليست مستفدة بيولوجيًا في الخزائن المعدنية والتجهيزات المادية الطبيعية. ثم يمكننا القول إن منطقة الساحل من المرجح أن تشتعل في صراع عابر للحدود من جانب البلد. ويرجع ذلك إلى الأهمية الكبيرة المرتبطة استراتيجيًا بالثروة المضافة لهذه المنطقة ، نظرًا لأن الحروب العالمية القادمة مرتبطة بشكل كبير بالرؤوس المائبة ونادرًا ما تكون.

كما أن النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي مرتبطة أيضًا بخزائن الطاقة الاحتياطية المكتشفة يومًا بعد يوم ، خاصة في السودان ومالي وتشاد ، حيث يُتوقع وفقًا للاكتشافات التي تم التحقق منها ، أن تكون هذه الدول أهم موردي الرسم الزيتي والغاز. إلى العالم بسبب جودة هذه الخزائن وتتدخل هذه الدول لمراكز العاصمة في العالم وتركز العديد من الدول على الفتحات الكبيرة التي توفرها تضاريس الشمال الإفريقي من صحراء شاسعة في مجال الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية الطاقة وإمكانية إمداد الكهرباء للطلبات العابرة للحدود⁵¹.

من منظور الفجوات التكنولوجية المعاصرة ، لم تعد صحراء دول الساحل تلك المنطقة الفارغة والمعزولة والمهمشة أمام أي حدود مع التطور الحاصل في مجالات الإرساليات والرقمنة. من المعروف في مجالات مماثلة أن حركة التجارة والاستقرار يتم تشجيعهما من خلال الرعي والزراعة المستدامة. مع زيادة عدد الدول المنتجة لمعدات الطاقة الاستراتيجية واللوحات الزيتية والغاز واكتشاف وعاء Taoudeni والثروة الهائلة التي تحتويها من الرسم الزيتي واليورانيوم ، واعتماد الولايات المتحدة على الرسم الزيتي الأفريقي بفرصة كبيرة ، لقد تغيرت النظرة. في منطقة الشمال الإفريقي العالمية ، تركز النيجر في صادراتها على اليورانيوم ، وخاصة لفرنسا ، حيث بلغت 68 من إجمالي الصادرات ، واهتمام مالي بصفقات التجارة الخارجية على الذهب بـ 70 من إجمالي الصادرات ، ويشكل الحديد وبوبي في موريتانيا وجهة تنافسية عابرة للحدود الوطنية نظرًا لجودة هاتين المركبتين وحقيقة أن موريتانيا بلد ساحلي يوفر أرضًا استثمارية مواتية ، بالإضافة إلى قرب مناجم الزنك في بوركينا فاسو مع شواطئ غرب إفريقيا ودول الشمال الإفريقي ، مع حيازة هذه الثروات ، هي وجهة وهدف للمنافسة المربحة عبر الوطنية ، الأمر الذي يثير نوايا التركيز في المنطقة للاستثمار.

⁵⁰ سعد المهدي، " قضية الطوارق في مالي "، مجلة قراءات أفريقية، ع 13، (سبتمبر 2012)، ص 23.

⁵¹ مرجع سبق ذكره، حمزة حسام، ص 66

قد يؤدي هذا السباق إلى رهانات جغرافية مربحة تتحول في النهاية إلى رهانات جغرافية للأمن تشكل وتتحكم في مخطط ساحل البحر الأفريقي.

تعمل هذه المعادلة على إضعاف بنية التطوير الأصلي من خلال استنفاد الخزائن وعدم تحويل moxie المتخصص إلى العمل الأصلي.⁵² لا تستفيد دول المنطقة من الكم المطلوب من عائدات الواردات في التنمية البشرية والاجتماعية والخيرية والعلمية بسبب عدم الاستقرار وتغلغل الفساد واعتماد النخب الحاكمة على المصالح الغربية والارتباك. والالتزامات العسكرية مع الدول الأجنبية ، لا تزال عمليات الاستحواذ تتسارع في النيجر لتطوير حقول الرسم الزيتي التي تخزن 500 مليون برميل كاحتياطي مؤكد وأكثر من 8 مليارات من الغازات المعبأة في الصندوق. لاحظ الأهمية الاستراتيجية لمثل هذا الارتباط الجغرافي الاقتصادي بين دولتين متشابهتين تاريخياً مثل فرنسا والنيجر الاجتماعيين.⁵³

ثانياً: الفشل التنموي في منطقة الشمال الإفريقي

1: التنمية في دول الشمال الإفريقي.

تكاد مشكلة دول الساحل والصحراء مرتبطة بالتنمية والنمو رغم فراغها من الخزائن الرئيسية الجوفية (البتروال والغاز والحديد والفوسفات والذهب والمسحات واليورانيوم). حيث تشير إحصائيات الأمم المتحدة لعام 2018 إلى أن القوى العاملة في منطقة الساحل تتجه إلى معدل الفصل 8.12 في السودان ، مع الزيادة السكانية السريعة الحرائق ، حيث تصل إلى 8.3 من إجمالي السكان في النيجر ، وبالتالي ، هناك اختلالات كبيرة تتمثل في عدم قدرة الحكومات على تلبية المتطلبات الحرجة لمواطنيها ، أعاد المغرب الهولندي في معهد العلاقات الدولية غريغوري شوزال ما حدث لمايلي:⁵⁴

الجدول رقم (01): يوضح ضعف التنمية البشرية في دول الشمال الإفريقي.

⁵² المرجع نفسه، ص70

⁵³ المرجع السابق، حمزة حسام، ص70.

⁵⁴ Grégory Chauzal, *fix the un fixable—Dealing with full –blown crisis, and instability, how to bring greater stability to the SAHEL ?*Clingendael, Netherlands institute of in tertional relations, 2015. P2.

المؤشر	البلد	موريتانيا	مالي	النيجر	تشاد
مؤشر اقتصادية: -المساحة بالكلم ²		1030700	1240192	1267000	1284000
السكان (بالمليون)		4,540	19,180	22,311	15,353
الناتج المحلي الإجمالي GDP بالمليار		4,667	14.002	7,528	11.267
معدل النمو(%)		1,7	7,9	5,0	3,4
نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بالدولار		10,850	778,0	364,0	780,0
العمالة في قطاع الزراعة (المشغلين)		75,5	56,8	75,3	87,0
العمالة في الصناعة		7,2	8,5	7,6	4,9
معدل البطالة(%) من القوى العاملة)		10,2	8.0	0,4	5,9
مؤشرات اجتماعية: معدل النمو السنوي للسكان (%)		2,9	2,9	3,8	3,3
سكان أقل من 14 سنة %		39,7	47,5	50,1	46,9
السكان أكثر من 60 سنة %		5,1	3,9	4,2	4,0
السكان بين 14 و60 سنة في إجمالي السكان %		45,2	48,6	55,7	59,1
أعداد المهاجرين الدوليين بالآلاف		168,4	383,7	295,5	489,7
(% من إجمالي السكان)		3,8	2,1	1,4	3,3
اللاجئون تحت تكفل ONHCR بالآلاف		79,7	83,9	309,9	563,7
الصحة(%من GDP)		4,6	5,8	7,2	4,6
التعليم(% في GDP)		2,6	3,8	6,0	2,9

المصدر: كتيب الإحصاءات العالمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، السلسلة 07، العدد 24، واشنطن، 2018، ص31.

1 -قلة جهود الجمهور لمؤسسة عمليات الحوار العام.

2 -تقديم الهيئات القضائية إلى هيئات (هيئات) غير منتخبة وبالتالي غياب الفاعلين الأصليين الذين تعتمد عليهم القوى الربحية عبر الوطنية في النسيج العام لتطبيق برامجهم.

3 -نجاح المركزية وفشل اللامركزية التي تضعف شرعية الحكومة المركزية أمام الهيئات الربحية العابرة للحدود.

4 -ضعف الدولة ، حيث تهيمن الدول الصغيرة على شمال مالي والنيجر وتتولى السلطة السياسية ومهمة توزيع المساعدات الخيرية⁵⁵.

5 -انتشار الجمعيات الإجرامية المتحالفة مع الأجهزة الأمنية في أعمال التجسس والاختطاف ، ويقدر المجرم حجم الاتجار بالبشر والعمليات ذات الصلة بأكثر من 8.3 مليار عظم سنوياً ، رغم أن الأمم

⁵⁵ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الساحل الإفريقي، الأمم المتحدة المقاطعة العامة. جوان 2013. ص 04.

المتحدة تعتقد أن ساحل البحر يمتد من موريتانيا بإريتريا وتربط بين بوركينا فاسو وتشاد والسنغال ومالي والنيجر ونيجيريا والسودان التي تشكل حزامًا يفصل بين الصحراء والسافانا في الجنوب.

ثالثاً: أسباب فشل التنمية

تؤثر التطورات في هذه المنطقة على تطورات الأوضاع في شمال وغرب إفريقيا وتتأثر بها أما الأمم المتحدة فهي تعزو فشل التنمية للأسباب التالية:

أ- معدل النمو البشري منخفض ، حيث جاءت دول الساحل في المرتبة الأصغر ، حيث جاءت موريتانيا في المرتبة 159 ، ومالي في المرتبة 181 ، وتشاد في المرتبة 185 ، والنيجر في المرتبة 188.

ب- إعادة إنتاج رؤوس الأغذية الناتجة عن تغير المناخ والمجاعات وإعتماد عدسة العين وانخفاض الإنتاجية الزراعية والفقير والصراع.

ج- الزيادة السريعة في النمو السكاني التي لا تتناسب مع قدرة البلدان على تقديم خدمات تمهيدية بشكل فعال ، حيث يتعين على الشمال الإفريقي أن يدعم ربع مليار شخص خلال ربع القرن القادم.

د- عدم ملاءمة المراعي لخلوها وشعورها بالهجرة لأبناء شمال مالي والنيجر وتشاد. كشف التطرف في مالي بعد تمرد الطوارق وبعد الإنجاز العسكري ضد الرئيس أمادو توماني في الثلاثية الأولى لعام 2012 عن عدم فاعلية الآليات الأصلية والبرامج العابرة للحدود الوطنية في مواجهة تحديات الأمن والتنمية في منطقة الشمال الإفريقي يمكن تفسير حالات فشل التنمية اعتمادًا على عوامل داخلية مشابهة للفساد السياسي وعدم الكفاءة التقنية والسيطرة على النزاعات المحصنة على المناطق المهمشة ، وهيمنة الجماعات الإرهابية ، والجريمة المنظمة وتجار الأسلحة عبر الوطنيين ، وأطراف المنافسة عبر الوطنية كأطراف فاعلة مربحة تساهم كعوامل خارجية في تأجيج الخلافات الداخلية نتيجة الانقسام بين من يوافقون على واقعهم ويعارضونه.⁵⁶

⁵⁶ تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2018، ص26.

المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية و تأثيرها على دول في شمال إفريقيا

مثل العديد من المناطق الإقليمية الأخرى في العالم ، تواجه منطقة المغرب الكبير تهديدات قديمة وجديدة غير متكافئة نتيجة للتغيرات في هيكل النظام الدولي وخصائصه ، فضلاً عن الهياكل المعرفية والأبعاد المفاهيمية لتطور المجتمع الدولي و التغيير في هيكل العلاقات الجديدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة.

كانت منطقة المغرب العربي تاريخياً ساحة مواجهة مفتوحة أو سرية بين القوى الكبرى بسبب أهميتها الاستراتيجية والجيوسياسية. ولعل واقع هذه الدول وصراعاتها واستمرار تحدياتها الأمنية بسبب تناميها.

أولاً: التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا (منطقة المغرب العربي).

1_ تغلغل الجمعيات الأيديولوجية الثورية وتغذية الوصية الإرهابية الثورية.

في الآونة الأخيرة انتشرت وتطورت معجزة الإرهاب العابر للحدود ، ولم يقتصر تطورها على زيادة العمليات الإرهابية وتساعد أعداد ضحاياها ، بل شمل أيضاً نظام إنفاذ هذه العمليات وكذلك - ارتكاب الجمعيات والوقائع التي تقوم بهذا العمل الإرهابي. بقدر ما تقوم بعض الدول بتمويل ومباشرة هذه العمليات الإرهابية. لذلك ، أصبح الإرهاب العابر للحدود حقيقة مؤسفة يصعب صدها والقضاء عليها.

رغم تطور هذه المعجزة وانتشارها ، لا يوجد وصف شامل للإرهاب يتفق عليه الجميع ، لأنه شكل أو نظام للصراع السياسي من جهة ، وبسبب اختلاف الأحذية والقيود الفكرية من جهة أخرى.

لكن علم الاجتماع يعرف الإرهاب العابر للحدود ، على أنه مشكلة استخدام القوة ، أو استخدامها من قبل مجموعة أو مجموعات أخرى ضد المجتمع الأصلي ، أو عبر الوطنية لتحقيق ادعاءات معينة ضد إرادتها وضد رغبتها ، وهو عمل رمزي بمعنى أن إن العمل الإرهابي يسعى إلى توليد خيرات عظيمة رغم البوصلة المحدودة.

أدى تدهور الأوضاع المربحة وانتشار الفساد السياسي إلى جعل الأرضية مناسبة للحركات الإرهابية لاستقطاب عدد كبير من المواطنين غير الراضين عن الأوضاع العامة في البلدان المغاربية واستيائهم منها. إضافة إلى استغلال الوضع الأمني الهش في عدد من البلدان المغاربية والرغبة في السيطرة عليها. تبقى

هذه المناطق محطات إغراء لاستمرارية بذل هذه الحركات. بل إنه يروج للدراسة الثورية ، مهما كان نوعها أو انكشافها.

عمل تنظيم القاعدة على التلميح إلى البر الإفريقي صباح عام 1991 ، من خلال التواجد في أذهان بعض الجمعيات الجهادية المشابهة للجماعة السلفية للدعوة والقتال ، التي شجعت رسميًا انضمامها إلى القاعدة في سبتمبر 2006. يوم 26 سبتمبر 2007 ، القاعدة غيرت اسمها إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. الجزائر من البلدان التي تعذبها نيران الإرهاب. وهكذا ، في اجتماع خبراء البحر الأبيض المتوسط لمكافحة هذه المعجزة في عام 1998 ، اتخذت الإجراءات لتقديم وثيقة تحتوي على مجموعة من المبادئ لمكافحة الإرهاب من أجل تحقيق فضاء متوسطي مستقر وآمن يعمل على تعزيز التعاون السياسي والأمني .

2_ مبادئ مكافحة الإرهاب

يمكن تلخيص أهم مبادئها في:

أ- الانضمام إلى الاتفاقيات العابرة للحدود الخاصة بالإرهاب وتنفيذها.

ب- دعم الوسائل عبر الوطنية للحقوق الفانية.

ج- تبادل المعلومات عبر القنوات المعمول بها لمكافحة الإرهاب.

د- العمل على تحقيق سيادة القانون والحقوق الجمهورية وحقوق الموتى.

هـ- التعاون والتعاون في مكافحة الإرهاب من خلال العمل النموذجي في سبيل ذلك:

1) تفكيك الشبكات والعصابات الإرهابية.

2) منع استخدام مناطق البحر الأبيض المتوسط للتخطيط أو المساندة أو تبني الأعمال الإرهابية.

3) منع تحصيل الأموال وتغطية حركتها عبر البنوك.

4) الأمر بطباعة أو نشر أو توزيع أو تسويق الوثائق المثيرة للفتنة.

5) تجنب استخدام وسائل الإعلام للدعاية الإرهابية.

6) الحرص على أن الحق في المأوى ليس حماية للإرهابيين وضرورة تطبيق تشريعاته العامة.

7) التحذير من استخدام الفضاء الأوروبي (شنان) في رحلة ونقل المشتبه بهم من أعضاء الشبكات الإرهابية وشبكات الدعم.

8) التدريب والتعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط لمكافحة الإرهاب.

كل هذه الإجراءات يؤكدتها التصور الجزائري ، من خلال هذه الوثيقة ، في الواقع إذا أثبت الواقع أن عملياتهم قد تأخرت وتراجعت ، كما يتضح من استمرار المشاكل والمخاطر التي تتعرض لها المجموعة المحصنة وانتشار الأعمال الإرهابية إلى تربة الدول الأوروبية واستمرار مشاكلها لأمن واستقرار البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك ، فإن دخول الدول العربية في زوبعة الربيع العربي وزعزعة استقرار هذه البلدان ، بما في ذلك المغرب العربي ، وعلى الرغم من المسافة الجغرافية للدولة الإسلامية في سوريا والعراق ، كان مناسباً لكسب العديد من النظاميين الموجودين في ليبيا. عبر سرت وبنغازي ومناطق أخرى ، وأعلنوا ثباتهم عليهم ، الأمر الذي يشكل مشكلة أمنية حقيقية لشمال إفريقيا ككل.

ومع ذلك ، وعلى الرغم من الاستراتيجيات التي تنتهجها الدول الغربية لاستبعاد هذه الجمعيات الثورية وتقديم صورة لمحاربتها والعمل على تفتيتها واستبعادها أيضاً⁵⁷ ، إلا أن نوايا المتقاعدين في نواياهم هي رعاية نمو هذه الحركات وتشجع على تنميتها وبالتالي تعزيز قوتها حتى تتمكن من نشر نفوذها على مناطق جغرافية محددة بطريقة تخدم مصالح الدول الغربية وفقاً لنهج السيطرة على المراسي المهمة في إفريقيا ، "البحرية على وجه الخصوص" ، وكذلك فوق خزائنها "طلاء زيتي - معادن - تربة زراعية - أماكن للطاقة المتجددة" .

وشدد دعم موازين القوى المختلفة لهذه الحركات على الاختلاف في الانكشاف الأيديولوجي لهذه الجمعيات وعكس موازين القوى للدول الداعمة والمحتضنة لها. من خلال أداء وظائف ساهمت في استمراريتها وفق المصالح المرسومة لدول معينة حسب المراجع الغربية. ربما يمنحها استخدام الدين كغطاء لإضفاء الشرعية على دعم عضو كبير من الشباب المتعطش للحرية الذين يعانون من التهميش والانفصال والقمع السياسي.

⁵⁷ مصطفى عبد الله، "شراكة أو روية جديدة مع إفريقيا، جريدة الشرق الأوسط، العدد (14232)، الأربعاء

15 نوفمبر 2017، في: <http://m.aaswat.com>، تاريخ الإطلاع: 2022/07/20 الساعة 22:17.

يمكن لزعة استقرار المنطقة المغربية أن تأخذ شكل دوافع عرقية أو انعزالية أو أيديولوجية ، حيث تساهم في زعة أسس العقيدة المجتمعية ، والثقافة السياسية للفاعلين السياسيين ، وقضايا المشهد السياسي ، مما يجعلها محصورة في البحث عن النتائج ومعالجة السلع السلبية لهذه الأحداث لعصور من الزمن لا يمكن أن تكون في مصلحة هذه الدول ولا تساهم في استقرارها.

الكتلة العابرة للحدود التي يعرف الشرق الأوسط أنها تتحدى تنظيم الدولة الإسلامية ، هي دليل على انتهاء مهمتها في المنطقة ، بعد أن أتت منطقة رماد ورجل مريض يمكن المشاركة بترائه دون مقاومة أو عناء. ونقل ساحة المعركة إلى المنطقة المغربية عبر البوابة الليبية. تدخل حلف شمال الأطلسي وسهل عملية إسقاط الحكم ، وتفككت المؤسسات ، واشتعلت الخلافات بين التيارات السياسية والعرقية من أجل تقسيم الدولة الليبية وإلغاء قوتها ، في علاج انحلالها وانتهاك سيادتها. بعد ذلك ، سوف يشتم الدخول إلى تونس ويقوض أمنها ، ويصدره أيضًا إلى الجزائر ودول المغرب العربي الأخرى.

نجحت بعض الدول في تحدي الإرهاب داخل حدودها العامة⁵⁸، لكن الإرهاب العالمي أو الدولي ازداد قوة وفعالية ، حيث أن عولمة الإرهاب هي معجزة أحدثت من غيرها من الأعاجيب المعولمة المشابهة للاقتصاد والتخريب والجريمة والأوبئة. .

2- معجزة الهجرة غير الشرعية والتأثيرات ومناطق التقاطع.

أ- الهجرة عبر التاريخ: يعتبر انتقال السكان من مكان إلى آخر معجزة رافقت البشرية منذ القدم ، وتزداد أهميتها مع ظهور الاختلاف في الفضيحة والثروة ، من أجل تحسين ظروف حياة المهاجر وأهله. الأسرة. أصبحت المسافات ومسافة الأماكن الآن عائقًا أمام هذه المعجزة ، كما كانت قدرة البلدان على قبول المجيء ، على الرغم من عدم وجود جمعيات عبر وطنية جعلت الحركة والرحلة شروطًا تنفيذية وتنظيمية.

في العصر الحديث ، مع ظهور الدولة وواجب سيادتها على فضاء مكاني معين ، جاءت ظروف الحركة وفق الشروط التي وضعتها الدول المعنية وفق مصالحها الربحية والسياسية ، وظهرت تشريعات تنوي ذلك. تنظيم وتأطير هذه المعجزة.

⁵⁸ الفيلاي مصطفى، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005. ص

أما بالنسبة لإعلان القرن التاسع عشر ، مع ظهور الثورة الصناعية ، وحاجة البر الأوروبي للعمالة ، فقد أقام العمال العرب منشآت كبيرة للانتقال إلى أوروبا ، وخاصة من بينهم سكان البلدان المغاربية. وحث هذا فرنسا على اعتبار هذه الدول امتدادًا طبيعيًا لها ، فاستقرت وأبهرتهم ، ووقعت أيضًا ما بين 80 ألفًا مغربيًا في جيوشها لمحاربة النازيين.⁵⁹

في القرن العشرين ، بعد الحربين العالميتين ، فقدت الدول الأوروبية العديد من سكانها ، فبدأوا في البحث عن الإرادة. تحولت بلدان المغرب العربي وشمال الصحراء لكسب العمالة ، وحددت عمليات الهجرة الجماعية بمتطلبات المجتمعات الشمالية ، وخدم المهاجرون من منشآت عديدة ، مما دفعهم إلى محاولة الانضمام إليهم. لكن العدد الكبير منها ، وصباح فحص العديد من المناجم في أوروبا ، مثل فرنسا وبلجيكا ، خلق نوعًا من الانفصال ، لذلك كان يُنظر إليها على أنها مزاحمة للعمال الأصليين وسبب فصلهم.

لقد أتت الهجرة غير الشرعية مشكلة ترزع العديد من دول العالم نتيجة لسلعها المربحة ، والسياسية ، والاجتماعية ، والفنية ، والأمنية.

ن / بضائع الهجرة غير الشرعية.⁶⁰

إن معجزة الهجرة غير الشرعية مرتبطة بشكل عام بالاستقرار. وكلما ازداد الوضع الأمني سوءًا في منطقة المغرب العربي ، ازدادت معجزة مؤشرات الهجرة السرية ، والعكس صحيح. كما أن الهجرة السرية أصبحت مصدرًا لمشاكل أمنية لدول النقل ودول المقار ، بسبب ارتباطها بجماعات مجرمة وفي الواقع إمكانية تلميح الإرهابيين لقوافل الهجرة غير الشرعية. من بين نتائجه

1- المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

2 -مفترق طرقها مع الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة الأدوية في كيفية التعامل معها.

الظروف البائسة والكوارث الطبيعية والظروف المميته وقلة الرعاية وغياب المؤسسات الحكومية في المناطق النائية والحدودية ، دفعت جحافل المهاجرين إلى الانتقال من الجنوب إلى الشمال ، واتخذوا دول شمال إفريقيا كقنطاط عبور للوصول إلى المنطقة. الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط من أجل تحسين وضعهم الاجتماعي المربح. دخلت هذه المعجزة في محتوى إعلامي شمل كافة وسائل الإعلام ، كاشفة عن معاناة

⁵⁹ المرجع السابق، الفيلاي مصطفى، 124

⁶⁰ المرجع نفسه، 130

هؤلاء المستوطنين من تدهور حقوقهم الفانية في بلادهم ، وظروف اجتماعية قاسية. تمارس دول الاتحاد الأوروبي ضغوطاً على دول النقل لتعزيز الضوابط الحدودية السابقة. لمعالجة هذه المعجزة ، يمكن استخدام الأساليب والآليات التالية

1 - بالتبثيت على أنظمة التنمية لمعالجة الجذور المربحة والاجتماعية للمشكلة ، واعتماد سياسة تهدف إلى إصلاح الهياكل والمؤسسات والبرامج والخطط.

2 -إنشاء موارد مالية تنموية للنهوض بالشباب وإنجاح مشاريعهم التنموية.

3 -إعداد طاقات اليقظة الذهنية مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية وحكومات الدول الوافدة للعمالة.

4 -عقد الاتفاقيات مع الدول الداخلة.

5 -تقنين أوضاع المهاجرين.

6 -توسيع مجالات التعاون مع الدول الداخلة على غرار الاتحاد الأوروبي ، مع إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ، وتشجيعها على إقامة أنظمة تنموية في الدول المصدرة للهجرة.

3 -جدلية العلاقة بين الأمن والجريمة المنظمة⁶¹

1 -ظهور الجريمة المنظمة يقال أنها نشأت في صقلية في أواخر القرن الثالث عشر بالتزامن مع ظهور العصابة الإيطالية خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزيرة عام 1282 م. هناك روايتان لظهور العصابة الإيطالية القصة الأولى تم تشكيل جمعية سرية في الجزيرة لصد اجتياح الفرنسيين تحت قيادة موالٍ يُدعى "جان بروسيدا". هذه الرابطة لها كلمة السر "Mozte alla Francia Italia Anela" ، والتي تعني الموت للفرنسيين ، صرخة إيطالية. تم اختصاره كـ "مافيا".

القصة البديلة ذكر رئيس عائلة بونانو في نيويورك أنه في إعلان عام 1282 ، بينما كانت فتاة إيطالية تتجول ، تم اختطافها واعتداءها من قبل كلب. ولكن بعد تحرير صقلية ، تم أخذ اسم العصابة كغطاء للجمعيات الإجرامية.

⁶¹ مرجع سابق الذكر، عادل حسن علي السيد، ص 108

وقد ازداد جزء من هذه الجمعيات مع زيادة الهجرة الداخلية والخارجية ، وخاصة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1870 ، وازداد تكييفها في تهريب الأدوية.

*تطورت في الأربعينيات ، وازدهرت خلال الثمانينيات والتسعينيات ، نتيجة تطور الإرساليات والتكنولوجيا وانهايار الاتحاد السوفيتي. تحلل الجمعيات الجنائية في الكتلة الشرقية ، على غرار الجمعيات الأوكرانية والجورجية والأرمنية ، وممارستها للتكيف الملون مثل الأدوية وتهريب الأسلحة والتزوير والمهاجرين وغسيل الأثرياء. إن زيادة درجة الترابط بين دول الاتحاد الأوروبي ، والتبادل الحر للبضائع والأشخاص ، وتزايد عدم مرونة مشاكل التنمية في دول العالم الثالث ، أفصح المجال للجريمة لتوسيع تكييفها.

الجمعيات الشريرة في إفريقيا والعصابات الكولومبية الجنائزية تحوّل 80 من الكوكابين في العالم.

عزز وجود الدول الفاشلة في موقع الشمال الإفريقي من انتشار الجريمة المنظمة وتجارها بالإرهاب. نتيجة عدم الكفاءة المؤسسية لهذه الدول ، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية ، وفتح المجال لممارسة أنواع مختلفة من الجرائم العابرة للحدود مع سهولة مفترق طرق التكيف غير القانوني وصعوبة تغطيتها في الموقع الحدودي من البلدان المغاربية ، مما أدى إلى تفاقم مشاكلها.

2- وصف الجريمة المنظمة قبل تخصيص اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 بشأن الجريمة المنظمة ، لم يكن لها وصف موحد. مع ذلك ، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000 وصفاً موحدًا لمحتواها ،⁶²

4- هندسة الحرب في ليبيا وسلعها الأمنية.

يعتبر الخلاف بين الأخوات الخصوم في ليبيا مشكلة وشبكة لأمن المنطقة المغاربية. ، كان من الحساس تقريب الحذاء بين الطرفين بسبب الفجوة الواسعة بينهما. سلم اتفاق الصخيرات تقاطع سلطة طرابلس وطبرق المتحاربة في حكومة سرية عامة تقود الفترة الانتقالية مرتين وتنتهي بالاختيارات التشريعية. مع ذلك ، لا تزال آليات تطبيق مضمون هذه الاتفاقية غير واضحة ، مما يندرج بانفجار غير متوقع.

⁶² عبد النور بن عنتر ، العبد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر وأوروبا و الحلف الأطلسي ، (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، ص 185.

بالإضافة إلى التناقضات الحادة بين معسكر طرابلس ومخيم طبرق ، والتي تساعد على تقاطع آرائهم ، وبالتالي فإن الاتفاق الأخير بحد ذاته هش حقاً وقد لا يدوم. دون أن ننسى المشاكل الأمنية الدقيقة المشابهة لمحاربة داعش والجماعات الثورية المماثلة ، ومشكلة نزع السلاح ودمج النظاميين المحصنين في الجيش. جعل الوضع الأمني الهش في ليبيا منها منطقة يتدفق فيها آلاف المستوطنين من الأعراق الملونة ، وخاصة المغاربة والأفارقة والسوريين ، من أجل الوصول إلى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ، مستغلين غياب الرقابة الأمنية على المنطقة. شواطئ. إن الوضع الأمني الجامح في تونس يشجع مسار وانتشار هذه المعجزة. وهكذا ، فإن تونس لحظة تقوم بإقامة جدار إسمنتي لتأمين حدودها مع ليبيا ، للمساعدة في تسلسل المتعصبين الذين قد يقومون بأعمال تخريبية على الوطن التونسي.

5- خطورة العائق الأجنبي على الأمن المغربي.

تريد العديد من البلدان ، وخاصة فرنسا ، استعادة المجد الذي كان في غير محله ، حيث لا يزالون يطمحون إلى استعادة مستعمراتهم القديمة ، ولكن من خلال طرق جديدة. وتهدف القوى الأخرى العابرة للحدود الوطنية إلى إيجاد مناطق نفوذ يمكنهم من خلالها استغلال ثروتهم وصنع قوتهم لتعزيز نهج الهيمنة والسيطرة.

لم تسترد البلدان الاجتماعية "استقلالها" إلا من خلال النضال المحصن ، الذي جاء وسيلة اعتنقتها الدول الغربية لحظة "تدخل عسكري" للعودة إلى تاريخ مستعمراتها ، videlicet (فرنسا-إيطاليا - بريطانيا) تحت إشراف وتعاون الولايات المتحدة الأمريكية.⁶³ لحظة ، كما ذكر الأستاذ "والتر راسل ميد" ، نحن نعيش عودة إلى مرحلة المعاهد الدينية التقليدية للتضاريس السياسية ، و عموميات السلطة حسب الواقعيين ومن تبعهم في طريقهم⁶⁴.

من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومن ناحية أخرى ، فهي ترفض رفضاً تاماً أي عوائق خارجية أو دفاعية. لذلك ، رفضت الولايات المتحدة إقامة قاعدة أفريكوم على أراضيها بحجة محاربة الإرهاب. وبدلاً من ذلك ، دعت الجزائر دول الشمال الإفريقي إلى تأمين الحدود من

⁶³ محمد نظيف ، الهجرة بين الحاجيات و عوائق الإدماج في :مجلة المعرفة ،موقع الجزيرة (ملفاتخاصة) ،تم النشر الجمعة 1426/29/1هـ،ص38.

⁶⁴ هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا ،أسبابها ،تداعياتها ،سبل مواجهتها،في مجلة السياسية

الدولية،مركز الأهرام ، العدد 178 ، جانفي 2010 ،ص12

متاعب الإرهاب وتهريب الأسلحة والهجرة السرية ، نزولاً من الوصاية الأمريكية التي تشمل نواياها ما وراء التستر على الحركات الإرهابية ومكافحة التهريب ، وانتهاك سيادة الدول و. جودة شعوبهم.

لطالما رفضت العوائق الخارجية مهما كان شكلها أو دفاعها. لقد وقف ضد تدخل الناتو في ليبيا لتعطيل حكم القذافي ، وفضل دائماً النتائج السياسية والسياسية على العظام العسكرية. أي اختيار الإرادة للأمن الناعم بدلاً من استخدام آليات أمنية صارمة.

كما دعت دائماً إلى ضرورة التعاون سواء على المستوى المغربي أو الإفريقي ، ووضع خطة مشتركة للدفاع دون الوقوع في أحضان القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وفق اعتذارات من الولايات المتحدة الأمريكية. العجز والعجز.

المطلب الثالث: أساليب التكيف البديلة والاستراتيجيات الفعالة.

أ- الظروف السياسية والربحية.

1- ضرورة استحداث صانع القرار في البلدان المغربية على أهمية العمل التعاوني والتعاون المحلي في تعزيز الأمن والسلام في منطقة المغرب العربي.

2- دعم العرق التنموي في البلدان المغربية وتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات الملونة.

3- إن البلدان المغربية وعلى رأسها الجزائر مدعوة إلى الإسراع في استكمال هيكل الاتحاد المغربي ، وإطلاق مؤسساته وهياكله ، وتجاوز الخلافات الداخلية ، وإيجاد نتائج للقضايا العالقة التي تعرقل مسار التكامل المغربي. قضية الصحراء الغربية).

4- أهمية التنمية المستدامة ، وتعزيز التعاون عبر الحدود ، ودعم النظم الهيكلية الرئيسية ذات البعد المحلي ، والحاجة إلى مجتمع خيري في مواجهة حالات الضرورة.

5- توعية المجتمعات الأهلية بالدلالة⁶⁵

2- وضع مخطط أمني للمنطقة يعتمد على التعاون لمواجهة تحديات شبيهة بتهريب الأسلحة وتهريب الأدوية ، مما يحفز الأموال التي تساهم في تأمين الطرق الصحراوية لمجموعات التهريب ، الأمر الذي دعا

⁶⁵ سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن :مستوياته و صيغته و تهديداته،بيروت : مجلة المنظمة العربية للترجمات

لبنان ، بدون سنة،ص ص 53،51

الدراسة إلى إجهاد نقاط الضبط وتوحيد الفحوصات. . في عام 2011 ، تم الاتفاق على نصب ألف مواجهة على الحدود بالاتفاق مع النيجر ومالي وموريتانيا ، من أجل تأمين الحدود من تسلل عناصر إرهابية مماثلة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. في اجتماع لرؤساء أركان جيوش دول الساحل الأربعة عقد في الجزائر في أبريل 2011 ، تقرر دعم الوحدة العسكرية في تمارست بجنوب الجزائر بألف وجه جديد.

3 - التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية تحمل تعرقاً مشتركاً وتعاوناً للبرامج الأمنية بين البلدان المغاربية لمواجهة التحديات الأمنية تفادياً للعراقيل الخارجية في المنطقة. يركز التعاون الأمني على إرادة سياسية تتجاوز الأنانية الضيقة والخلافات الداخلية من أجل ترسيخ دعائم الأمن والسلام في المغرب العربي في إطار الاتحاد المغاربي أو على الأقل بين دولتين أو دول أخرى لأنه مؤشر للنجاح. لنظام الأمن المحلي ، في إطار التعاون الأمني وليس أمن التعاون.⁶⁶ ، مما يشير إلى أن البيئة الأصلية في وضع تنافسي متوسط ، والذي لا يتضمن تعاوناً واضحاً أو صراعاً مفتوحاً.

3- إنشاء آليات فعالة لمكافحة الإرهاب مع تعزيز الرقابة على الحدود لضمان الحد من تهريب الأسلحة وغسيل الأثرياء والجريمة المنظمة.

4- تشجيع تبادل المعلومات الأمنية بأشكالها وأنواعها الملونة. على غرار تعاون دول غرب البحر الأبيض المتوسط لتطوير آليات التعاون الإعلامي من أجل احتواء انتشار معجزة الإرهاب.

5- تثلج عملية مبدأ المطاردة الساخنة على أساس اتفاقيات التعاون.

6- تفعيل التعاون المحلي بين البلدان المغاربية في مجال الاستخبارات ومراقبة ومتابعة التكيف الإرهابي داخل البوصلة الأصلية المغاربية.

7- تعزيز التعاون بالاتفاق مع استراتيجيات أمنية فاعلة ، والعمل على إدارة الطرف الليبي بتوسيع بوصلة التعاون المحلي ، لإيجاد مخرج مصالح الجميع قبل فوات الأوان.

8- حقيقة ارتباط قيادة عسكرية مشتركة تسعى إلى تنسيق قضايا أمنية مماثلة لحلف الناتو من أجل تطوير استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

⁶⁶ أسامة بدير ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، في مجلة الديوان ، عدد يوم 26 جانفي ، 2010 ، ص 134.

9- عمل الناتو للحوار المتوسطي مع 6 دول (موريتانيا ، المغرب ، تونس ، مصر ، إسرائيل والأردن) في إطار التكوين 4 لميثاق واشنطن لعام 1949 ، حول التعاون غير العسكري الذي لا يتعلق بالأمن التعاوني للدول الأعضاء ، مع انتهاء بناء الثقة الوظيفية بين دعامتني المتوسط من خلال الحوار . العملية السياسية ، وتبادل الزيارات العسكرية ، وتشكيل النسيج العسكري لدول الجنوب ، والتدريبات المشتركة التي تهدف إلى خلق اتفاق وظيفي بين الجيوش . .

10- التعاون مع القوى الكبرى العابرة للحدود الوطنية ، ولكن وفقاً للوثائق العامة وعدم العمل في استراتيجيات تخدم مصالحهم ، مثل "أفريكوم" وهي القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة في إفريقيا ، والتي تم إطلاقها في 7 فبراير ، عام 2007 ، الذي يهدف إلى تطوير التعاون العسكري مع الدول الأفريقية وتنفيذ عمليات عسكرية عسكرية ، عند الضرورة ، في البر الرئيسي الأفريقي.⁶⁷

6- الكوارث الطبيعية: لقد كان لتغير المناخ سلبيات سلبية على العديد من مناطق العالم ، بما في ذلك منطقة المغرب العربي ، التي تعرضت لإعتماد عدسة العين في مناسبات عديدة ، ولم تكن السلطات في كثير من الأحيان مؤهلة لتحديها. كتل من الجراد الكاسح الذي يغزو مناطق يمكن أن تتجاوز 29 مليون كيلومتر مربع ، وهو أصل 20 من الأرض. كانت آخر موجات الجراد التي ضربت المنطقة المغربية في عامي 2004 و 2005.

ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة ، ارتفعت درجة الحرارة بمقدار 1 درجة مئوية مرة واحدة 30 مرة ، مما أدى إلى تقييم الأساليب التكوينية للتأقلم مع الأعاجيب المتعلقة بالتغيرات المناخية التي تم أخذها في الاعتبار ، مثل الماء - العنصر الحيوي في حياة الناس والاستقرار.⁶⁸

7 الجفاف / التصحر المياه هي مصدر الحياة. وانعدامها يعني غيابها ، والصراعات الجارية والصدمات الضمنية في المنطقة المغربية.⁶⁹

⁶⁷ اللواء محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، ط1، الرياض ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،2010،ص ص 68 71.

⁶⁸ وليام لويس ،تر:عبد الله الحاج ،تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية ،(أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،1996، ص88.

⁶⁹ عصام عبد الشافي ،تعقيدات غياب الأمن في الساحل و الصحراء ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 195،يناير 2014،ص 150.

ووفقًا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة ، فإن المناطق الأكثر تضررًا من نقص المياه تقع في شمال إفريقيا وغرب وجنوب آسيا. بالنسبة إلى 25 في المائة من السكان الأفارقة ، يعانون من مشكلة شديدة اعتيادية وشديدة فيما يتعلق بالمياه ، يعاني 13 في المائة من السكان من قصور شديد في المياه مرتبط بالفشل في السابق خلال جيل واحد ، ويعيش 17 في المائة بدون قوة مياه متجددة ، وفي الواقع يتمتعون بالذكاء.

المبحث الثاني: الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا:

المطلب الأول: أسباب إنتشار التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا

شمال إفريقيا موقع رئيسي ومصدر للإرهاب السلفي العابر للحدود. ونجد عدة جمعيات إسلامية عارضت الحكم الليبي في ثمانينيات القرن العشرين ، وأهمها جماعة الإخوان المسلمين والجهاد الإسلامي والتكفير والهجرة ، وخضعت لقمع وقمع واسعين. في عام 989 ، تم إعدام 09 جهادياً لمحاولتهم طرد المستشارين السوفييت في طبرقة.⁷⁰

في التسعينيات نجد الجماعة الإسلامية للمقاتلين الليبيين وحركة القتلة الإسلامية التي أعلنت الجهاد ضد الحكم وشنّت حرب العصابات. وبين عامي 1995 و 1998 ، نفذ القذافي عمليات حصينة لإبعاد الجماعات الإسلامية المقاتلة في الجماهيرية ، مستخدماً سلاح الجو لقصف حصونها في الجبل الأخضر. في الجزائر ، أنشئت فصيلة قتالية بقيادة الجنرال "عماري" عام 1993 وتتكون من وحدات متعلمة من قوات الأمن الملونة ، حوالي ألف شخص ، في جميع البلدان لقيادة موحدة تحت اسم "القطاع الوظيفي" ، والتي كانت تعمل. لتتسبب التعرق الأمني مع مراقبة العمليات ومتابعتها ، ليصل عددها إلى ألف عام 1996 ، لكنها تفتقر إلى المعدات اللازمة لحرب العصابات. من جهة أخرى ، وبحسب الجنرال "تواتي" ، فإن عدد المقاتلين الإسلاميين في عام 1993 تراوح بين ألف مقاتل ، إضافة إلى دخولهم في التأييد الشعبي في الصباح ، الأمر الذي أثار مخاوف من تحقيق إنجاز عام 1994.

أما بين عامي 1997 و 1998 ، فقد بلغ العنف ذروته مع مجزرة بن طلحة ، دون أن ننسى سلسلة الاغتيالات المتواصلة التي استهدفت شخصيات سياسية ودينية وثقافية ومخابرات والمجازر التي تمس الأطفال وكبار السن والنساء .

⁷⁰ الخولي هديل مصطفى مصطفى ،الإرهاب عبر الشبكة العنكبوتية. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ،2015.ص27

عرفت الجزائر حركتين إرهابيتين رئيسيتين ، الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال. وكان يترأسها "عبد المجيد ديشو" الذي قتل وخلفه "نبيل الصحراوي" ، وخلفه بعد وفاته "عبد الملك دروجدل" المعروف بـ "أبو مصعب عبد الودود" بينما شهدت تونس تصعيدًا لحركة "الجماعة الإسلامية للقتال التونسي" (GICT) ، وفي المغرب نجد مجموعتين "الجهاد السلفي" أو "الجهاد السلفي" ،⁷¹ و "الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة" ، وهي من أهمها. أرقام بارزة في المغرب نجد "محمد الفزازي" ، الملقب بأبي مريم ، قيادي في الجماعة السلفية الجهادية ، التي انتقدت انضمامها ودعمها لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي عام 2007.

ووقعت عدة عمليات قتل ذاتي في الجزائر ، واعتقل أعضاء من خلايا عنيفة في المغرب ، وخطف رحالة نمساويون في تونس ، واكتشف العديد من المقاتلين الليبيين ومفجرين انتحاريين في العراق ، وأبو حارث الليبي وأحد أفراد. عائلة قتلت ؛ إلى جانب بعض قادة القاعدة ، قتلت قوات الأمن الجزائرية بالرصاص خلال نوبة صاخبة في مايو 2009 ، واعتقلت قوات الأمن المصرية سبعة مشتبهين بالانتماء إلى جماعة فلسطينية مرتبطة بالقاعدة ووجهت إليهم اتهامات بتنفيذ تفجير بازار القاهرة وأكدت اليوروبول أنه بين عامي 2006 و 2008 ، جاء جزء كبير من المعتقلين في أوروبا من "دول شمال إفريقيا ، لا سيما الجزائر والمغرب وتونس ؛ مدريد.

أيضًا ، يستهدف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بسهولة المواطنين الأوروبيين في شمال إفريقيا ، وخاصة الدبلوماسيين ، فيما يتعلق بالتفجيرات واحتطاف الرحلات الاستكشافية ، على الرغم من أن طلبات الإنقاذ تظل أكثر شيوعًا من الاغتيالات ، حيث يدخل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عمومًا ما بين 2 و 3 ملايين دولار في عمليات الإنقاذ. بالنسبة للإفراج عن كل شخص مختطف ، هناك استثناءات ، مماثلة لمحاكمة المشاهد البريطاني ، إدوين داير ، في مايو 2009 وميشيل جرمانو ، الرسوم الفرنسية ، يوليو 2010 ؛ تم إعدامه إثر مراهمة للجانب الموريتاني من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بدعم من القوات الفرنسية ، الأمر الذي أدى بدوره إلى إعلان فرانسوا فيون ، رئيس الوزراء الفرنسي ، أن فرنسا "في حالة حرب" مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. - القاعدة.⁷²

⁷¹المرجع نفسه،ص30

⁷² كوستا أنطونيو، "مسودة تقرير حول دور السلطات المحلية والإقليمية في مجال إدارة الهجرة بمنطقة البحر المتوسط"،

إسبانيا: الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية، 2014. ص07

المطلب الثاني:

المطلب الثاني: الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا

أولاً: الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:73

شهد عام 2003 اختطاف 32 سائح من قبل "الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال" في الجزائر ، الأمر الذي جعل شمال إفريقيا محط أنظار العالم ، لتعقيد الوضع أخيراً مع منطقة الشمال الإفريقي ، وكذلك ضلوع "الجماعة الإسلامية لمحاربة المغرب" (GICM) في تفجيرات مدريد في 11 مارس 2004 ، الأمر الذي دفع الأوروبيين إلى أخذ هذه المشكلة على محمل الجد ، خاصة بعد تقاطع (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) مع تنظيم القاعدة. 2007 كفرع رابع خاضع للعقوبات إلى جانب تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (اليمن) وفي بلاد ما بين النهرين (العراق). والقاعدة في (أفغانستان) ، مما جعلها تضاعف هجماتها في الجزائر والعديد من دول الساحل ، وهذه المنطقة التي أصبحت مؤخرًا مركزًا لتكثيف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) ، والذي يتكون من 200 مقاتل محصن. وينقسم إلى " Legion The MaskedN. اللواء مختار بلمختار والكتيبة الثانية "قادين" بقيادة عبد الحميد أبو زيد التي نفذت عمليات الاختطاف.

في عام 2007 ، شهدت الجزائر ثلاث هجمات قتل ذاتية. في 11 أبريل ، انفجرت ثلاث سيارات خاسرة في العاصمة ، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 30 شخصًا وإصابة المئات ؛ وفي 11 يوليو / تموز أيضًا ، انفجرت شاحنة ليمون ، مما أسفر عن مقتل 10 أشخاص في ثكنات الأخرسية ، وفي 11 ديسمبر / كانون الأول ، تسبب تفجيران آخران بالقتل الذاتي في مقتل 60 ضحية ، بمن فيهم غير المواطنين ، في تمثيل الأمم المتحدة وهيكل المحكمة العليا. ، الأمر الذي جعل الجزائر تسعى إلى مضاعفة العرق لمكافحة الإرهاب ، وفي ظل غياب التعاون المحلي بين دول شمال إفريقيا وضخامة الحدود في منطقة الساحل خلال هذه الفترة ، سمح للجماعات الإرهابية بالتحرك بحرية وزيادة عمليات اختطاف الأجانب بشكل عام.

⁷³دون كاتب: علاقة طردية: التحولات العسكرية المصرية وتنامي التهديدات الأمنية، في: "التقرير الاستراتيجي

2015"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016. ص106

المنطقة ، والتي جاءت واحدة من أهم تكييفها. وبالتالي ، من خلال التفكير في مجموع الأحداث المذكورة ، نلاحظ رمزية وارتباطه بأحداث 11 سبتمبر ، وكذلك متغيرات تصعيد التطرف في منطقة الشمال الإفريقي ، من حيث أنه قد أتى أرضية لزيادة ممارسة الجماعات الإرهابية من خلال تعزيز عملياتها من عمليات اختطاف الأجانب والضرب. البقع والمنشآت. أنصار الله المرابطون في بلد شنقيط بموريتانيا حاول مختار بلمختار تشكيل رابطة من الجمعية ل يتم دمجها معه في موريتانيا تحت اسم أنصار الله المرابطون في بلد شنقيط ، حيث استدعى الموريتاني "خادم". ولد السمان "من عرينه السري في داكار عاصمة السنغال ، بعد أن حُكم عليه بقضاء فترة في الأسر. بعد اللوم على تزوير وثائق الرحلة ، تم تكليفه بتشكيل جمعية فرعية في موريتانيا وعينه أميراً لها. تشكلت الجمعية خلال النصف البديل من عام 2007. ومع ذلك ، فإن هذه الجمعية لم تدم طويلاً حيث حاصرتها الشرطة الموريتانية وفكتها واعتقلت معظم أعضائها بمن فيهم ولد السمان "بعد ثلاثة أسابيع من الهروب"⁷⁴؛ وكانت الجمعية قد نفذت عمليتين قبل تفكيكها واعتقال قادتها الأولى كانت سرقة سيارة كانت تحمل أموالاً عائدة لإدارة ميناء نواكشوط للمحيط كان مصيرها المخزن العام للمنطقة ، وكان ذلك في أكتوبر 2007 ، حيث استولوا في العملية على مجاميع من الأثرياء يقدر بحوالي 56 مليون أوقية موريتانية (حوالي 300 ألف عظمة أمريكية) ، نقلوا منها 250 ألف عظم إلى مختار بلمختار في المعسكرات ، واحتفظوا بالباقي لأنفسهم.

أما العملية البديلة فقد تمثلت في الهجوم الذي استهدف المندوبية الإسرائيلية في نقشت مطلع شباط 2008 ، وكانت النهاية هي تصحيح الاستياء الذي خلفه مكاسب الرحالة الفرنسيين الأربعة نهاية عام 2007 في المدينة الكبرى. ألاك بين الشعب الموريتاني. لكن الهجوم وقع ليلاً حيث كان المندوب يخلو من الموظفين والدبلوماسيين ، مما جعل العملية تعتبر فاشلة لأنها لم تحقق النتائج التي قصدها بلمختار لها.

كما استهدفت الجمعية ، عبر الثمانينات المحصنة ، بعض الحافلات الحكومية والأجنبية في موريتانيا ، بما في ذلك سيارة دبلوماسي روسي ، لكن الجمعية تفككت ، مما دفعها للتخلي عن فكرة تشكيل جمعية أصلية في موريتانيا ، والاكتفاء بإطلاق النار على أعضائها هناك. تنفيذ مهام محددة والعودة أيضاً إلى صحراء أزواد شمال مالي.

⁷⁴ المرجع السابق، علاقة طردية: التحولات العسكرية المصرية وتنامي التهديدات الأمنية، في: "التقرير الاستراتيجي

كما استهدف يحيى أبو الهمام ، الذي تولى قيادة سرية "الفرقان" ، مواطنين غربيين في موريتانيا ، بينهم مواطن إيطالي وامرأته البوركينابي ، في ديسمبر 2009 ، بالقرب من مدينة كوني الكبرى في المنطقة. الحدود بين موريتانيا ومالي.

كما كشفت تقارير إعلامية أن الجمعية حاولت إعادة الهيكلة من جديد تحت مسمى "المرابطون" ، حيث اختلطت فيها فرقة "المثمنون" وحركة "الوحدة والجهاد" في آب 2013 ، ومن أهم خططها: لشن هجمات كبيرة على أهداف غربية في الشمال الإفريقي ودول المغرب العربي ، من بينها تونس والجزائر وليبيا والمغرب بل ومصر ، من أجل إحداث ضجة إعلامية تشبه ما حدث في قاعدة الحياة في تيغنتورين. في يناير من نفس الوقت.⁷⁵

ثانيا: الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا بعد الثورات العربية:

وجد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أنصار الدين و (حركة التفرد والجهاد في غرب إفريقيا). حيث انشقت موجاو (MUJAO) عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في عام 2011 وتهدف إلى توسيع المنطقة ؛ تتكون بشكل كبير من السكان السود القادمين من المنطقة الساحلية بأكملها وتحولوا إلى السلفية. كما دعا أنصار الدين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في مالي. تم ابتكار هذه الرابطة من قبل إياد أغ غالي ، وهو ثائر سابق من الطوارق وصل إلى شبه الجزيرة العربية في عام 2008 ، مما أدى إلى تحوله إلى السلفية. عند عودته إلى مالي ، تم تشكيله أثناء إنشاء (MLNA) كما أنشأ مجموعته الخاصة ؛ على عكس الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، التي تسعى إلى استقلال شمال مالي (أزواد) ، يسعى أنصار الدين للسيطرة على مالي بالكامل ووضع الشريعة الإسلامية ، وستتولى هذه المجموعة قيادة تمبكتو. لا يزال ، في ديسمبر 2012 ، أبرم أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد اتفاقية لإنهاء مكافحة الإرهاب.

كانت "موجاو" و "أنصار الدين" و "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" مناسبة للتطور في شمال مالي بسبب التمردات التي أحدثتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، التي تدعم استقلال شمال مالي ، حيث: بعد أن طردت القوات الفرنسية أساسيات تنظيم القاعدة في مالي من قبل القوات الفرنسية ، انتقلوا إلى ليبيا حتى جاء مركزاً رئيسياً للقاعدة في شمال إفريقيا ، وغنى الإرهابيين إليه ، الأمر الذي يتم بسهولة بسبب غياب سيطرة الوجود على جميع مفاصل الدولة.

⁷⁵ Martinez Luis, La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 septembre. Portugal : groupe de travail EuroMeSCo ,2003.p 93/94

أقرت التقارير أن الطرف الليبي أدى إلى تهريب أنواع عديدة من الذخائر. بالإضافة إلى ذلك ، تُظهر الاشتباكات المستمرة في تونس مع لواء عقبة بن نافع في جبل الشنبي على الحدود بين تونس والجزائر ، واستغلال المناطق غير الشرعية في جنوب ليبيا ، استمرار التكيف السلفي الجهادي التقليدي. كما أشارت بعض التقارير الروسية ، بعد تغطية عمليات تحركات أساسيات داعش في ليبيا ، إلى اهتمام الروس بأربعة آثار. ⁷⁶

الأثر الأول لوجودهم على حركة الملاحة في البحر الأبيض المتوسط ، لا سيما مع امتلاكهم لعدة أنواع من الدم ، والبديل هو معلومات تشير إلى وجود ثوار مسلمين من أصول روسية وشيشانية من فصيلة داعش في ليبيا. والثالث مصير بعض الذخائر الروسية المتقدمة التي كانت بحوزتهم حكم القذافي الذي تعرض للنهب الكامل والرابع الخوف من تصنيع ذخائر كيماوية في ليبيا من قبل جمعيات جهادية سلفية مرتبطة بالقاعدة وداعش. ⁷⁷

لاحظنا أن التدخل العسكري في ليبيا كان له آثار عديدة ، لا سيما فيما يتعلق بتعدد وتوسع عمليات الحركات الإرهابية ، مما زاد من تداعي الحدود ، وسبباً لزيادة ممارسة الجريمة المنظمة. في تونس نجد جمعية "أنصار الشريعة" ذات الفروع الليبية واليمنية والمغربية الملونة. ظهرت الجماعة الإسلامية المقاتلة ، التي تقود قوات فجر ليبيا ، في ليبيا عام 2015 ، بالإضافة إلى جمعية "بيت المقدس" التي غيرت اسمها إلى "ولاية سيناء" وتعهدت بالثبات على تنظيم الدولة الإسلامية في تشرين الثاني / نوفمبر 2014. وهذا محصن. نفذت الجماعة عددًا من الهجمات الإرهابية ضد الأجهزة الأمنية المصرية بعد 30 يونيو 2013 ، وأحد أبرزها مسؤوليتها عن إسقاط طائرة مترو جيت الروسية في 31 أكتوبر 2015.

كما زعمت حادثة كرم القوايس في 24 أكتوبر 2014 ، والتي تكررت في جني 31 كلبًا نتيجة شن عمليات عسكرية في سيناء مرة أخرى استهدفت الجيش والشرطة ، واستغلال تضاريس المنطقة للاختباء والتسلل. تحرك ، فاستخدمت الجبال كجبل حلال في سيناء ، ونقل داعش في ليبيا مشكلة لا لبس فيها إلى مصر من خلال ذبح 21 مصريًا مقيمين في ليبيا في فبراير 2015 ، تم إعلان حالة الضرورة ، فكان المقاتلون والمروحيات العسكرية. على طول الحدود الليبية ، بالإضافة إلى الغارات الجوية التي قدرت ما بين 8 و

⁷⁶ المرجع السابق، Martinez Luis ، ص 101

⁷⁷ المرجع السابق، Martinez Luis ، ص 101.

10 هجمات ، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري. وقدرت الزيادة في عام 2014 بنحو 09 مليار جنيه خلال فترة السيسي ، بينما قدرت الزيادة خلال فترة سلفه بنحو 2 إلى 3 مليارات جنيه.⁷⁸

لماذا تعتبر منطقة سيناء بذر ضغط؟ تكمن الإجابة على هذا السؤال في حقيقة أن منطقة سيناء منذ تحررها تعاني من الإهمال وعدم التنمية من قبل الحكومات المتعاقبة. لقد أصبحت مرتعا للجريمة المنظمة وجذب الجماعات الإرهابية. العمليات الإرهابية خاصة مع الفترة الانتقالية للحكم بعد أحداث الربيع العربي. في أقل من ستة أشهر ، سقطت ثلاث إدارات عربية في شمال إفريقيا ، في حين حاولت عدة دول أخرى تنفيذ العديد من الإصلاحات ومواكبة التغييرات الأمنية في دول أخرى.

لحفاظ على استقرارها وأمنها الداخلي ، لأن ما حدث في مصر وتونس ليبيا كان له العديد من السلع السلبية. على سبيل المثال ، ساهمت ليبيا وحدها في تهريب العديد من الذخائر وتجارتها للجماعات الإرهابية وتجار الأسلحة ، الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في تأجيج انعدام الأمن في منطقة شمال إفريقيا ، فضلاً عن جعلها ممراً أساسياً للجمعيات العابرة للحدود الوطنية لجميع أنواعها. الأدوية والحشيش. ما نراه أيضاً هو تسارع الدول الأجنبية إلى التوسط بشكل مباشر تحت منطوق مسؤولية التغطية من أجل ضمان مصالحها أولاً وأيضاً لضمان عدم تصاعد الفوضى الأمنية في الدول الفاشلة ، أو بعبارة أخرى ، ساهم في فشلهم أو انهيارهم.⁷⁹

الهجرة غير الشرعية

تطورت قضية الهجرة غير الشرعية كثيراً في المنطقة. لم يكن الأمر نفسه في التسعينيات من القرن العشرين ، ولا بعد أحداث 11 سبتمبر ومحاولات تأمينه ، ولا بعد الثورات العربية عام 2011 وربطها بموضوع المأوى. بالإضافة إلى تغيير مسارات فائض المهاجرين من الدخول إلى المصدر أو كمنطقة نقل فقط. وبالتالي ، فإن أنظمة الهجرة المختلفة في دول شمال إفريقيا تتميز بتنوعها. نجد

- نظام الهجرة لدول المغرب الأوسط (المغرب ، الجزائر ، تونس).
- نظام الهجرة الليبي.
- نظام الهجرة المصري.

من حيث تدفقات المهاجرين ، سادت وجهات معينة أوروبا وشمال إفريقيا والدول الغنية بالطاء الزيتي (دول الخليج وليبيا) للمصريين على وجهات أخرى.

⁷⁸ مصلوح كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الإستراتيجية، 2014. ص 63/62.

⁷⁹ المرجع السابق، مصلوح كريم، ص 63

انتشار تدفقات الهجرة المنقولة إلى جميع دول المنطقة مع وجود اختلافات وفقاً لموقعها الجغرافي. إذا تأثرت مصر بشكل طفيف بهذا النوع من التدفق، فإن ثلاث دول أخرى هي الآن على خط المواجهة (المغرب، الجزائر، تونس)؛ وسيلة النقل الجديدة خاصة بعد 2011.

مصر هي إلى حد كبير وجهة لنشطاء المأوى والمرحّلين من أقطاب الضغط والحروب الرئيسية جنوب حدودها جنوب السودان ودارفور والصومال وإريتريا وإثيوبيا.⁸⁰

تونس والمغرب هما عاصمتا النقل الرئيسيتان للمستوطنين، والسبب واضح الجوار مع أوروبا، فهناك ويلان يفصلان هذه البلدان عن أوروبا مضيق جبل طارق بين المغرب وإسبانيا وصقلية بين تونس وإيطاليا، مناطق الظهور بالضربة القاضية بآلاف المهاجرين غير الشرعيين من تونس أو ليبيا (لامبيدوزا ومالطا). أو مرة أخرى من المغرب وموريتانيا ومؤخراً من السنغال وغامبيا. ومع ذلك، فإن الاختلافات بين هذه الأنظمة أبعد بكثير من النقاط المشتركة، وسيظهر الرسم البياني أدناه مزيد من مسارات الهجرة والتدفقات في المنطقة.

أوروبا الغربية هي منطقة مجيء شمال إفريقيا (الجزائريين والمغاربة والتونسيين) بعدد كبير، بينما يشكل المصريون فرصة أقل بكثير. أما الدول المنتجة للرسم الزيتي في الخليج وليبيا فهي وجهتها الرئيسية مقارنة بأوروبا (التي يبلغ عددها مئات الآلاف من المستوطنين في الدول الأربع الرئيسية التي تدخل شبه الجزيرة العربية وليبيا والأردن والكويت).⁸¹

ليبيا على الرغم من أنها لم تكن الوجهة الرئيسية لدول شمال إفريقيا، إلا أنها فقدت أهميتها بالنسبة للمستوطنين من الوجهة الرئيسية لهذه المجموعات منذ الثمانينيات (بسبب الصعوبات المربحة والضغط مع العالم الغربي، وكذلك الحظر بين عام 1992). و (2000)؛ تم استبدالها بإيطاليا. لم تعد ليبيا الوجهة البديلة للتونسيين منذ التسعينيات، وهاجر الجزائريون كثيراً إلى ليبيا خلال الحرب الأهلية في التسعينيات، لكنها تقلصت بعد ذلك وأصبح عددها أقل بكثير منذ انتهاء الضغوط. لذلك تظل الهجرة المغربية إلى ليبيا معتدلة إلى حد ما.⁸²

⁸⁰ الفيلاي مصطفى، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005. ص 158

⁸¹ المرجع السابق، الفيلاي مصطفى، ص 159

⁸² <https://www.jeuneafrique.com/mag/739117/societe/infographie-routes-privilegiees-par-les-migrants-africains/>

• المسار البري والمحيطي الذي يعبر البحر الأبيض المتوسط إلى ساحل البحر اليوناني.

تشير تقديرات الهجرة غير النظامية وفقًا للاتحاد الأوروبي في عام 2011 إلى أن ضغط الهجرة قد ازداد ، ومعها زاد عدد الدخول غير القانوني للمستوطنين إلى أوروبا ، كاشفة عن زيادة قدرها 48 في عام 2013 مقارنة بعام 2012 ، وهو أمر حقيقي. زيادة كبيرة في عدد المستوطنين وخاصة من شمال إفريقيا (ليبيا). خصوصاً ومصر أيضاً وكذلك من إريتريا والصومال ونيجيريا ومالي والسنغال وفي الواقع من دول الشرق الأوسط وخاصة سوريا. كما نستنتج أن عدم مرونة أمن الهجرة في دول الدخول ازداد بعد أحداث 11 سبتمبر ، إضافة إلى أن الضجيج الإعلامي الذي صاحب هذه القضية ولغة الحديث الأمني الأوروبي أدى إلى القضية. الأمن من خلال ربط قضية الهجرة غير الشرعية بالإرهاب العابر للحدود ،⁸⁴ صعود التيار اليميني المتطرف وعدائه للمجتمع الإسلامي والمهاجرين بشكل عام ، مما زاد من الخوف من الدول الأوروبية (الإسلاموفوبيا).

وبالتالي ، وبحسب المنظمة الدولية للهجرة ، فقد بلغ عدد المستوطنين غير الشرعيين عبر المحيط ، من صباح يوم 31 كانون الثاني (يناير) إلى 31 تشرين الأول (أكتوبر) 2017 ، في الأشهر الستة الأولى من عام 2017 ، 635 مستوطنًا مقابل 504 مستوطنين. والمبعدين الذين دخلوا أوروبا بطريقة غير أخلاقية خلال 16 عامًا.⁸⁵

• شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بهم في البحر الأبيض المتوسط

جمعت اليوروبول بيانات مفصلة حول كيفية ومكان عمل شبكات التهريب ، مما يشير إلى أن هذه الشبكات بشكل عام توفر وسائل نقل وسائقي سيارات ووثائق مزورة ووسيط اتصال للمستوطنين وغيرهم في الشبكة. شمال إفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط (على سبيل المثال ، عمان والقاهرة والدار البيضاء وإزمير وطرابلس) ، بينما الأماكن الرئيسية داخل الاتحاد الأوروبي هي مراكز (على سبيل المثال لندن وبودابست وروما وبرلين).

⁸⁴ حميدي أمين ، "المرابطون" يخطط لشن هجمات في المغرب العربي والساحل، الخبر الجزائرية: التنظيم هو اندماج لكتيبة "الملثمون" وحركة "التوحيد والجهاد". أخبار العربية. الثلاثاء 27 أوت 2013، تاريخ الإطلاع: 2022/8/09، 14 سا و20د.

⁸⁵ حميدي أمين ، المرجع السابق.

يقدر اليوروبول أن حوالي 20 من الجناة المرتبطين بأنهم متورطون في التهريب في عام 2015 مرتبطون بظروف جنائية أخرى ، مثل تهريب الأدوية أو الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي ، ومن المتوقع أن يزداد حجم الاستغلال بشكل كبير في المستقبل. مرات. يحدث ذلك داخل أوروبا ولكن معظم الاهتمام كان على المجهود الذي يسهل المرور عبر البحر الأبيض المتوسط.

على الرغم من أن الولايات المتحدة أصدرت في عام 2000 قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر ، وتبنت الأمم المتحدة في الوقت نفسه بروتوكولاً لمنع وقمع أعمال الاتجار المميت ومعاينة مرتكبيها ، ويعرف هذا البروتوكول أيضاً باسم " بروتوكول باليرمو "، لكن الناس ما زالوا عرضة لأنواع مختلفة من الاتجار. أشكال الاستغلال.⁸⁶

وهكذا تعاني دول المنطقة بعد ثورات الربيع العربي وسقوط الإدارات الحاكمة ، خاصة تلك التي لم تؤمن للمواطن ، من اندلاع الصراع والفوضى وانقسام قوات الجيش ، خاصة في ليبيا التي زادت معها مخاوفها بسبب تصاعد العمليات الإرهابية وتهريب الأسلحة من ليبيا ، وأنت بوابة لمزلق أمنية ملونة. ولأن آثار هذا الوضع تخضع لرقابة صارمة على الحدود لتجنب حوادث أخرى مماثلة لـ "تيجانتورين" أو "بن قردان" ، مع الحاجة إلى التعاون والتعاون بين البلدان الملونة في المنطقة ، سواء في موقع السكان الأصليين (التعاون المغربي الإفريقي) أو التعاون عبر الوطني.

ثانياً: هندسة الأمن المحلي في المنطقة من خلال الترابط الأمني

عندما نتحدث عن مفهوم الأمن المحلي ، نذكر عددًا من الديناميكيات الممثلة في "التناسب الجغرافي والتشابه ووجود العلاقات السياسية والربحية والاجتماعية" ، سنتناول أولاً الإجراءات المتخذة لتحدي الواقع الأمني للمنطقة المدروسة.⁸⁷

⁸⁶ بشير محمد، "إشكالية الأمن والقوة: المبادرات الأمنية في غرب المتوسط"، السياسة الدولية. العدد 206، أكتوبر

2016. ص09

⁸⁷ المرجع السابق، بشير محمد، ص09

1 استراتيجيات لمكافحة التهديدات غير المتكافئة داخل الأجهزة الأمنية الأصلية

تحاول هذه الدول ، بقيادة الجزائر ، تحقيق تعاون فعال من أجل درء هذه التهديدات من خلال اجتماعات دورية بين قادتها العسكريين من أجل إيجاد آليات مشتركة لمكافحة الإرهاب و التهديدات الملونة غير المتكافئة من خلال مهامها الواسعة في هذا المجال ، من أجل. لتجنب آثارها.

هل هناك وعي سياسي وأمني لدول المنطقة؟ هل هناك تحركات سياسية وأمنية دفاعية ، وهل هي متشابهة ومتناسقة فيما بينها؟ ، من حيث تبادل المعلومات ، والتدريب المشترك ، والمتطلبات الأمنية ، ومبادلة الإيماءات ، ومبادلة الوعي المشترك بمتطلبات الأمن.

خاصة وأن الدول الكبرى تسعى إلى تأقلمها في ظل نظام العولمة لتحدي الإرهاب العابر للحدود ، لذلك صنفها إما على أنها مؤذية ، وإرهابية ، وإثباتية للإرهاب ، ومولدة للإرهاب ، ودول استبدادية وغير ديمقراطية ، ودول صديقة ودول معادية. ضدنا " وخلق له للخصم من القاعدة إلى داعش ومحاولاته النهائية لفرض الحصار ، ومع تغير وتوسع الإرهاب ، الذي كان قائمًا على عقيدة ، إلى عقائدي - نفعي ، كما جاء رقميًا. الإرهاب.⁸⁸

نظرًا لما توفره مساحة الإنترنت الواسعة لنشر الوصية الثورية واستغلال بعض المواقع لإعطاء مهام لصنع القنابل اليدوية واستخدام الدمدمة ، فإنها تعتبر من قبلهم نوعًا من وسائل الإعلام الجهادية وطريقة لجمع الأموال بشكل وثيق لتمويل العمليات الإرهابية ، وسيلة فعالة للنيران السريعة والمنظمة.

1 مشروع مكافحة الإرهاب

أكد وزير الدولة الجزائري ووزير الخارجية الأسبق "محمد بجاوي" في مداخلة خلال الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في الوقت أن "الإرهاب العابر للحدود يمثل مشكلة لحدود الدول وكذلك للحقوق المميتة ، لذلك يجب أن لا هوادة فيها في إطار التعاون الفعال عبر الوطني. من الضروري تطبيق كل ما يجري من اتفاقيات في بيئة مكافحة الإرهاب من أجل الوصول إلى اتفاق شامل قائم على تغيير وصف توافقي لمفهوم الإرهاب دون استخدامه كوسيلة للضغط على الشعوب التي تعمل من أجل تحديد لهجتها. ويجب توسيع نطاق هذا التعاون الثنائي والمحلي وعبر الوطني من أجل تحسين الآليات القانونية عبر الوطنية ، دون ربط الإرهاب بدين أو حضارة معينة. بل يجب التأكيد على حق الشعوب في التطلع إلى السلام والتفاهم

⁸⁸ المرجع نفسه، ص11

بين الشعوب كقيم تشاركها مجتمعات مختلفة ، كما لا يمكننا إخفاء خوفنا. ومن التحليلات التي تقوم على تجريم إسلام الإرهاب دين الصبر ونطمح إلى تحالف بين المجتمعات. وبالتالي ، يجب على دول شمال إفريقيا تعزيز العمل المشترك للمساعدة في هذه المعجزة في جميع المواقف في الوضعين الأصلي والداخلي ، نجد أن الجزائر تبنت 3 مشاريع ، videlicet ،

• قانون الرحمة. أعلنه الرئيس الأسبق الأمين زروال في 25 فبراير 1995 ، 20

• قانون الوئام المدني. قانون اقترحه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد توليه الحكم في أبريل 1999 ،

• بعد انتهاء صلاحيتها أصدر بوتفليقة قانون "ميثاق السلم والمصالحة" الذي تمت الموافقة عليه بتصويت شعبي في 29 سبتمبر 2005.

أما بالنسبة للموقف الأصلي ، فنجد تحرك الاتحاد الأفريقي للتعامل مع الإرهاب في منطقة الساحل ، حيث كانت بدايات التعرق الأفريقي لمكافحة الإرهاب في إطار منظمة الوحدة الأفريقية عام 1992 بإصدار قرار للتعاون. والتعاون بين الدول الإفريقية لمكافحة الإرهاب⁸⁹، إلا أن التدبير الذي كان فاعلاً تمثل في توقيع معاهدة مساعدة ومكافحة الإرهاب التي أبرمت في الجزائر عام 1999. وقد أشارت ديباجة الاتفاقية إلى معجزة الإرهاب كأمن المشاكل التي تؤثر على تماسك المجتمع عبر الوطني ككل وتؤثر بشكل كبير على الحقوق البشرية. وتنص الاتفاقية على ضرورة التعاون بين الدول الأفريقية في المجالات الأمنية ، وتبادل المعلومات والامتيازات ، والوقوف دون أي خزائن أو ذخائر مالية تصل إلى الجماعات الإرهابية ، وعدم السماح باستخدام منازلها كقاعدة تخطيط لهذه الجماعات.

بعد تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي ، الذي تمت الموافقة على قانونه الأصلي في 2 مارس 2001 ، تم توسيع وظائف الاتحاد الأفريقي د بسبب تخليهم عن المفهوم الموسع للأمن والتعامل مع التهديدات السياسية والربحية والعسكرية والخيرية والاجتماعية والبيئية الملونة ؛ بالإضافة إلى التعاون مع القوى الكبرى في مجال مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001⁹⁰ ، وأن الميزانية المخصصة لعمليات حفظ السلام والحد من العمليات في المنطقة على الرغم من نقص الثروة المالية تقدر بنحو 77 ؛

⁸⁹ ملكا حابم ولورنس ويليام ، " الجيل التالي من السلفية الجهادية." مركز الدراسات الإستراتيجية: أكتوبر 2013. ص

في إطارها ، تم وضع "خطة أفريقية" في الجزائر بشأن إبطاء الإرهاب ومكافحته في 11/09/2002 ، تتضمن استراتيجيات قابلة للتطبيق لمنع الإرهاب ومراقبة الحدود ، بالإضافة إلى التعاون على المستوى المحلي والدولي وفي الواقع. المواقف العالمية.

في عام 2004 ، تمت الموافقة على مجلس السلم والأمن الأفريقي كهيئة استباقية بشأن تحقيق النتائج في القضايا الأمنية ، وخاصة الإرهاب. وعلى هامش هذا الاجتماع ، تم إطلاق "المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" ، ومقره العاصمة الجزائر. المالية ودعم الإرهاب ، وكذلك تشكيل وتخصيص القضاة والقضاة في مجال مكافحة الإرهاب ؛ كما سعت الجزائر إلى تطوير ريج داخل الاتحاد الأفريقي في يوليو 2009 في مؤتمر سيرت ، ومن أجل إنتاج عقيدة وظيفية مشتركة ، وكان ذلك في اجتماع تمارست في أغسطس 2009 ، والذي جمع كل قادة القوات. للجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا.

حول الموقف العابر للحدود ، فتحت عدة دول منازلها للاعتراف بالقاعدة العسكرية الأمريكية أفريكوم. تشكلت هذه القاعدة في عام 2007 عندما قدمت أمريكا "مبادرة الساحل والصحراء الأفريقية" في اجتماع ضم رؤساء الأركان في موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومالي والسنغال والنيجر وتشاد ونيجيريا ، مع انتهاء "التعاون". في مجال مكافحة الإرهاب ، وحوالي ألف كلب أمريكي تشاركوا في التدريبات العسكرية المشتركة في إفريقيا ، وخصصت أمريكا 6.25 مليون عظمة لتعزيز القدرات العسكرية للقوة البرية في مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر ، وكذلك تدريب الكلاب من خلال خبرائه "للبحث عن الإرهابيين الغارين من أفغانستان". وفي الوقت نفسه ، وافق الكونجرس على ميزانية جديدة قدرها 500 مليون دولار "لمحاربة الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا".⁹¹

كما أصبحت الجزائر نقطة محورية في موقف مكافحة الإرهاب ، حيث إنها عضو في أعمال الاستكشاف الشرسة لحلف شمال الأطلسي في إطار ما يسمى بالحوار المتوسطي. وبالتالي ، فقد أصبحت حالة حيوية في هذه المشكلة العابرة للحدود. الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حيث جاء القرار صدر في 17 مارس 2011 ، مع تقييم مجلس الأمن بأن الوضع في ليبيا يشكل مشكلة للسلم والأمن العابرين للحدود ، وانتهت عملية الناتو المسماة "فجر الأوديسة" بسقوط حكم القذافي بعد المداهمات التي شنها التحالف على

⁹¹ المرجع السابق، Martinez Luis، ص 115/116

القواعد الجوية والمنشآت الحيوية وقصف القوات على طبيعته معمر القذافي ، والذي ظهر في نهاية المطاف في حالة فاشلة أسوأ مما كانت عليه بعد حرب الخليج البديلة.⁹²

لا يزال هذا التدخل يثير الجدل حول شرعيته وتأثيره على ليبيا ومنطقة شمال إفريقيا ككل ، خاصة وأن الناتو كان في طور تبني عقيدة أمنية جديدة تختلف تمامًا عن العظم الذي ساد فترة الحرب الباردة.

كما أطلقت القرار 19-04 الصادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر 2009 لتجريم الإنقاذ مقابل تحرير الرهائن لأنه يعتبر من أهم وسائل تمويل الأعمال الإرهابية ، والعمل مع دول الغرب. البحر الأبيض المتوسط 5 5 من أجل إيجاد آليات للتعاون المعلوماتي من أجل احتواء إمكانية انتشار هذه المعجزة عبر الحدود.

• برامج المساعدات الأمريكية ، والتي تنقسم إلى نوعين من المساعدات المحلية والثنائية.

من بين المساعدات الأمريكية المحلية ، نجد "شراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب" ، وهو برنامج تم إطلاقه خلال فترة بوش الابن. الإدارة واستمرت خلال فترة أوباما. وخدمت عشر دول من مساعدات تقدر بنحو 100 مليون دولار منها الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا. في عام 2010 ، تم تسليم 9.8 مليون دولار إلى دول الساحل لإدارة الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب و 13.8 مليون دولار في الدعم الأمني لدول شمال إفريقيا (المغرب والجزائر وتونس) ، وزاد هذا المبلغ إلى 16 مليون دولار لبلدان الساحل في عام 2012 مقابل 4.5 مليون لدول شمال إفريقيا.

كما تم إنشاء المكتب الإقليمي لمبادرة الاتحاد الأوروبي لشمال إفريقيا والساحل ، والذي افتتح مركز الامتياز النووي والإشعاعي والبيولوجي والكيميائي في الجزائر العاصمة في 17 ديسمبر 2015.

يهدف مركز التميز هذا إلى تعزيز وتقوية التعاون بين دول المنطقة من جهة ، ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى ، في مجال التشغيل وتخفيف التهديدات الكبرى ، ولا سيما تلك الناشئة عن الاستخدامات غير المشروعة للأدوات الحساسة النووية والإشعاعية والطبيعية والكيميائية.

⁹²BUZAN Barry and WAEVER Ole, Regions and Powers: The structure of International Security, Cambridge University Press, 2003. P 38/39 /

ويهدف هذا الإجراء أيضًا إلى تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية لدول المنطقة وتأمين حدود أفضل ضد تهريب هذه الأدوات. يغطي المكتب الإقليمي لشمال إفريقيا والساحل الجزائر وبوركينا فاسو وليبيا والمغرب والنيجر وتونس.⁹³

من المهم إبراز الدور الذي يلعبه المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) ، وهو من مسؤولية الاتحاد الأفريقي ومقره الجزائر ، والذي يقدم هبة مهمة في مجال منع ومكافحة الإرهاب وما يتصل به. أعاجيب مماثلة للتجارة الخارجية عن القانون في الأسلحة الصغيرة والذخائر الخفيفة.

يعد CAERT أيضًا عنصرًا مركزيًا وعمليًا لنهج عالمي ومتشابه ، والذي يعكس الإرادة القوية للدول الأفريقية لتوحيد عرقها مع عرق المجتمع عبر الوطني من حيث فرض تدابير ملموسة وحاسمة وتعاونية لإرباك الإرهاب بشكل عام من خلال وحدة معلومات ودراسات الإرهاب.

نظم هذا المركز عدة اجتماعات ومتاجر حول الدوافع المتعلقة بتهريب الأسلحة عبر الحدود والجريمة المنظمة والإرهاب ، بمشاركة خبراء من العديد من البلدان والجمعيات الأصلية ودون الإقليمية. وتكررت هذه الاجتماعات في توصيات تهدف إلى بناء قدرات الدول المعنية والمراقبة عبر الحدود ومكافحة تهريب الأسلحة.

• المؤسسة الحاسمة للشرطة الأفريقية المتوسطة (أفريبول) ، ديسمبر 2015

المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب.

إنشاء مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة ، والذي دخل حيز التنفيذ في 30 يناير 2017 ، هو أداة تعاون محلية تهدف إلى تعزيز الأمن والسلام في أفريقيا ، وتطوير وتعزيز قدرات قوات الشرطة في البلدان الأفريقية ، ولا سيما من خلال استهداف برامج تدريبية تتكيف مع واقع المحيط الأفريقي في مجالات الشرطة العلمية والمتخصصة ، وتقييم التهديدات الجنائية ، ومكافحة الجريمة السيبرانية ، ومكافحة الاتجار غير القانوني بالأسلحة والأدوية ؛ كما أنه يساعد على بناء قدرات الدول الأفريقية من حيث توحيد وتنسيق قوات الشرطة المتمركزة في بيئة عمليات حفظ السلام ؛ بالإضافة إلى محاولتها وضع استراتيجية أفريقية منسقة لتحدي جميع أشكال الجريمة ، بما في ذلك التصميم والارتكاب والتقييم والتعاون ، بما في ذلك في إطار برامج

⁹³ المرجع السابق، BUZAN Barry and WAEVER Ole ، ص 40/39

الدعم والمساندة التي أطلقتها الجمعيات عبر الوطنية المعمول بها ؛ على غرار وكالة التعاون الشرطي للاتحاد الأوروبي التي تأسست في عام 1998 ، تأتي التهديدات الأمنية الرئيسية من⁹⁴

• الإرهاب ،

• الاتجار بالأدوية عبر الوطنية وغسيل الأثرياء ،

• الاحتيايل المنظم ،

• تزيف اليورو ،

• تهريب المستوطنين .

كان مناسباً لتجسيد نهج الأمان المركب في أوروبا من خلال التعاون الأمني المتجانس والمنتظم وتبادل المعلومات ، حيث ينتج بانتظام تقييمات وتحليلات ، لكل من هذه التهديدات و الناشئة.

من بين المشاريع أيضاً التعاون مع الضفة الشمالية ، هناك ما يُعرف باسم عولمة الإرهاب ، بعد أن تعرض أمن أوروبا للخطر من خلال التفجيرات التي شملت العديد من عواصمها مثل مدريد ولندن ، والأحداث في باريس "شارلي إبدو" ، منذ إعلان برشلونة عام 1995 ، جاء نهايته في محتواه بأن التعاون ينقسم إلى ثلاث سلال رئيسية:

1- سلة السياسية والأمنية

ترتكز على مبدأ تحقيق الأمن والاستقرار وإقامة منطقة سلام مشتركة في البحر الأبيض المتوسط ، من خلال تعزيز الحوار السياسي فيها وتشجيع التعاون فيما بينها ، مع التأكيد على ضرورة الاستقرار الداخلي والخارجي لدول المنطقة. مبادئ القانون عبر الوطني واستمرار الحوار السياسي المنظم من خلال من أجل مواجهة التحديات والمتاعب الملونة

⁹⁴دون كاتب، تمدد أحزمة العنف والإرهاب في الشرق الأوسط، في: "التقرير الاستراتيجي 2015"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016. ص16.

و التهديدات القادمة من الجنوب متمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة وآفة المخدرات ، مع دراسة الإجراءات التي من شأنها أن تضعف الأمن والثقة الأمنية والتي قد تساعد على خلق "فضاء للسلام والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط".

2- السلة الاقتصادية والمالية

ويهدف إلى إنتاج مادة مشتركة ، والتأكيد على أهمية التنمية الاجتماعية والمربحة المستدامة والمتوازنة والحاجة إلى تحدي التحديات المشتركة ، ولكن بدرجات متفاوتة ؛⁹⁵

3- سلة الاجتماعية والفنية والخيرية

تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية في حوض البحر الأبيض المتوسط وللحوار بين هذه المجتمعات وفتح مساحة للتعاون الاجتماعي والفني والخيري من خلال وإذ يؤكد على ضرورة إقامة الحوار والاحترام بين المجتمعات والمعتقدات كشرط أساسي للزمالة بين الشعوب ؛

- التأكيد على ضرورة التعاون في المقاومة الهادفة ضد كل مظاهر العنصرية والامية والدوغمائية.

الموافقة على تعزيز التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية من خلال اتخاذ الترتيبات والتدابير المعمول بها من خلال الاتفاقات أو الإجراءات الثنائية.

وتم الاتفاق على توطيد التعاون لمكافحة الإرهاب من خلال اتخاذ تدابير ملونة وفعالة للغاية ، وضرورة مكافحة الأدوية والجريمة على المستوى العابر للحدود الوطنية والفساد.

لذلك ، من خلال فحص محتوى ما ورد في إعلان برشلونة ، نلاحظ أن قضايا الإرهاب والهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص تم إدراجها ضمن القضايا الاجتماعية والخيرية بهدف تحقيق مصالحها الربحية في المقام الأول ، أيضاً لأن لم يتأثر أمن أوروبا بشكل مباشر بعد وأن تدفقات الهجرة غير النظامية كانت أقل وبالتالي لم يتم تأمينها ونقلها إلى حالة استثنائية إلا بعد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

بالإضافة إلى عمل الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2008 ، تم دمج التصميم أيضاً في إطار الشراكة الأورو-متوسطية وجاء باسم اتحاد عملية برشلونة من أجل المتوسط ، حيث اتفق قادة دول وحكومات الاتحاد الأوروبي على مبدأ إنشاء هذا التصميم الذي قدمه ساركوزي وميركل بشكل ما. مشترك.

⁹⁵ المرجع السابق، حزمة العنف والإرهاب في الشرق الأوسط، ص 17/16.

تكمُن أهمية هذا الإجراء في أنه يضع المنطقة ضمن ممتلكات عمقها الاستراتيجي ، لرعاية القضايا المحورية والتحديات المشتركة ، الأمن ، والتنمية ، والهجرة غير الشرعية ، والإرهاب ، وحماية البيئة ، وتلوث المحيطات ، ومكافحة الجريمة المنظمة ، الطاقة ، فشل المياه العذبة ، صراعات السكان الأصليين ، قضية الشرق الأوسط.

هناك قناعة راسخة بأنه لا يمكن ضمان الأمن والاستقرار في أوروبا دون تأمين الاستقرار والتنمية في بلدان الجنوب. أصبح الأوروبيون أكثر تخوفاً من الحاجة إلى تحقيق تنمية اجتماعية ومرحلة حقيقية في جنوب البحر الأبيض المتوسط.

في نوفمبر 2017 ، عقد مؤتمر في بروكسل حول الشراكة الجديدة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا من خلال ثلاث مجموعات ، الأولى حول السلام والأمن ، والبديل حول الاستثمار من أجل التنمية المستدامة لجميع الأطراف والثالث حول الشباب والهجرة.⁹⁶

2 تعزيز هيكل القدرات في مكافحة الهجرة غير النظامية

بدأ الاتحاد الأوروبي في مرحلة مبكرة إلى حد ما للضغط على الجمهورية الناشئة في شمال إفريقيا للتعاون في مجال قمع الهجرة غير النظامية ، ولكن بعد انهيار الإدارات في تونس ومصر وليبيا ، الاتفاقات الثنائية التي أبرمها الاتحاد مع دول شمال أفريقيا التي كانت تعتبر "أوصياء" انهارت أيضا. بوابة وترصد تدفق المستوطنين إلى أوروبا " ، ولكن سرعان ما بدأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في وضع ترتيبات ثنائية جديدة مع السلطات الانتقالية في فترة ما بعد الثورة.

للتوضيح ، تحركت إيطاليا بسرعة لإبرام اتفاق حاسم مع السلطات في تونس لإعادة توطين المستوطنين تم توقيعه في 5 أبريل 2011 ، والذي بموجبه سلمت 200 مليون يورو كمساعدات واعتمادات مقابل تعاون تونس للمساعدة إلى أبعد من ذلك. المغادرين وقبول المستوطنين العائدين ، أدت هذه الخطوة باستمرار إلى انخفاض 75 في ثراء المهاجرين التونسيين في نفس الوقت.

المطلب الثالث: برنامج الحماية الإقليمية في شمال أفريقيا:

أظهر العرق للتخفيف من حدة التطرف في المنفى في شمال إفريقيا نمطاً مشابهاً من العلاقات. في ديسمبر 2011 ، أطلقت المفوضية برنامج الحماية الإقليمي (RPP) في شمال إفريقيا ، والذي يهدف إلى دعم

⁹⁶ مرجع سابق الذكر، كوستا أنطونيو، ص 92.

بناء القدرات لمساعدة المرحلين في المنطقة (خاصة تونس ومصر وليبيا في نهاية المطاف).⁹⁷

هذا البرنامج المدعوم من الاتحاد الأوروبي ، والذي يعتمد على التعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تنفيذه ، يوفر للاتحاد الأوروبي الوسائل لإدارة رؤساء المنفيين خارج الحدود الأوروبية. ومع ذلك ، فإن الجهود التي بذلتها المفوضية الأوروبية لتشجيع إعادة توطين المبعدين الذين تقطعت بهم السبل في شمال إفريقيا في عام 2011 لم يكن لها تأثير يذكر ، حيث أن نتائج "مؤتمر التعهدات" الذي نظّمته المفوضية في 12 مايو 2011 بهدف تشجيع الدول الأعضاء على إعادة التوطين بحرية كان المرحلون في شمال إفريقيا والذين يخدمون في الحماية عبر الوطنية في مالطا غير كافيين.

أولاً: نحو ميثاق عالمي بشأن المرحلين

في 19 سبتمبر 2016 ، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع مجموعة من الالتزامات لتعزيز حماية المرحلين والمستوطنين. تُعرف هذه الالتزامات باسم "إعلان نيويورك بشأن المبعدين والمستوطنين" ، وهو احتجاج سياسي مهم يهدف إلى إتقان الطريقة التي يستجيب بها المجتمع عبر الوطني للتحركات الكبيرة للمبعدين والمستوطنين ، خاصة بعد تدفقات المرحلين والمستوطنين. ما بعد الربيع العربي ، وكذلك التدخل العسكري في كل من مالي وليبيا.

وبالتالي ، بالاتفاق مع هذا القرار الذي تبنته الجمعية العامة ، فإنه سيحدد مجموعة من المبادئ والالتزامات والتفاهات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالهجرة عبر الوطنية في جميع حدودها ، ويعطي إطاراً للتعاون الشامل عبر الوطني بشأنها ، مع الحاجة التركيز على الجوانب الخيرية والتنموية المتعلقة بحقوق الإنسان على وجه الخصوص.

ثانياً: بديل اتحاد المغرب العربي كهيكل أمني محلي

لفهم البنية والعلاقات في نظام الشعوب الأصلية المغاربية من خلال قياس شدة العلاقات من خلال النزاعات ودفئيات الضغط في المنطقة ، فضلاً عن إنشاءات التعاون والتحالف الأمني ، تؤدي حقيقة النظام المحلي المتجانس إلى التشكل. لمجمع أمني محلي في أي منطقة.

يعرّف باري بوزان مجمع الأمن الإقليمي في كتابه المشترك مع All Weaver ، "المنازل والقوات هيكل الأمن الدولي" على أنه "مجموعة من البلدان التي ترتبط مؤسساتها الأمنية الرئيسية ببعضها البعض بطريقة

⁹⁷ المرجع السابق، كوستا أنطونيو، ص92/93

لا تجعل من الممكن فهم مزلق الأمن العام لديهم بشكل مستقل عن الآخر. " تتوافق المجمعات الأمنية المحلية مع سلسلة من أنماط المنافسة والتوازنات وسلسلة من التحالفات والصراع بين القوى النشطة داخل المنطقة.

من وجهة نظر أمنية ، كل هجوم على دولة ما يعتبر هجوماً على دول أخرى ، لكن بالنسبة لدول المنطقة ، فإن البناء المغربي لا يزال مقصوراً في ممارساته على التعاون الثنائي في مجالات محدودة فقط.

في المجال السياسي ، لا تزال أنظمة التوحيد بين البلدان المغربية تعتبر محاكمات فاشلة بين تونس وليبيا ، وبين ليبيا والمغرب وبينهما والجزائر ، على غرار أنظمة التوحيد بين مصر وسوريا ، وبين ليبيا ومصر ، وبين منهم والسودان. أما بالنسبة للأنظمة المربحة ، فهي لا تزال متوقفة ، على غرار الاستغلال الشائع لتصميم وعاء الحديد في قطعة جبيلات بين الجزائر والمغرب ، وكذلك إنشاء طريق عبر البلاد المغربية على ساحل الأطلس لتصدير المنتج والأنظمة الأخرى المتعلقة باستيراد الغاز.⁹⁸

وتجدر الإشارة إلى طبيعة الفرص المحدودة للتعاون بين السكان الأصليين في شمال إفريقيا. سادت العلاقات الثنائية على الاندماج المحلي ، مما أضعف فرص إقامة علاقات تعاون أمني مبنية على الثقة ، نتيجة عوامل المنافسة والصراع. لقد أظهر وضع الاتحاد المغربي هذا التطرف العميق ، فهو من أضعف التجمعات الأفريقية. ويرجع ذلك إلى قلة التعاون فيما بينها ، والمشاكل و التهديدات الداخلية ، والتشرد السياسي ، ومشكلة الخلافات الحدودية حول إدارة الاتحاد ، وقضية الصحراء الغربية هناك أطراف مباشرة ، وأطراف معنية مثل الجزائر ، المستشرية. الفساد المربح في الجهاز التنظيمي ، والغياب التام للتصميم المزروع التكامل الذي لم يولد بعد.

ثالثاً: تكلفة عدم تحريك مستحلب الأمان

لا يمكن لمسارات التجارة في الأمن (المجمع الأمني) والمواقف المتبادلة (اتحاد المغرب العربي) إلا أن تحفز النصوص المتشائمة على المديين القصير والمتوسط (حدود 2030-2035) ، بسبب انتشارها في جميع أنحاء العالم.

في المنطقة واتساع نطاق الجماعات الإرهابية العابرة للحدود ، المتحالفة مع الجماعات الإرهابية ، المجهود الإجرامي الواسع (ذخائر ، أدوية ، تهريب) ، مما يعزز توسيع بؤرة عدم تزامنها مع وجود عوامل الإرهاب

⁹⁸ المرجع السابق، كوستا أنطونيو، ص93.

والجريمة مع وجود ما يعرف بالمناطق الأرجنتينية. بالنسبة للجماعات الإرهابية الدولية والعبارة للحدود ، يمكن الإشارة إلى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و "داعش" في جنوب ليبيا ، وكذلك جماعة بوكو حرام في نيجيريا ، المتحالفة مع داعش.

في حين أن ضعف اندماج السكان الأصليين في شمال إفريقيا ناتج عن عدم الاندماج ، مع عدم وجود أنظمة أصلية ، على الرغم من وجود الاتحاد الأفريقي واتحاد المغرب العربي ، إلا أن هناك تقدماً ضئيلاً نحو تحريكها ، والدولة التي هي عرضة للانحراف الإقليمي يزيد من احتمالية انتهاك الأعراف والقواعد بسبب عمل دول المنطقة للانضمام إلى الآليات الأمنية المختلفة في جوارها الأصلي ، لمصالحها الخاصة وليس بهدف خلق الأمن المحلي والتكامل المربح.⁹⁹

⁹⁹ بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، ت ترجمة: سليمان

الرياش ي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010. ص 20/21

خلاصة الفصل:

تعاين دول شمال إفريقيا من معضلة التقاء عدد من التهديدات ، من أهم سماتها أنها تعبر الحدود ، حيث تصاعدت بشكل كبير بعد ما يسمى بالربيع العربي بسبب ضعف أداء الرصد. الدولة ونتيجة لحدودها غير المستقرة والوعرة في نفس الوقت عرضة لانتشار التهديدات اللاتماثلية خاصة في مصر وليبيا مما يفرض على دول المنطقة التعاون لتحدي وتغطية المصالح المشتركة. نهاية ورقة الاستكشاف هذه هي فهم طرق إنشاء مجمع أمني محلي في المنطقة من أجل تحقيقه

الاستقرار وخلق التوازن بين المحيطات الأمنية المختلفة ، لأنها تشارك ومتجانسة من حيث الحدود الحرفية والحضارية والفنية ، وتراث المستعمر المشترك ، وتتمتع كل دولة بخزائن مريحة مهمة ، لذلك يجب أن تكون الدافع للاندماج و استكمال فكرة الإقليمية على أساس أن الدول الواقعة في منطقة جغرافية معينة لها مصالح ومشاكل مماثلة .

الخطوات

هـ

ة

الخاتمة:

أثرت التهديدات اللاتماتلية بشكل كبير على عملية هيكل الدولة في شمال إفريقيا ، خاصة في ظل الاستقرار الأمني الذي خلقتة الجمعيات الإرهابية والعدد الكبير من الاغتيالات والتدخلات الملونة ، في بوركينا فاسو ونيجيريا وممر آخر في العالم ، وكذلك الجانب المريح. إبعاد المستثمرين وتأثير الشركات الأجنبية من اللوائح من جهة وعدم وجود مناخ استثماري بسبب المعوقات التنفيذية.

أما بالنسبة لمهنة المحاماة ، فإن مسؤولية الدولة في أفريقيا الأصلية تقع على عاتق العاصمة. أدى الافتقار إلى التكافؤ والعدالة الاجتماعية والفقر والأوبئة وغياب تربية قوية لبلدانها إلى خلق فجوة كبيرة بين الدولة والمجتمع ، وبالتالي كانت النتيجة الأنيفة لها هي الانتقال إلى دولة الحق والقانون.

المشكلة الرئيسية الموجودة هي أن النضال ضد هذه الجمعيات يرتكز على دولة قوية تقوم على أساس مؤسسي قانوني ترعاه حقوق وحرية أفراد مجتمعها وبمشاركتها في البرامج التي تشمل بالطبع. كل عوامل المجتمع في شمال إفريقيا ، والتي لم تكن في منطقة شمال إفريقيا. نجد أن السلطة السياسية ما زالت مهاجرة أفريقية شابة لا تعمل على تحقيق الحريات والرفاهية الاجتماعية ، واستمرت في دعم صاحب السيادة وتقاسم المكاسب معه على شكل رد الجميل. قلة السخط وعدم الرضا الشعبي يقوضان عملية التحول والهوس بالرؤوس الملونة التي تواجهها والمشاكل التي ستواجهها. والاختراق والهوية كما ذكرنا مبدئياً دون أن ننسى الرؤوس الأخرى المتعلقة بالتوزيع.

جعلت التغييرات الجوهرية في منطقة المغرب العربي ساحة للمزالق غير التقليدية التي أثرت على الموقع الجيوسياسي للوحدات النشطة الملونة في المنطقة. كانت البلدان الأكثر تأثراً بهذه الأحداث والتغييرات.

أدت الفوضى الأمنية وتدهور القدرات العسكرية للدول التي كانت مسرحاً لأحداث "الربيع العربي" إلى تفاقم المزالق غير المتكافئة وتعقيد بوصلة السيطرة عليها وتنسيق الدول المعرضة للاستراتيجيات والبرامج. من هذه الحركات. حيث لا تتلاءم مع الحدود ولا تتوقف عندها ، بل يزداد تشابك عواملها ، ودرجة الثقة بينها. ربما تكون الآليات الأنيفة لتحدي هذه المزالق آليات مربحة واجتماعية ، قبل أن تكون آليات عسكرية وأمنية ، والتي ثبت أنها غير مربحة في العديد من المواقف المتطرفة وعبر المراحل الحرفية الملونة.

إن نجاح أنظمة التطوير بأشكالها الملونة ، واحترام الحقوق البشرية يضمن تصنيع تحوط قوي لديه القدرة على تحدي هذه المزالق وضربها ، وبالتالي الاستثمار في البناء ، وهو الأكثر حساسية والأكثر أهمية ، والوحيد. يستطيع الحكيم أن يفعل ذلك بخلاف الاستثمار في الطمس الذي يحسنه الجميع ولا يقف أمامه. الضعف.

قائمة

المراجع

ع

قائمة المراجع:

1. منصورى سفبان، أفاق إستراتيجية الإتحاد الأوروبى للأمن والتنمية فى منطقة الساحل الإفريقى، أطروحة دكتوراه فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة 2016-2017.
2. حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومى الجزائرى، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010 - 2011.
3. أدرارى كريم: الأفارقة يتباحثون آفة الإرهاب... ويعتمدون اتفاقية الجزائر، مجلة الشرطة، العدد 68، فيفري 2003م.
4. أدام شهرزاد: الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 1، 2013.
5. أسامة بدير، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فى مجلة الديوان، عدد يوم 26 جانفى، 2010.
6. الخولى هديل مصطفى مصطفى، الإرهاب عبر الشبكة العنكبوتية. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2015.
7. الفيلالى مصطفى، المغرب العربى الكبير: نداء المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
8. اللواء محمد فتحي عيد، التجارب الدولية فى مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط1، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010.
9. الوحيشى، على مصباح محمد، دور الدبلوماسية الجزائرية فى حل الأزمة الليبية الراهنة، محلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، جانفى 2017.
10. أوثن سمىة، دور المجتمع المدني فى بناء الأمن الهوياتى فى العالم العربى دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009 - 2010.
11. بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، ت رجمة: سليمان الرياش ي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

12. بشير محمد، "إشكالية الأمن والقوة: المبادرات الأمنية في غرب المتوسط"، السياسة الدولية. العدد 206، أكتوبر 2016.
13. بلعمري أمين: المناطق الحدودية حلقة أساسية في الاستقرار، بحث منشور في الانترنت، تاريخ الإطلاع: 28/ 05/ 2022م، الساعة: 21:03، الموقع: www.ech-chaab.com.
14. بن حليف عبد الوهاب، الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي التهديدات والحلول، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، المنعقد يومي 24-25 نوفمبر 2015، جامعة قلمة، الجزائر.
15. بن خليف عبد الوهاب: جيو سياسة العلاقات الدولية المتغيرات، القواعد، والأدوار، دار قرطبة، المحمدية، الجزائر، ط1، 2016م.
16. بن مغنية سعادة مختارية: التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، م ذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغربية، جامعة د. الطاهر مولاي، كلية الحق وقوالعلوم السياسية، 2015م.
17. بومدين عربي، قاسي فوزية، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية، المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 456، فيفري 2017.
18. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الساحل الإفريقي، الأمم المتحدة المقاطعة العامة. جوان 2013.
19. تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2018.
20. جارش عادل: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المجال المغربي وأساليب المواجهة، بحث منشور في الانترنت، تاريخ الاطلاع: 20/ 05/ 2022م، الساعة: 23:36، الموقع: www.politics-dz.com.
21. جهاد عودة، النظام الدولي - نظريات وإشكاليات، دار الهدى، مصر، ط1، 2005.
22. حلال أمينة: التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014م.

23. حميدي أمين، "المرابطون" يخطط لشن هجمات في المغرب العربي والساحل، الخبر الجزائرية: التنظيم هو اندماج لكتيبة "الملمثون" وحركة "التوحيد والجهاد". أخبار العربية. الثلاثاء 27 أوت 2013، تاريخ الإطلاع: 2022/8/09، 14 سا و20د.
24. روابحي كمال: التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، التخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المسيلة، 2017-2018م.
25. سعد المهدي، " قضية الطوارق في مالي "،مجلة قراءات أفريقية، ع. 13، (سبتمبر 2012).
26. سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته و صيغته و تهديداته،بيروت : مجلة المنظمة العربية للترجمات ،لبنان ، بدون سنة.
27. شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والأفاق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة 1، 2010/2008
28. طالب أبصير أحمد، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إستراتيجية ومستقبلات، جامعة الجزائر 3، 2010-2009.
29. عادل حسن علي السيد، التعاون الإقليمي والدولي لإحتواء التهديدات الإرهابية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
30. عبد النور بن عنتر البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر نأوروبا و الحلف الأطلسي، (الجزائر :المكتبة العصرية للطباعة و النشر).
31. عثمان علي حسن: الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي، كردستان، مطبعة مناره، 2006م.
32. عصام عبد الشافي، تعقيدات غياب الأمن في الساحل و الصحراء ،مجلة السياسة الدولية، العدد 195،يناير 2014.
33. عكروم لندة: تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة، عمان، 2013م.

34. علثشة شايب الدرع ، التحديات الأمنية الخليجية في الخليج العربي في بداية القرن الواحد والعشرين وآليات
35. قسوم سليم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2018.
36. كوستا أنطونيو، "مسودة تقرير حول دور السلطات المحلية والإقليمية في مجال إدارة الهجرة بمنطقة البحر المتوسط"، إسبانيا: الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية، 2014.
37. محمد نظيف ، الهجرة بين الحاجيات و عوائق الإدماج في :مجلة المعرفة ،موقع الجزيرة (ملفات خاصة) ،تم النشر الجمعة 1426/29/1هـ،
38. محمود عبد اللطيف: الهجرة وتهديد الأمن القومي المغربي ،مركز الحضارة العربية، القاهرة، د ط ،2003م.
39. مصطفى عبد الله، "شراكة أور و بية جديدة مع إفريقيا، جريدة الشرق الأوسط، العدد (14232)، الأربعاء 15 نوفمبر 2017، في: <http://m.aaswat.com>، تاريخ الإطلاع: 2022/07/20 الساعة 17:22.
40. مصلوح كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2014.
41. ملكا حاييم ولورنس ويليام، " الجيل التالي من السلفية الجهادية." مركز الدراسات الإستراتيجية: أكتوبر 2013.
42. موقع إلكتروني، <https://www.youm7.com/story>، تم الإطلاع عليه يوم: 2022/07/12 الساعة 08:23
43. هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا ،أسبابها ،تداعياتها ،سبل مواجهتها، في مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام ، العدد 178، جانفي 2010 .
44. وليام لويس ،تر: عبد الله الحاج ،تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية ،(أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،1996.
45. محمد إسماعيل - أحمد عرفة، مقالة: دراسة ترصد تحركات التنظيمات الإرهابية في القارة الأفريقية.. وتكشف أبرز 5 جماعات متطرفة تنشط بالقارة السمراء وأهم مسارح العمليات في أفريقيا.. وتؤكد: تركيا تسعى للتوظيف السياسي للإرهاب بالقارة، نشرت يوم: الخميس، 12 مارس 2020.

46. حربي سليمان عبد الله: مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وأبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19.
47. دون كاتب: علاقة طردية: التحولات العسكرية المصرية وتنامي التهديدات الأمنية، في: "التقرير الاستراتيجي 2015"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.
48. دون كاتب، تمدد أحزمة العنف والإرهاب في الشرق الأوسط، في: "التقرير الاستراتيجي 2015"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.
49. مواجهتها ، (مذكرة ماجستير) جامعة بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010.
50. BUZAN Barry and WAEVER Ole, Regions and Powers: The structure of International Security, Cambridge University Press, 2003.
51. inversity press ، 2008
52. David L. Buffaloe ، Difining Asymmetric warfar ، (U.S.A:THE LAND.WARFAR PAPERS)-2006_
53. Ecatrina Stepanova ، terrorisme in Asymmetrical conflict، (structure Aspects) ،U.K : Oxford
54. Grégory Chauzal, fix the un fixable-Dealing with full –blown crisis, and istability, how to bring greater stability to the SAHEL ?Clingendael, Netherlands institute of in tertional relations, 2015.
55. <https://www.jeuneafrique.com/mag/739117/societe/infographie-routes-privilegiees-par-les-migrants-africains/>
56. Martinez Luis, La sécurité en Algérie et en Libye après le 11 septembre. Portugal : groupe

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

.....	شكر و عرفان
.....	إهداء
.....	خطة البحث
13.....	مقدمة
18.....	التعريف اللاتماتلية
19.....	أهم خصائص الحروب اللاتماتلية
20.....	مفهوم التهديدات الأمنية التقليدية
21.....	المشهد الأمني العالمي بعد نهاية الحرب الباردة
21.....	أبرز التهديدات اللاتماتلية في المناطق الحدودية وآليات مواجهتها
26.....	التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا
26.....	أبرز الجماعات الإرهابية في إفريقيا
28.....	أبرز مسارح العمليات في إفريقيا
30.....	التحديات الهيكلية
31.....	انسحاب بعثة الاتحاد الإفريقي
31.....	الاستخدام السياسي للإرهاب
32.....	الآليات الإستراتيجية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة
32.....	التنسيق والتعاون الأمني الإقليمي
35.....	بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته
35.....	التعاون الإقليمي مع دول الجوار (مشروع تعاون)
36.....	تطوير الهيكل المؤسسي للقارة الإفريقية
38.....	الآليات المربحة والاجتماعية والتنمية
42.....	آليات الجزائر في مكافحة الظاهرة الإرهابية
49.....	الأهمية الجيو اقتصادية لمنطقة الشمال الإفريقي
49.....	تعريف مناطق الشمال الإفريقي
51.....	الفشل التنموي في منطقة الشمال الإفريقي
53.....	أسباب فشل التنمية
54.....	التهديدات اللاتماتلية في شمال إفريقيا (منطقة المغرب العربي)
53.....	مبادئ مكافحة الإرهاب
59.....	جدلية العلاقة بين الأمن والجريمة المنظمة

62.....	أساليب التكيف البديلة والاستراتيجيات الفعالة.....
66.....	أسباب إنتشار التهديدات اللاتماثلية في شمال إفريقيا.....
68.....	الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا.....
68.....	الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....
70.....	الحركات الإرهابية في شمال إفريقيا بعد الثورات العربية.....
76.....	استراتيجيات لمكافحة التهديدات غير المتكافئة داخل الأجهزة الأمنية الأصلية.....
81.....	المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب.....
84.....	تعزيز هيكل القدرات في مكافحة الهجرة غير النظامية.....
84.....	برنامج الحماية الإقليمية في شمال أفريقيا:
85.....	نحو ميثاق عالمي بشأن المرحلين.....
85.....	بديل اتحاد المغرب العربي كهيكل أمني محلي.....
86.....	تكلفة عدم تحريك مستحلب الأمان.....
90.....	خاتمة.....
92.....	قائمة المراجع.....
98.....	فهرس المحتويات